لبابُ الإعرابِ المانعُ منَ اللّحنِ في السنَّةِ والكتابِ

تأليف
عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعرانيّ
(ت ٩٧٣هـ)

دراسة وتحقيق

م. د. زهراء سعد الدين شيت
كلية التربية الأساسية

م. د. باسل خلف حمود
كلية العلوم الإسلامية

جامعة الموصل / كلية الآداب

تاريخ تسليم البحث : ٢٠٠٨/٥/٨ ؛ تاريخ قبول النشر : ٢٠٠٨/٩/٧

ملخص البحث :

تهدف هذه الدراسة الى احياء كتاب يعد مختصرا من مختصرات النحو ألا وهو "**لباب الاعراب المانع من اللحن في السنة والكتاب**" ، من تأليف عالم صوفي له اهتمام بالغ بعلوم معرفية كثيرة منها علم النحو ، وهو الإمام عبد الوهاب الشعراني المتوفي سنة (٩٧٣ هـ) ، فقد اتضح لنا وجود علماء قدامى مغمورين حرصوا على حفظ كلام الله عز وجل وكلام رسوله ﷺ من التحريف او اللحن من خلال تعلم علم النحو ووضع أصوله وقواعده بشكل يجعله ميسرا للمتعلمين . فاثرنا تحقيق كتاب يعالج هذا الأمر بعد العثور على نسختين مخطوطتين من اللباب ، ومن ثم دراسته .

وقد اقتضت طبيعة البحث ان يكون في قسمين هما الدراسة والتحقيق ، وكانت الدراسة في فصلين ، احدهما : التعريف بالشعراني وحياته العلمية ، والثاني : دراسة لباب الاعراب مادة ومنهجا ، اما القسم الثاني فخصصناه للتحقيق من مصادر ومراجع متنوعة بعد تقديم مقدمة لهذا العمل اشتملت على ثلاث محاور ، احدها : توثيق نسبة الكتاب ، والثاني : وصف مخطوطتي الكتاب ، والثالث : منهجنا في التحقيق .

والذي نراه ان التحقيق لذاته هو نتيجة جديرة بالعناية لما فيه من عناء ودقة أثناء تحرير النص ، وقد بذلنا ما في وسعنا من جهد من أجل تحري الصواب ، ورجاؤنا من الله التوفيق والسداد .

Lubab Al-I'rab Al-Mani' min Al-Lahn fi Al-Sunati wa Al-Kitab

Dr. Zahra' Sadideen Sheet **Dr. Basil Khalaf Hmood**

College of Basic Education *College of Islamic Sciences*

University of Mosul

Abstract:

The present study aims at the renovation of a book which is considered as a summary of grammar. This book is entitled "Lubab Al-I'rab Al- Mani min Al-Lahn fi Al-Sunati wa Al-Kitab" written by a sufi religious man interested in many cognitive sciences including grammar, he is Imam Abdul Wahab Al-Sha'rani died in 973 A.H. It is clear that there were many ancient unknown scientists who defended the words of Allah and his prophet (peace be upon him) from deviation or grammatical mistakes through learning grammar and its origins to make it easy for learners. We preferred verifying a book which deals with this subject after finding and studying prescribed copies of the book.

The nature of research demanded that it falls into two parts : study and verification. The study is divided into two chapters. Chapter one is the introduction of Al-Sha'rani and his scientific life. The second is the study of Lubab Al-I'rab materials and methodology. Part two is devoted to verification from various references after giving an introduction to this work which included three sections. The first is the documentation of book origin, the second is a description of the two inscriptions and the third is our methodology in verification.

Verification, in itself, is noteworthy because it needs accuracy and effort while writing the text. We have also exerted a great effort looking for correct facts.

المقدمة

الحمد لله الذي حفظ لنا لغتنا الغرّاء بروائعها ورقيّها وسمو معانيها ، فأنزل بها قرآناً عربيّاً بيّناً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، والصلاة والسلام على من أوتي جوامع الكلم وبدائع الحكم سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم .

أمّا بعدُ :

فمن المعلوم عند كلّ مطلعٍ إلى اللغة العربية أنّ الدافع الأقوى إلى وضع علم النحو هو الحرص الشديد على لغة القرآن الكريم ؛ خوفاً من التحريف أو تسرّب اللحن إليها ، لذا نجد علماء المسلمين القدامى قد عكفوا على وضع أصوله وتقعيد قواعده ، فجمعوا غرائبه وصانوا فرائده .

وقد انتهى البحث في تراث أمتنا العريق إلى اختيار كتاب **(لباب الإعراب المانع من اللحن في السنة والكتاب) للشعراني** –بعد العثور على نسختين مخطوطتين منه– للعمل على دراسته وتحقيقه ؛ إحياءً له .

واللباب هو مختصر من مختصرات النحو ، عرض فيه الشعراني مادته النحوية التي تعلّمها من علماء عصره بصورة ميسّرة ؛ لتقريبها إلى طلابه ؛ وليسهل فهمها وتطبيقها ..وقد قسمه إلى مقدمة وستة أبواب وخاتمة .

واقتضى عملنا في هذا البحث أن يكون في قسمين ، هما : الدراسة والتحقيق ، جعلنا القسم الأول في فصلين ، أحدهما : التعريف بالإمام الشعراني، واشتمل على ثمانية محاور هي اسمه ونسبه ، كنيته ولقبه ، ولادته ونشأته ، حياته العلمية ، شيوخه ومرشدوه ، تلامذته ، وفاته ، علومه ومؤلفاته ، والفصل الآخر خصصناه لدراسة لباب الإعراب ، واشتمل ذلك على أربعة محاور هي : منهج المؤلف في اللباب من حيث تقسيمه وتناوله للموضوعات النحوية ، شواهده ، مصطلحاته ، مذهبه النحوي ، ومن ثمّ وضعنا اللباب في الميزان ، فعرضنا من خلال ذلك مزاياه التي وجدناها ومآخذنا عليه . أمّا القسم الثاني فقد خصصناه للنص المحقق بعد أن مهّدنا له بمقدمة سمّيناها (مقدمة التحقيق) ، والتي اشتملت على ثلاثة محاور هي : توثيق نسبة الكتاب للشعراني ، وصف مخطوطات الكتاب ، منهجنا في التحقيق.

وأخيراً نقول : إن كنّا قد وفقنا في تحقيق هذا الكتاب ودراسته على الصورة اللائقة فهذا من فضل الله علينا وتوفيقه ، وإن كان خلاف ذلك فعذرنا أنّا بذلنا ما في وسعنا وأقصى جهدنا من أجل تحري الصواب ، والكمال لله وحده ، وما توفيقنا إلاّ بالله العلي العظيم .

القسم الاول : الدراسة

الفصل الأول : التعريف بالإمام الشعراني

سنتعرّف على حياة الإمام الشعراني من خلال المحاور الآتية :

أولاً : اسمه ونسبه :

عبد الوهاب بن أحمد بن محمد بن ذوقا[١]بن موسى بن سلطان بن أحمد التلمساني الأنصاري الشافعي الشاذلي المصري [٢] ينتهي نسبه إلى محمد بن أحمد الحنفية [٣]

ثانياً : كنيته ولقبه :

كني الشعراني بأبي المواهب وأبي عبد الرحمن [٤]، وعُرف بـ(الشَّعراني) نسبة إلى قرية أبي شعرة من قرى المنوفية ، ويقال له : الشعراوي أيضاً [٥].

ثالثاً : ولادته ونشأته :

ولد ببلدة قلقشندة في ٢٧ رمضان من سنة ٨٩٨ للهجرة بمصر[٦]، ونشأ بساقية أبي شعرة – وهي قرية جده لأمه – من قرى المنوفية كما ذكرنا .

رابعاً : حياته العلمية :

نشأ الشعراني يتيماً فقد مات أبوه وهو طفل ومع ذلك ظهرت فيه علامة النجابة ومخايل الرياسة والولاية ، فحفظ القرآن الكريم ومتن أبي الشجاع في الفقه الشافعي والأجرومية في النحو وهو ابن سبع أو ثمان على يد أخيه الشيخ عبد القادر ، وكان مواظباً على الصلوات الخمس في أوقاتها ، ثمّ انتقل إلى مصر ودخل القاهرة سنة(٩١١ هـ) وله من العمر ١٢ سنة فقطن بجامع الغمري سبعة عشر عاماً ثمّ انتقل إلى مدرسة أم خوند ، وجدّ واجتهد فحفظ متوناً عدّة منها : المنهاج في الفقه الشافعي ، والألفية في النحو لابن مالك ، وقواعد الطلاب لابن هشام

---

(١) ينظر : الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة – نجم الدين الغزي : ٣/ ١٧٦ ، وفي هدية العارفين – إسماعيل البغدادي : ١/ ٦٤١ (زرقا) .

(٢) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب – ابن عماد الحنبلي : ٨/ ٣٧٢ ، وهدية العارفين : ١/ ٦٤١، ومعجم المؤلفين : ٢١٩/٦ .

(٣) ينظر : الكواكب السائرة : ١٧٦/٣ ، والأعلام – الزركلي : ٤/ ٣٣١ .

(٤) ينظر : الأعلام – الزركلي : ٤/ ٣٣١ ، ومعجم المؤلفين – عمر رضا كحالة : ٦/ ٢١٩ .

(٥) ينظر : الكواكب السائرة : ١٧٦/٣ ، والأعلام : ٣٣١/٤ .

(٦) ينظر : شذرات الذهب : ٣٧٢/٨ ، والأعلام : ٣٣١/٤ ، ومعجم المؤلفين : ٢١٩/٦ .

،والشاطبية في القرآءات ، والتوضيح لابن هشام . وعرض ما حفظ على علماء عصره ثم شرع في القراءة وظلّ يبحث عن العلم وأهله مجداً ومجتهداً ومجاهداً نفسه في سبيل استحصال ما يمكنه من العلوم الشرعية [١]وعن ذلك يقول[٢]: ((وكان مجيئي إلى القاهرة افتتاح سنة عشر وتسعمائة وعمري إذ ذاك اثنتا عشرة سنة ، فأقمت في جامع سيدي أبي العباس الغمري ، وحنن الله على شيخ الجامع وأولاده فمكثت بينهم كأنّي واحد منهم آكل ممّا يأكلون ، وألبس ممّا يلبسون ، أقمت عندهم حتى حفظت متون الكتب الشرعية وآلاتها على الأشياخ)) .

وحُبب إليه علم الحديث فلزم الاشتغال به والأخذ عن أهله ، ثمّ أقبل على الاشتغال بطريق التصوف ، فجاهد نفسه مدّة وقطع العلائق الدنيوية وأخذ عن مشايخ الطريق[٣].

خامساً : شيوخه ومرشدوه :

أخذ الشعراني علمه عن نخبة من علماء عصره في مختلف العلوم والفنون ، فظلّ تحت ظلال المساجد طالباً للعلم والعبادة باحثاً عمّن يأخذ عنهم . وقد توسّع الغزي من أصحاب التراجم في ذكرهم نوردهم مع ذكر الكتب التي درسها عليهم – إن توافر ذلك لنا –[٤].

١- **الشيخ أمين الدين** : إمام جامع الغمري ، قرأ عليه ما لا يحصى من الكتب منها الكتب الستة .
٢- **برهان الدين القلقشندي** : درس عليه قطعة من شرح المنهاج في الفقه الشافعي ، وأجاز له .
٣- **زكريا الأنصاري** : درس عليه شرحه على الروض إلى باب الجهاد ، وشرحه للرسالة ، ومختصره لآداب القضاء ، وشرح التحرير .
٤- **زين الدين المحلي** : قرأ عليه شرح المحلي على جمع الجوامع في أصول الفقه وحاشيته ، وشرح العقائد للتفتازاني وحاشية ابن أبي شريف عليه وشرح المقاصد للتفتازاني ، وشرح الفصول لأبي طاهر القزويني .

---

(١) ينظر : شذرات الذهب : ٨/ ٣٧٢ .
(٢) ينظر : شذرات الذهب : ٨/ ٣٧٢ ، والإمام الشعراني ونبذة عن رسالته المسماة "الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية – بشرى اشماعو الفهري : ٩ ، بحث على موقع الأنترنيت .
(٣) ينظر : شذرات الذهب : ٨/ ٣٧٢-٣٧٣ .
(٤) ينظر : الكواكب السائرة : ٣/١٧٦-١٧٧ ، وشذرات الذهب : ٨/ ٣٧٢ .

٥- **شرف الدين الدمياطي :**
٦- **الصافي :** } درس عليهم قطعة من المنهاج في الفقه الشافعي .
٧- **عيسى الأخنائي :**

٨- **شمس الدين الحنبلي :** درس عليه قطعة من تفسير البغوي .

٩- **شهاب الدين الرملي :** درس عليه الروضة إلى أثناء الخياروالأعفاف في الفقه الشافعي .

١٠- **شهاب الدين القسطلاني :** درس عليه كلّ المواهب وغالب شرحه للبخاري (إرشاد الساري) .

١١- **العجلي :** درس عليه قطعة من المنهاج للمحلي في الفقه الشافعي .

١٢- **ملا علي العجمي :** درس عليه بباب القرّافة قطعة من المطوّل للتفتازاني في البلاغة ، والعضد في الوضع ، وقطعة من تفسير البيضاوي .

١٣- **نور الدين ابن ناصر :** درس عليه قطعة من شرح المنهاج للمحلي إلى " أثناء الحج" .

١٤- **نور الدين الأشموني :** درس عليه قطعة من شرحه على المنهاج الذي نظمه وشرح نظمه لجمع الجوامع .

١٥- **نور الدين الجارحي :** درس عليه في جامع الغمري في مصر شرح ألفية العراقي في الحديث ، وشرح الشاطبية في القراءات .

١٦- **نور الدين السنهوري الضرير :** الإمام في جامع الأزهر ، درس عليه شرح نظمه للأجرومية ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ، وشرح الألفية للمكودي في النحو .

فضلاً عمّن ذكرنا فقد أخذ الشعراني عن الشيخ جلال الدين السيوطي والشيخ شمس الدين السمانودي وعبد الحق السنباطي وناصر الدين اللقاني وشمس الدين الدواخلي من غير أن تشير المصادر إلى الكتب التي درست عليهم[١].

أمّا شيوخه الصوفية الذين أخذ عنهم وصحبهم فهم : **علي الخوّاص وعلي المرصفي ومحمد الشناوي** [٢].

سادساً : تلامذته :

لم تشر المصادر التي بين أيدينا إلى واحد من تلامذة الشعراني ، ويبدو لنا أنّهم كثر ؛ لتنوّع العلوم التي تمرّس بها ، فقد ذكر لنا ابن العماد أنّه كان إمام عصره ذوقاً وعلماً ، وأنّه

(١) ينظر : شذرات الذهب : ٨/ ٣٧٢ .
(٢) ينظر : م.ن .

أسس زاويةً غدت من أكبر منارات العلوم وملجأ للعلماء والأدباء وملاذاً لطلاب العلم يسمع فيها دوي كدوي النحل ليلاً ونهارا ، وأنَّه كان يوزّع وقته ما بين تصنيف وإفادة[١].

سابعاً : وفاته :

توفي الإمام الشعراني في القاهرة في جمادي الأولى من سنة ٩٧٣هـ ثلاث وسبعين وتسعمائة[٢]، وقيل : في حدود السبعين وتسعمائة [٣]، ودُفن بزاويته بين السورين [٤].

ثامناً : علومه ومؤلفاته :

ترك الشعراني تراثاً علمياً كبيراً ، فقد ألف في كل أفق من آفاق المعرفة العلمية ، فكتب في التفسير والحديث والفقه والتصوّف والنحو والطب والكيمياء وغيرها من ألوان العلوم والمعارف حتّى ناهزت مؤلفاته ستين مؤلفاً صرّحت بذلك كتب التراجم مع تفاوت في الذكر ، وقد قمنا بتصنيف هذه المؤلفات على وفق الترتيب الهجائي وأشرنا إلى المخطوط منها والمطبوع ، وبيّنا موضوع الكتاب – إن توافر ذلك لنا – [٥]:

- الأجوبة المرضية عن أئمة الفقهاء والصوفية (خ) .
- الأخلاق الزكية والعلوم اللدنية (خ) .
- الأخلاق المتبولية المفاضة من الحضرة المحمدية (ط) .
- أدب القضاة (خ) .
- إرشاد الطالبين إلى مراتب العلماء العاملين (خ) .
- إرشاد المغفلين من الفقهاء والفقراء إلى شروط صحبة الأمراء (خ) .
- الأنوار القدسية في بيان آداب العبودية (ط) . " تصوّف" ١٩٩٩ .
- البحر المورود في المواثيق والعهود (ط). "درس فيه بعض أعدائه ما يخالف الشرع "
- البدر المنير في غريب أحاديث البشير النذير (ط) " حديث" انتخبها من الجامع الصغير والجامع الكبير وزوائد الصغير للسيوطي ، أضاف إليه كتاب السخاوي المسمّى بـ(المقاصد الحسنة) .
- البروق والخواطف (خ) .

---

(١) ينظر : شذرات الذهب : ٨/ ٣٧٢.

(٢) ينظر : شذرات الذهب : ٨/ ٣٧٢ ، و هدية العارفين : ١/ ٦٤١ ، ومعجم المؤلفين : ٦/ ٢١٨ .

(٣) ينظر : الكواكب السائرة :١٧٦/٣ .

(٤) ينظر : شذرات الذهب : ٨/ ٣٧٤ .

(٥) ينظر : هدية العارفين : ١/ ٦٤١ ، ومعجم المطبوعات العربية والمعرّبة – يوسف الياس سزكين : ١/ ١١٣٠ – ١١٣٤ ، ومعجم المؤلفين : ٦/ ٢١٨-٢١٩ .

- بهجة النفوس والأسماع والأحداق فيما تميّز به القوم من الآداب والأخلاق (خ) .
- تنبيه الأغبياء على قطرة من بحر علوم الأولياء (خ) .
- تنبيه المغترين في آداب الدين (ط) .
- تنبيه المفترين في القرن العاشر على ما خالفوا فيه سلفهم الطاهر (ط) "تصوّف" .
- الجوهر المصون والسرّ المرقوم فيما تنتجه الخلوة من الأسرار والعلوم (خ) .
- الجواهر والدرر (خ) .
- الجواهر والدرر الكبرى (ط) " نقله عن شيخه علي الخواص " .
- الجواهر والدرر الوسطى (ط) .
- حقوق أخوة الإسلام (خ) " مواعظ " .
- درر الغواص على فتاوى سيدي علي الخواص (ط) " تصوّف" ١٩٩٩ م .
- الدرر المنثورة في بيان زبد العلوم المشهورة (ط) .
- الدرر واللمع في الصدق والورع (خ) .
- ذيل لواقح الأنوار (خ) " جزء صغير" .
- ردع الفقرا عن دعوة الولاية الكبرى (خ) .
- رسالة في بيان جماعة سمّوا أنفسهم بالصوفية وادّعوا الولاية كذباً (ط) " تصوّف ".
- السراج المنير في غرائب أحاديث البشير النذير (خ) .
- سرّالمسير والتزود ليوم المصير (خ) .
- السرّ المرقوم فيما اختصّ به أهل الله من العلوم (خ) .
- شرح جمع الجوامع للسبكي في الفروع أو في أصول الفقه (خ) .
- طبقات الشعراني الكبرى (ط) . يعرف أيضاً بـ(لواقح الأنوار في طبقات السادة الأخيار) ، لخص فيه طبقات جماعة من الأولياء الذين يقتدي بهم في طريق الله إلى آخر القرن التاسع وبعض العاشر .
- الطراز الأبهج على خطبة المنهج (خ) .
- طهارة الجسم والفؤاد من سوء الظن بالله تعالى والعباد (خ) .
- علامات الخذلان على من لم يعمل بالقرآن (خ) .
- الفتح المبين في ذكر جملة من أسرار الدين (ط) ١٩٩٩م .
- فتح الوهاب في فضائل الآل والأصحاب (خ) .
- فرائد القلائد في علم العقائد (خ) .
- القواعد الكشفية الموضحات لمعاني الصفات الإلهية (خ) "في الصفات الإلهية " .
- القول المبين في بيان آداب الطالبين (خ) .

- القول المبين في الردّ على الشيخ محيي الدين (خ) .
- الكبريت الأحمر في علوم الشيخ الأكبر (ط) " تلخيص للواقح الأنوار القدسية المنتخب من الفتوحات المكية " .
- كشف الحجاب والران على وجه أسئلة الجان (ط) ١٩٩٩م .
- كشف الغمة عن جميع الأئمة (ط) " في الحديث " .
- لطائف المنن والأخلاق في بيان وجوب التحدّث بنعمة الله سبحانه وتعالى على الإطلاق (ط) ٢٠٠٠م ، ويعرف بالمنن الكبرى أيضاً .
- لواقح الأنوار القدسية في بيان العهود المحمدية أو مشارق الأنوار في بيان العهود المحمدية (ط) .
- لواقح الأنوار القدسية المنتخب من الفتوحات المكية (خ) " اختصار لكتاب الفتوحات المكية لابن العربي " .
- المآثر والمفاخر في علماء القرن العاشر (خ) .
- مختصر الألفية لابن مالك في النحو (خ) .
- مختصر تذكرة الإمام أبي عبد الله القرطبي (ط) " مواعظ " .
- مختصر تذكرة الإمام السويدي (ط) " رسالة في الطب " .
- مختصر المدونة في الفروع المالكية (خ) .
- مدارج السالكين إلى رسوم طريق العارفين (ط) .
- مقتحم الأكباد في مواد الاجتهاد (خ) .
- المقدمة النحوية في علم العربية (خ) " ولعلّه هو الكتاب الذي نقوم بتحقيقه " .
- المنح السنية على الوصية المتبولية (ط) " تصوّف " شرح وصية العارف بالله المتبولي .
- منح المنة في التلبس بالسنة (ط) " فقه شافعي " ١٩٩٩م .
- منهج الصدق والتحقيق في تفليس غالب المدّعين للطريق (خ) .
- المنهج المبين في أخلاق العارفين (خ) .
- المنهج المبين في بيان أدلة الأئمة المجتهدين (خ) .
- الميزان الكبرى الشعرانية المدخلة لجميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية (ط) " فقه شافعي " .
- النور الفارق بين المريد الصادق وغير الصادق (خ) .
- هادي الحائرين إلى رسوم أخلاق العارفين (خ) .
- اليواقيت والجواهير في بيان عقائد الأكابر (ط) "تصوف" .

الفصل الثاني : دراسة لباب الإعراب

وتشتمل الدراسة على المحاور الآتية :

أولاً: منهج المؤلف في اللباب:

وسنتناول منهج المؤلف من خلال أمرين :

أحدهما : منهجه في تقسيم الكتاب :

ابتدأ الشعراني في كتابه بمقدمة واضحة بيّن من خلالها الغرض من تأليفه ، وهو الحفاظ على ألسنة الصوفية من اللحن والوقوع في الخطأ في كلام الله عزّ وجلّ وكلام الرسول (صلّى الله عليه وسلّم) ؛ ليكون مرجعاً لهم من غير حاجةٍ إلى الرجوع إلى كتب النحو ، فقال :[1] " فهذا كتاب نفيس اقتبسته من نور كلام العرب الفصحاء في نحو يومٍ ؛ رجاء أن أكتب في حزب أنصار الله تعالى ؛ وليعرف به إخواننا المريدون لطريق الله عزّ وجلّ مواطن اللحن في كلام الله عزّ وجلّ وكلام رسوله (صلّى الله عليه وسلّم) ٠٠٠وإنّما صنعت هذا الكتاب للفقراء ولم أحوجهم إلى القراءة في كتب النحاة ؛ لأنّه من سلك على يدي أحد من أهل الطريق لا ينبغي أن يأخذ علماً من العلوم إلاّ على لسان شيخه " .

وقد قسّم المصنّف كتابه إلى **ستة أبواب وخاتمة** ، شمل من خلال ذلك مباحث علمي النحو والصرف ، وصبّ اهتمامه على الاسم من أقسام الكلمة ، أمّا الفعل والحرف فقد تناولهما ضمنياً أثناء حديثه عن الأسماء . وكان **الباب الأول** في بيان الاسم ومباحثه ، وضمّ هذا الباب بعد تعريف الاسم وتقسيمه إلى معرب ومبني خمسة فصول هي :

_ فصل في بيان حروف تنوب عن الحركات .

_ فصل في الاسم التام والناقص .

_ فصل في الاسم المتصرّف وغير المتصرّف .

_ فصل في النكرة والمعرفة .

_ فصل في المذكّر والمؤنّث .

وبعدئذٍ كان للعامل النحوي أثرٌ واضح في تقسيم الشعراني للأبواب الثلاثة الآتية ، فقد شرع في **الباب الثاني** في الحديث عن المرفوعات، وهي عنده اثنا عشر نوعاً، مبتدئاً بـ**(الفاعل)** ،ثمّ **(ما لم يسمّ فاعله)** والمرفوع بـ**(الابتداء)** وبـ**(برجوع الهاء)** وبـ**(كان وأخواتها)** وبـ**(ما النافية)** وبـ**(الحروف الرافعة)** وبـ**(إنّ وأخواتها)** وبـ**(نِعمَ وبِئسَ)** وبـ**(حبّذا)** وبـ**(أفعال المقاربة)** وبـ**(الحكاية)** .

وتحدّث في **الباب الثالث** عن المنصوبات ، وهي خمسة عشر نوعاً ، مبتدئاً بـ(المفعول به) ثمّ المنصوب بـ(أفعال الشك واليقين) و(المفعول له) و(المفعول معه) و(المفعول المطلق)

---

(١) ينظر: الصفحة :٢٠ من البحث .

و(المفعول فيه) والمنصوب بـ(الحال) وبـ(التمييز) وبـ(الاستثناء) وبـ(النداء) وبـ(لا) وبـ(الإغراء والتحذير) وبـ(فعل مضمر) وبـ(فعل التعجب) وبـ(أنِ المخففة وأخواتها) .

وتكلّم في**الباب الرابع** على المجرورات والمجزومات معاً ، وقسّم المجرورات إلى أربعة أقسام ، هي المجرور بـ(الحروف الجارّة) وبـ(حروف القسم) وبـ(الإضافة إلى الظروف) وبـ(الإضافة إلى الأسماء المختصّة) ، أمّا المجزومات فنوعان : مجزوم بـ(حروف الجزم) وبـ(الأسماء التي تتضمن معنى الشرط) .

أمّا **الباب الخامس** فجعله للتوابع مبتدئاً بـ(النعت) فـ(البدل) فـ(عطف البيان) فـ(التوكيد) فـ(العطف بالحروف) .

وخصّ **الباب السادس** في بيان أبواب صرفيّة مبتدئاً بـ(العدد) فـ(الجمع) فـ(التصغير) فـ(النسب) .

وجعل الخاتمة زبدة لعلمي النحو والصرف الواردين من خلال الأبواب والفصول المذكورة .

والآخر: منهجه في تناول موضوعات الكتاب :

اتسم منهج الشعراني في تناول موضوعات أبوابه وفصوله بخصائص أهمها :

١- **الإيجاز والتلخيص** عند تناول أي موضوع نحوي ، إذ نجد الشعراني يكتفي – في الغالب– بعرض المسائل النحوية التي تفيد المتعلم والمسلم بها والعدول عن الشرح والمناقشة ، فعندما تحدّث عن المبتدأ مثلاً اكتفى بذكر حقيقة العامل الذي رفع المبتدأ والخبرمن خلال التمثيل ، ثمّ أورد موضعاً واحداً من مواضع حذف المبتدأ من غير التعرض إلى مسائل أخرى كأقسامهما وحقيقتهما من حيث التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والحذف[١] ، وعندما عرض موضوع الحال ابتدأ بتعريف موجز مع التمثيل له وبيان أنّ علامته أن يكون موضوعاً لجواب (كيف) من غير تفصيل[٢] ، وهذا الإيجاز جعل الشعراني يعرض المعلومة النحوية من غير ذكر أحكام أو شروط اشترطها النحاة المتقدمون أو إغفال بعض منها ، فعند كلامه عن إعمال (لا النافية للجنس) عمل (إنّ) قال[٣] : "منصوب بـ(لا) نحو : لا غلامَ رجلٍ قائمٌ ها هنا في نفي الجنس ، ولا رجلَ في الدار ، ولا إله إلاّ الله ، وإذا فصلت بين (لا) وما تعمل فيه فليس إلاّ الرفع نحو : لا في الدار رجلٌ ، ولا عندي غلامٌ " . فاكتفى المصنّف بذكر شرط واحد للإعمال وهو عدم الفصل بين (لا) واسمها ، وأغفل شرطين

(١) ينظر: الصفحة :٣٤ .

(٢) ينظر: الصفحة :٤١ .

(٣) ينظر: الصفحة :٤٤ .

آخرين هما : أن يكون معموليها نكرتين ، وعدم تكرارها ؛ لذا فإنّ كتابه لا يعدّ من الكتب النحوية المطولة وإنّما من الكتب التعليمية كما ذكرنا ، ويبدو لنا من خلال ذلك أنّ الشعراني يوضّح لطلبته ما أوجزه لحاجتهم إلى ذلك .

٢- **عدم إسناد الآراء** الواردة في الكتاب إلى أصحابها على الرغم من كثرتها ، فلم نجد ذكراً لعالم نحوي متقدّم على المؤلف ، إلاّ في موضع واحد يحكي عن (ما) الحجازية ، قال فيه[١] : "قال شيخنا رحمه الله فإن كان الكلام منقوضاً بـ(إلاّ) نحو: (ما زيد إلاّ قائماً) رفعت الخبر" ، ولعلّ المراد بـ(شيخنا) نور الدين السنهوري الذي درس عليه الشعراني شرح شذور الذهب لابن هشام وشرح الألفية للمكودي .

٣- **الاستناد – غالباً – إلى الآيات القرآنية** أثناء عرض القواعد النحوية وإلى بعض القراءات القرآنية مع التمثيل بالتراكيب النحوية السليمة ، فضلاً عن الاستشهاد ببعض الأحاديث النبوية والشواهد الشعرية .

٤- **تحاشي ذكر الخلافات النحوية** بين البصريين والكوفيين إلاّ في موضع واحد صرّح بذلك أثناء كلامه على الحروف الرافعة قال فيه [٢] : " فإنّ هذه الحروف والظروف كلّها ترفع الأسماء والأخبار عند الكوفيين ، وأمّا عند البصريين فلا عمل لها البتة وإنّما يقع بعدها المبتدأ والخبر وهو الأصح ".وفي موضع آخر أشار إلى الخلاف من غير أن يصرّح به قال فيه [٣]: " لا يضاف الشيء إلى وصفه فلا يقال : (زيدٌ القائم) و(عمرو الخارج) ، وقد يضاف على قلّة كقولهم : (مسجدُ الجامع) " .

٥- **جعل الأمثلة والشواهد هي التي تحاكي الموضوع النحوي أو الصرفي** برمّته بما فيه من جزئيات من غير التصريح بذلك كلّه ، فمثلاً عندما أراد بيان أنماط التعبير عن أسلوب التحذير اكتفى بالتمثيل لذلك بقوله[٤] : " وأمّا التحذير فقولك :(الأسدَ الأسدَ) و(خلِّ الطريقَ) قال الله تعالى :(ناقةَ اللهِ وسقياها) ، اي : احذروا ناقة الله ولا تمسوها بسوء ،وفي الحديث : (إيّاكم وخضراءَ الدّمن) ". وكذا عندما أراد أن يبيّن أنواع التمييز اكتفى بالتمثيل له كما هو مبيّن في موضعه[٥] .

---

(١) ينظر: الصفحة :٣٥ .

(٢) ينظر: الصفحة :٣٦ .

(٣) ينظر: الصفحة :٥١ .

(٤) ينظر: الصفحة : ٤٥ .

(٥) ينظر: الصفحة :٤١ .

٦- **عرض الآراء النحوية التي تمثّل مذهب جمهور النحويين** – في الغالب – من ذلك قوله[١] : "إنّ نون التثنية ونون الجمع يسقطان عند الإضافة" ، وأحياناً يذكر الشعراني رأي بعضهم ويعدل عن رأي الجمهور من ذلك قوله في إعراب الأسماء الخمسة [٢]: " ورفع هذه الاسماء يكون بالواو ونصبها يكون بالألف وجرّها بالياء " ، ونراه حيناً ثالثة يستقلّ برأي خاص فيخرج عن مذهب النحاة من ذلك قوله[٣] : إنّ الاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة يمنع من الصرف للتأنيث والصفة خلاف الجمهور الذي يرى أنّ ألف التأنيث تعدّ سبباً لمنع الصرف يقوم مقام سببين وأنّ الوصفية لا أثر لها في المنع .

ثانياً : شواهده :

اعتمد الشعراني في بيان مباحثه النحوية على شواهد متنوعة ، وكان **القرآن الكريم** قمة الاستشهاد عنده ، إذ استشهد بـ**(٩٣)** آية ، استدلّ بها على مسائل نحوية مختلفة ، مستنداً على قسم منها لتثبيت قاعدة متفق عليها أو قاعدة معينة خارجة عن الاتفاق أو لبيان نمط من أنماط التعبير مثل التمثيل لطريقة من طرائق التحذير بقوله تعالى : " ناقةَ اللهِ وسقياها " . وتناول في قسم آخر بعض الآيات التي دار حولها نقاش وجدل كما في قوله تعالى : " وأسرّوا النجوى الذين ظلموا " [٤].

والذي لحظناه كثرة الآيات التي يعرضها الشعراني لقضية واحدة ، مكتفياً من الآية – غالباً– بذكر القدر الذي يتصل بموضوع الاستشهاد . وربّما يرجع السبب في كثرة الشواهد القرآنية إلى هدف المصنّف الواضح من عنوان كتابه وهو منع المتعلمين من الوقوع في الخطأ في كتاب الله وسنة نبيه **(صلّى الله عليه وسلّم)** .

فضلاً عن ذلك فقد استدلّ **بالقراءات القرآنية** على قضايا نحوية بلغ ذلك **(٣)** قراءات، أمّا **الحديث النبوي** فبدا لنا الشعراني ممن لا يعارض الاستشهاد به ولكن شواهده جاءت قليلة انحصرت في **(٣)** أحاديث .

وقد قلّت **الشواهد الشعرية** فانحصر ذلك في شعر واحد ورجز واحد وكلاهما وردا بلا نسبة .

---

(١) ينظر: الصفحة :٢٣ .

(٢) ينظر: الصفحة :٢٢ .

(٣) تنظر: الصفحتان : ٢٧-٢٨ .

(٤) سورة الأنبياء ، الآية : (٣) .

ثالثاً : مصطلحاته :

إنّ المصطلحات النحوية التي استخدمها الشعراني هي مصطلحات **بصرية** – في الغالب– **كالجرّ والضمير والظرف واللازم والمتعدي والمنصرف وغير المنصرف** وما إلى ذلك ، أمّا مصطلحات **الكوفيين** فقد انحصرت عنده في مصطلحي **(ما لم يسمّ فاعله)** الذي يقابل مصطلح **(النائب عن الفاعل)** عند البصريين ، ومصطلح **(النعت)** مع استخدامه مصطلح **(الصفة)** أيضاً ، فضلاً عن ذلك فقد أضاف الشعراني مصطلح **(التعدي والانحطاط)** الذي يقابل مصطلح **(المجاوزة)** أثناء حديثه عن حرف الجرّ (عن) ، وقد ثبت أنّ (التعدي) مصطلح استخدمه العكبري أمّا (الانحطاط) فلم نقف على ذكر له .

رابعاً : مذهبه النحوي :

إنّ الشعراني وهو يعرض لجهوده في النحو كان بصري المذهب وإن لم يصرّح بذلك، والحقائق الآتية تدلّ على ذلك :

١. استخدامه للمصطلحات النحوية بشكل واسع كما ذكرنا ، أمّا مصطلحات الكوفيين فقد اقتصر استخدامه على مصطلحي (النعت) و(ما لم يسمّ فاعله) .
٢. تأييده لمذهب البصريين وتصحيحه ، من ذلك قوله[١] : " وتقول في الأمر المخاطب بغير اللام : (اذهبْ) و(اضربْ) لكن الصحيح أنّ هذا مبنيّ على الوقف وليس بمجزوم " ، وهذا هو رأي البصريين . وقال في موضع آخر[٢] : " فأمّا (الواو) فهي للجمع والاشتراك ، ولا توجب الترتيب على الأصح " فمن قال : إنّ (الواو) للترتيب هم الكوفيون ، ونفهم من كلمة (الأصح) أنّ الشعراني يميل إلى رأي مخالفيهم نعني البصريين .
٣. تبنيه للمذهب البصري –في الغالب– من خلال عرض المسائل النحوية وإن لم يصرّح بذلك، من ذلك قوله[٣]:"ولا تدخل (يا) على ما فيه الألف واللام ، فلا يقال:(ياالرحمن) و(ياالرجل) " ، وهذا هو مذهب البصريين بخلاف ما نقل عن الكوفيين والبغداديين إجازة ذلك ، وكذا قوله عن الأحرف المشبهة بالفعل [٤] : " فهذه الحروف كلّها تنصب الأسماء وترفع الأخبار "، فهذا رأي البصريين أيضاً أمّا الكوفيون فقد نقل عنهم قولهم : إنّ تلك الحروف لا تعمل في الخبر وإنّما هو باقٍ على رفعه قبل دخولها .

---

(١) ينظر: الصفحة :٥٢ .
(٢) ينظر: الصفحة :٥٧ .
(٣) ينظر: الصفحة : ٤٣ .
(٤) ينظر: الصفحة :٣٧ .

اللباب في الميزان

يمكن للقارئ معرفة قيمة كتاب اللباب العلمية من خلال المحورين الآتيين :

أولاً :مزاياه :

تبرز مكانة أيّ كتاب من خلال ما يضيفه إلى الرصيد المعرفي في حقله ، بيد أنّ من العلوم ما يشوبها شيء من الاستقرار ولا سيّما علم النحو ، وحينئذٍ تبرز قيمة الكتاب في جوانب أخرى نجملها بالآتي :

١. المنهج التعليمي الذي تبنّاه الشعراني الذي يعين القارئ على الفهم ، ويجنّبه الوقوع في الخطأ في كتاب الله عزّ وجلّ وفي كلام نبيّه (صلّى الله عليه وسلّم) ، فقد نظر إلى قواعد اللغة من جهة العوامل ، موضّحا ارتباط تلك القواعد بالمعنى ، وحرص على بيان موقع الكلمة في السياق ، وتأثير ما قبلها عليها ، مع إيراده شواهد قرآنية كثيرة قد لا نجدها بهذه السعة في كتاب آخر محاولاً إشاعة الصحيح من التراكيب اللغوية ، وقد بدا الشعراني من خلالها مستوعباً لجوانب النحو ولمسائلٍ تتعلّق ببنية الكلمة .

٢. امتاز اللباب بإسلوبه السهل وبحسن العرض والتنظيم والتقسيم الذي تخلل الأبواب والفصول ممّا يسهّل الفهم والاستيعاب على الدارس ، مثال ذلك تقسيمه المجرورات إلى أربعة أقسام ، المجرور بالحروف الجارة ، وبحروف القسم ، والمجرور بالإضافة إلى الظروف ، والمجرور بالإضافة إلى الأسماء المختصّة ، فضلاً عن تكثيف المادة العلمية بشكل نراه أحياناً يخدم الغاية المرجوة ، وأحياناً لا يحقق ذلك . وما فعل الشعراني ذلك إلاّ نزولاً عند رغبة المتعلمين من طلبته .

ثانياً : المآخذ عليه :

على الرغم ممّا قلناه من مزايا عامّة تراءت لنا من خلال دراسة كتاب (اللباب) فغنّه في الوقت نفسه تبرز بعض المآخذ عليه تتمثّل بما يأتي :

١. إنّ الدارس لقضايا النحو والصرف التي أوردها الشعراني في كتابه يلاحظ أنّه لم يأتِ بجديد إلاّ في بعض الآراء التي ينفرد بها ، فهو ليس إلاّ جمّاعاً لما قاله المتقدّمون ، وإنّ قضايا النحو قد اختمرت في ذهنه ثمّ عاد فبسطها بأسلوب تعليمي ميسّر للقارىء

٢. إنّ الشعراني قد اهتم بدراسة الاسم من أقسام الكلام مفصّلاً له من خلال فصول عرضها في الباب الأول ومن ثمّ في أبواب الكتاب عامة ، وأغفل البحث في الفعل والحرف ، فلم يتحدّث عنهما إلاّ عرضياً أثناء كلامه عن الاسم بوصفهما عاملين مؤثّرين فيما بعدهما من غير تفصيل .

٣. إنّ أسلوب الإيجاز الذي اعتمده الشعراني في تناول عدد من الموضوعات النحوية كان – في الغالب – مخلاّ ، فقد أغفل المصنّف كثيراً من المسائل المهمة للمتعلّم ، وبدا لنا متعجّلاً في عرضه للموضوع ، مثال ذلك كلامه عن المعارف إذ وجدناه يكتفي بذكرها والتمثيل لها فقط من غير أيّ تفصيل .

٤. إنّ الشعراني أغفل عدداً من الموضوعات النحوية مثل المشتقات العاملة عمل الفعل ، والحروف العاملة عمل (ليس) ما عدا (ما النافية) .

ومهما يكن فإنّ هذه المآخذ لا تقلل من شأن الكتاب ، وبخاصّة إذا وضعنا في الاعتبار أنّ واضع هذا التأليف هو ليس من المختصّين في النحو وإنّما هو متصوّف ليست غايته استيعاب النحو من جميع جوانبه وإنّما فهم اليسير منه بالشكل الذي يحفظ تلامذته من الوقوع في اللحن في كتاب الله وكلام رسوله (صلّى الله عليه وسلّم)كما هو واضح من عنوان الكتاب، وقد أبى الشعراني أن يدرس تلامذته النحو إلاّ على يديه فتعلّم وعلّم .

مقدمة التحقيق

وتشتمل هذه المقدمة على المحاور الآتية :

أولاً: توثيق نسبة الكتاب للشعراني :

لقد ذكرت كتب التراجم التي ترجمت للشعراني تآليف كثيرة له في فنون مختلفة ، وأغفلت عن ذكر كتاب **(لباب الإعراب)** ضمن مؤلفاته النحوية ، مقتصرة على إيراد اسم كتابين له في هذا المجال هما : **(مختصر الألفية لابن مالك)** و **(المقدمة النحوية في علم العربية)** . ولعلّ الكتاب الذي بين أيدينا هو واحد من الكتابين المذكورين ، ونحن نرجّح أن يكون هو الكتاب الثاني ؛ لأنّه يمثّل مقدمة نحوية تعكس مسائل مهمة ومختصرة في موضوعات النحو والصرف تخدم القارئ وتعينه على الفهم الذي يجنبه الوقوع في الخطأ من غير الولوج في حيثيات الموضوع وتفصيلاته ، وهذا الكتاب مختلف في ترتيب أبوابه وفصوله عن ترتيب أبواب الألفية .

وقد نصّ الشعراني نفسه في مقدمة اللباب بعنوان كتابه ممّا يثبت صحّة النسبة ، إذ قال : " وسمّيته **لباب الإعراب المانع من اللحن في السنّة والكتاب** " . فضلاً عن ذلك فقد نصّت إحدى النسختين التي بين أيدينا على العنوان نفسه منسوباً إلى المؤلف نفسه ، والله تعالى أعلم .

ثانياً : وصف مخطوطات الكتاب :

لقد تيسّر لنا الاطّلاع على نسختين من كتاب **(لباب الإعراب)** ، جعلنا واحدة منها أصلاً للتحقيق ، أمّا النسخة الثانية فكان الرجوع إليها لغرض المقابلة وبيان بعض الزيادات التي زادها الناسخ ، مع تصحيح الأخطاء التي وقعت في النسخة الأصل .

وسبب اختيارنا للنسخة التي رمزنا لها بـ(م) أصلاً يعود إلى جودة الخط ووضوحه وخلوها من التصحيح،فضلاً عن كونها النسخة الأقدم من النسخة الثانية التي رمزنا لها بـ(ع) ، وفيما يأتي وصف لهاتين النسختين :

١- النسخة الأولى :

وتقع في إحدى وثلاثين ورقة ، في كلّ ورقة صفحتان ، وفي كلّ صفحة تسعة عشر سطراً ،وعدد الكلمات في السطر الواحد تتراوح بين ٦-١٠ كلمات ، وقد كتبت بخط واضح ، وكتبت عنوانات أبوابها وفصولها ومباحثها بخط غامق واكبر من المستعمل في كتابة المخطوط .

وهذه النسخة قليلة الاستدراكات من قبل ناسخها مصلح الدين الشعراني ، وفيها سقط بسيط لا يقلل من قيمتها ولا يؤثّر على مضمونها ، وقد رمزنا لها بـ(م) على اسم الناسخ ، وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة يوم الخميس المصادف الثامن عشر من شهر شعبان سنة ثمانٍ ومائة وألف من الهجرة .

٢- النسخة الثانية :

وتقع في ثماني عشرة ورقة ، في كلّ ورقة صفحتان،وفي كلّ صفحة ثلاثة عشر سطراً ، وعدد كلمات السطر الواحد تتراوح بين ٦-١٢ كلمة ، وقد كتبت بخطٍ جيّد من غير تمييز بين كتابة المخطوط وكتابة الأبواب والفصول والمباحث ، وفي هذه النسخة كثير من الشطب والاستدراك والتصحيح من قبل ناسخها علي عبد الباسط وشيء من السقط ، فضلاً عن خلو الصفحة الأولى من عنوان الكتاب ، وفيها : " وقف هذا الكتاب السيّد محمود الخير ابن المرحوم السيّد يوسف الحتو على من ينتفع به من طلبة العلم تدريساً ومراجعةً ونقلاً ، وجعل مقرّه بجامع الشهيد بالحيالية ... الخ " .

وقد رمزنا لهذه النسخة بـ(ع) ، وكان الفراغ من نسخها يوم الجمعة من شهر ربيع الثاني سنة ألف ومائتين وثلاثة وثلاثين .

ثالثاً : منهج التحقيق :

إنّ تحقيق النص أمانة كبرى تقع على كاهل المحقق ، فينبغي عليه أن يتعهدَ النص ولا يبخل عليه بالجهد ولا بالوقت حتى يخرجه إلى المكتبة بالصورة التي أرادها المصنّف لكتابه من غير العبث تعمداً أو سهواً ، وانطلاقاً من هذه الأمانة شرعنا في عملنا على المنهج الآتي:

١. اتخذنا إحدى النسختين أصلاً معتمداً في التحقيق ، وقد رمزنا لها بالرمز (م) ، ورمزنا للأخرى بالرمز (ع) .

٢. حرّرنا النص بعناية ودقة وعلى وفق القواعد الإملائية والنحوية من أجل الوصول إلى النص الصحيح . واستكمالاً لهذا شكّلنا النص والأمثلة والشواهد الواردة فيه ، مع تجاوز ذكر الفروق الإملائية غير الجديرة بالإثبات بين النسختين المعتمدتين ؛ خشية إغراق الهامش بما لا طائل تحته ، فمثلاً ثمة فرق في كتابة الألف فورد في نسخة (أعلى) وفي أخرى (أعلا)

٣. حافظنا على نص المخطوط ، فلم نغيّر في متن الكتاب إلاّ في مواضع ؛ لعدم سلامة الأسلوب أو لخطأ وقع به الناسخ ، وقد أشرنا إلى ذلك في الحاشية .

٤. ضبطنا علامات الترقيم ، وأثبتناها في المواضع المناسبة بين الكلمات والجمل والعبارات؛ لأنها تساعد القارئ على قراءة النص قراءة صحيحة ، وتمكّنه من فهم المراد .

٥. قابلنا النسختين المعتمدتين ، وأثبتنا الصواب منهما مع بيان أوجه الاختلاف بينهما ، والزيادات والسقط الحاصل فيهما .

٦. خرّجنا الشواهد الواردة في النص من مصادرها ، فبيّنا في الآيات القرآنية اسم السورة ورقم الآية ، وبيّنا ضعف الأحاديث الواردة ، أمّا الأشعار والأراجيز وهي قليلة فقد خرّجناها من دواوين اصحابها بعد إتمام الشاهد وإثبات نسبته إلى قائله .

٧. لاقتصار الشعراني على ذكر عالمٍ واحدٍ وهو ابن مسعود من أصحاب القرآءات في عموم المتن فقد ترجمنا له بإيجاز من خلال الرجوع إلى كتب التراجم.

٨. وثقنا – في الغالب – الآراء النحوية والصرفية التي عرضها الشعراني في مصنفه ببيان مدى توافقها مع ما قاله النحاة المتقدمون أو المعاصرون للشعراني وذلك بالرجوع إلى متون النحو ، مع اثبات اسم المصدر مفصّلاً واسم المؤلف في أول ذكر له .

٩. فصّلنا ما أجمله المؤلف وأوضحنا ما أبهمه ، فقد حاولنا توضيح عدد من المسائل التي يعرضها ؛ اتماماً للفائدة واستئناساً بالمصادر والمراجع .

١٠. ألحقنا بالدراسة صوراً عن النسختين اللتين تمّ الرجوع إليهما في التحقيق .

١١. صنعنا للكتاب فهارس للشواهد الواردة في متنه وأثبتنا مواضع ورودها ، واشتمل ذلك على فهرسة للآيات القرآنية ، وللقراءات القرآنية ، وللأحاديث النبوية ، وللأشعار والأرجاز.

١٢. استعملنا في التحقيق أقواساً متنوعة كلّ واحدة منها لها دلالة خاصة ، وهي :

- ﴿...﴾ **للآيات القرآنية .**
- ((...)) **للأحاديث الشريفة .**
- (-...-) **للقرآءات القرآنية .**
- -(...)- **للأشعار .**
- *...* **لأنصاف الأشعار والأراجيز .**
- (...) **للتراكيب النحوية والكلمات .**

- [٠٠٠] لزيادة من المحقق يتطلبها السياق .
- <٠٠٠> لحصر السقط الواقع في إحدى النسختين .

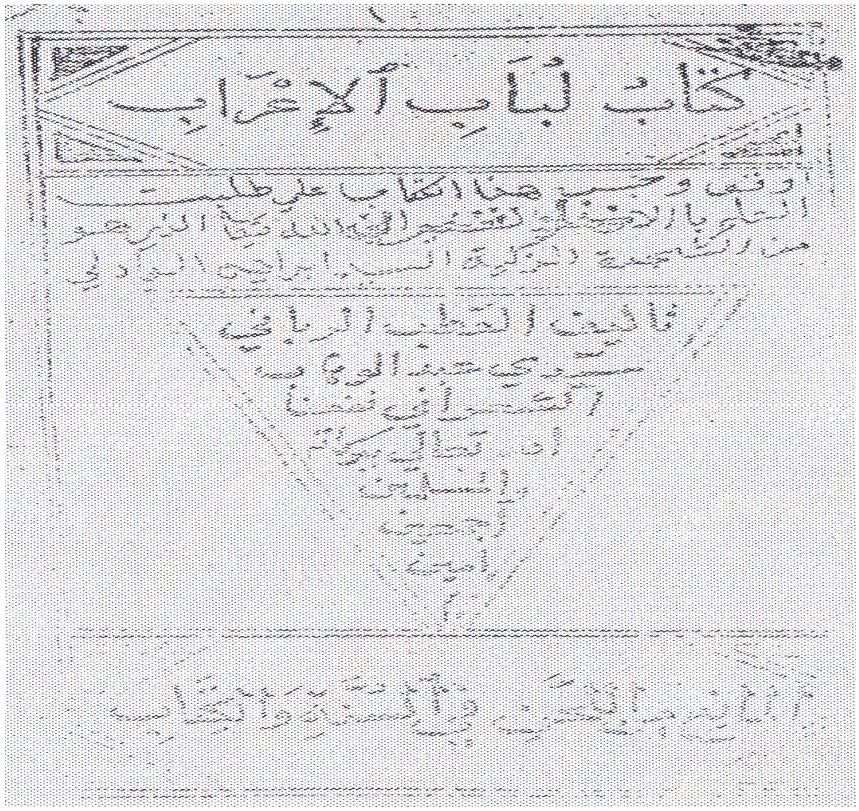

كتاب لباب الآداب

اقتبسته من نور كلام العرب الفصحا في نحو
يوم رجا ان اكتب في حزب انصار دين الله
تعالى وليعرف به اخواننا المريدون
لطريق الله عزوجل مواطن اللحن في كلام الله
عزوجل وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
ليجتنبوا الكلام على صورة ما جاء من الوحي اذ
غالب الفقرا في زماننا لا يعتنون باصلاح
اللسان ويلحنون كثيرا في القران والاحاديث
وشرط الفقير ان يكون عالما بجميع علوم الشريعة
وتوابعها كما عليه جماعة سيدي ابي الحسن الشاذلي
رضي الله عنه ولما وقفت هذا
الكتاب للفقرا واردت فهم الى القراءة
في كتب الفقه لانه من سلك على يدي احد
من اهل الطريق لا ينبغي له ان يأخذ علما
من العلوم الا على لسان شيخه وللفقرا في ذلك
مزيد ذوق يدركونه في نفوسهم ولسان حال
اهل الطريق يقول من كان منا فلا ياخذ عن
احد الا هنا وقد رتبت هذا الكتاب
على مقدمة وابواب وخاتمة الباب الاول

قال الشيخ الامام العالم العامل
فريد دهره ووحيد عصره العارف بالله تعالى
والدال عليه القطب الرباني والعارف
الصمداني سيدي عبد الوهاب الشعراني
الانصاري نفعنا الله تعالى والمسلمين ببركاته
وعلى آله وصحبه اجمعين وبعد فهذا كتاب نفيس

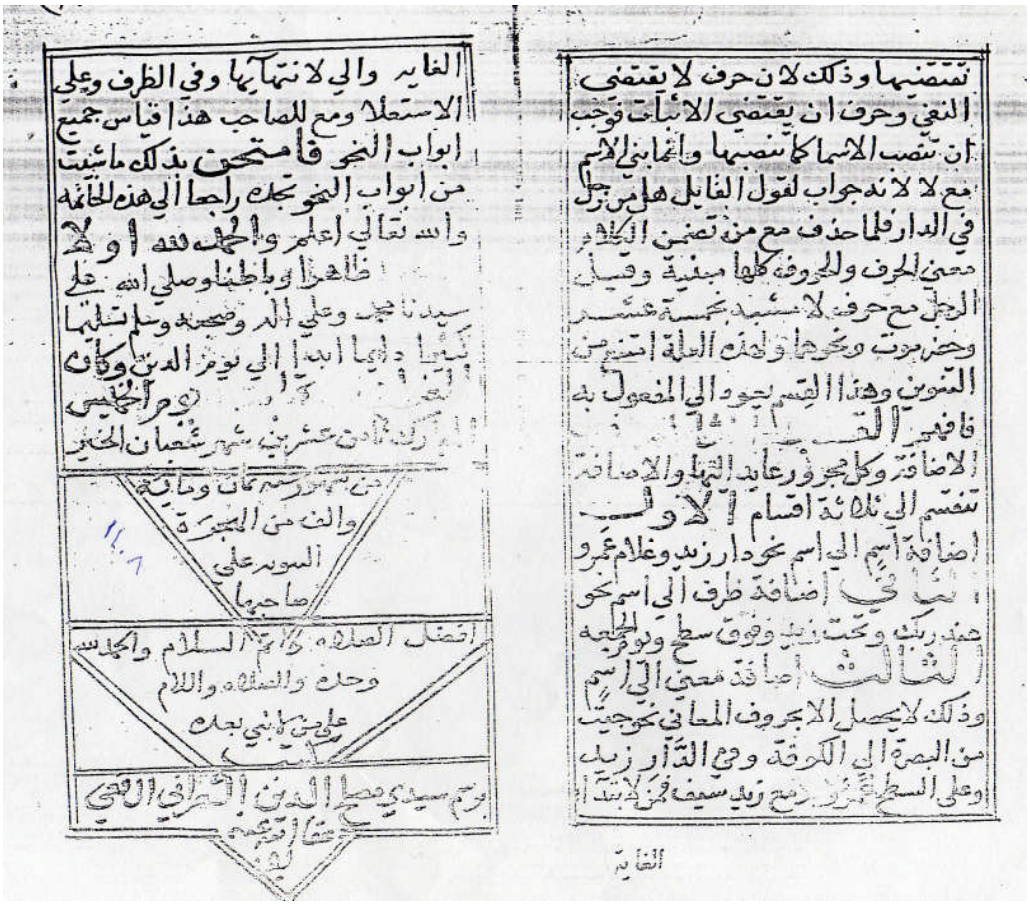

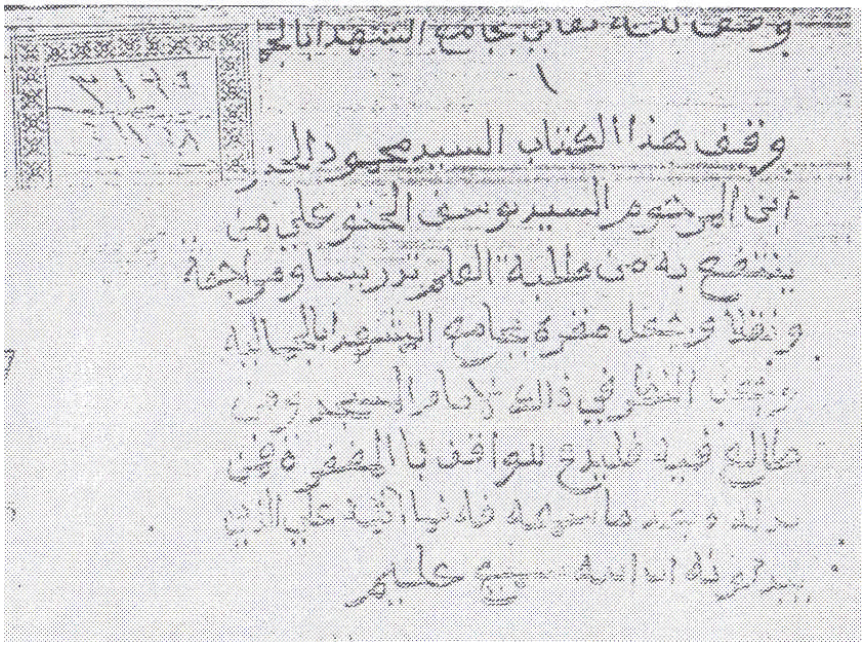

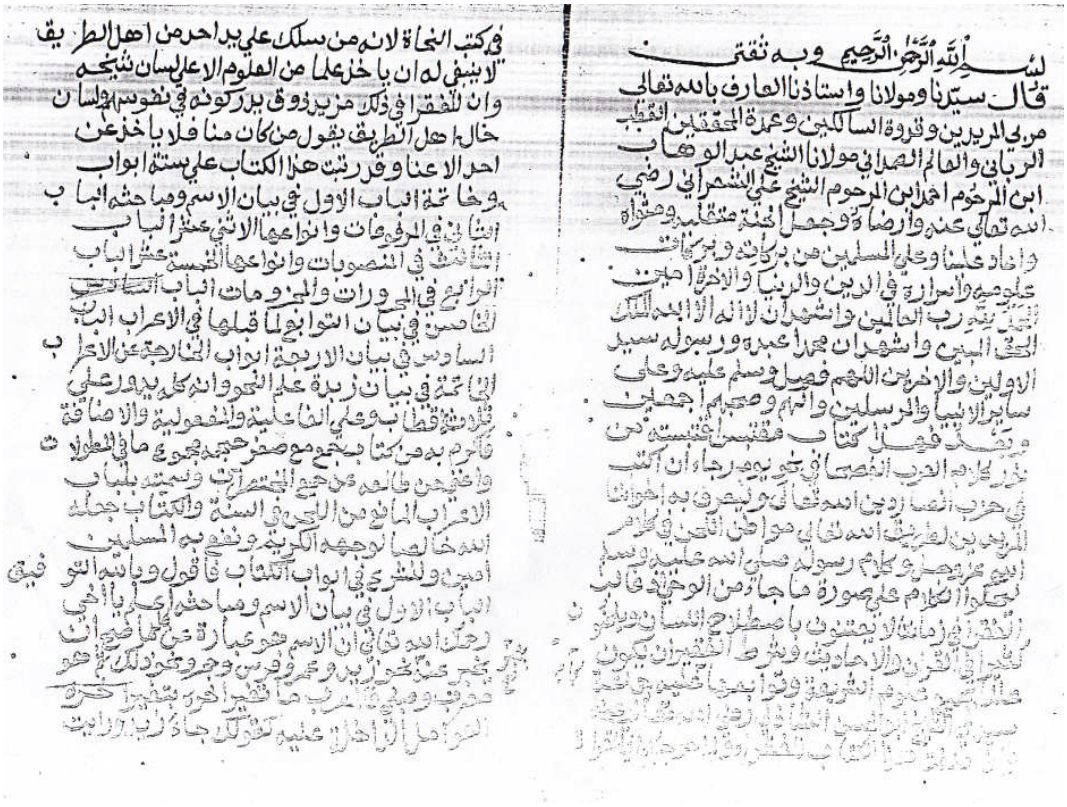

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثق

قال سيدنا ومولانا واستاذنا العارف بالله تعالى
مربي المريدين وقدوة السالكين وعمدة المحققين القطب
الرباني والعالم الصمداني مولانا الشيخ عبد الوهاب
ابن المرحوم احمد ابن المرحوم الشيخ علي الشعراني رضي
الله تعالى عنه وارضاه وجعل الجنة مثواه ومقلبه ومأواه
وافاد علينا وعلى المسلمين من بركاته وبركات
علومه واسراره في الدين والدنيا والاخرة آمين
اشهد يقينا رب العالمين واشهد ان لا اله الا الله الملك
الحق المبين واشهد ان محمدا عبده ورسوله سيد
الاولين والاخرين اللهم فصل وسلم عليه وعلى
سائر الانبياء والمرسلين وآلهم وصحبهم اجمعين
وبعد فهذا كتاب مقتبس اقتبسته من
مشكاة انوار علوم الحبر البحر حامي حوزة الشريعة
في حزب النصارى بمصر رجاء ان اكتب
في حزب النصارى بمصر رجاء ان اكتب
المريدين لطريق الله تعالى مواظبين على التمسك
بما هم عليه وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم
لعلمه ان الكلام على صورة ما جاء من الوحيين فالذين
لا يعقلون اذا ما لا يعقلون باصطلاح انسان ويلزم
لخواص القرن الاحاديث وشرط المفسرين ان يكون
عالما بعلوم الشريعة وقرأ بعضها عليه وعلى بعض
شيوخه

في كتب النجاة لانه من سلك على يد احد من اهل الطريق
لا ينبغي له ان يأخذ علما من العلوم الا على لسان شيخه
وان للحقير في ذلك مزيد وقوف في يد ركونه في نفوسنا ولسان
حال اهل الطريق يقول من كان منا فلا يأخذ عن
احد الا عنا وقد رتبت هذا الكتاب على ستة ابواب
وخاتمة انباب الاول في بيان الاسم وما حاشه ابواب
الثاني في الحروف وانواعها الاثني عشر انباب
الثالث في المنصوبات وانواعها الخمسة عشر ابواب
الرابع في المجرورات والمجزومات انباب الخامس
الخامس في بيان التوابع لما قبلها في الاعراب الباب
السادس في بيان الاربعة ابواب الخارجة عن الاعراب
الخاتمة في بيان زبدة علم النحو وانه كله يدور على
ثلاثة قطب وعلى الفاعلية والمفعولية والاضافة
فالزم به من كتابنا بجمع مع صغر حجمه مجموع ما في المطولات
واغنى حامله عن جميع المختصرات وسميته بلباب
الاعراب الماثور من الاي في السنة والكتاب جعله
الله خالصا لوجهه الكريم ونفع به المسلمين
امين والشروع في ابواب الكتاب فاقول وبالله التوفيق
الباب الاول في بيان الاسم وما حاشه اعلم يا اخي
رحمك الله تعالى ان الاسم هو عبارة عن كلمة صح ان
يخبر عنه نحو زيد وعمرو وفرس وجمر ونحو ذلك فهو
حرف وهي ما لم تصح ان تقع اخبارا عنه نحو لكن جاءني زيد

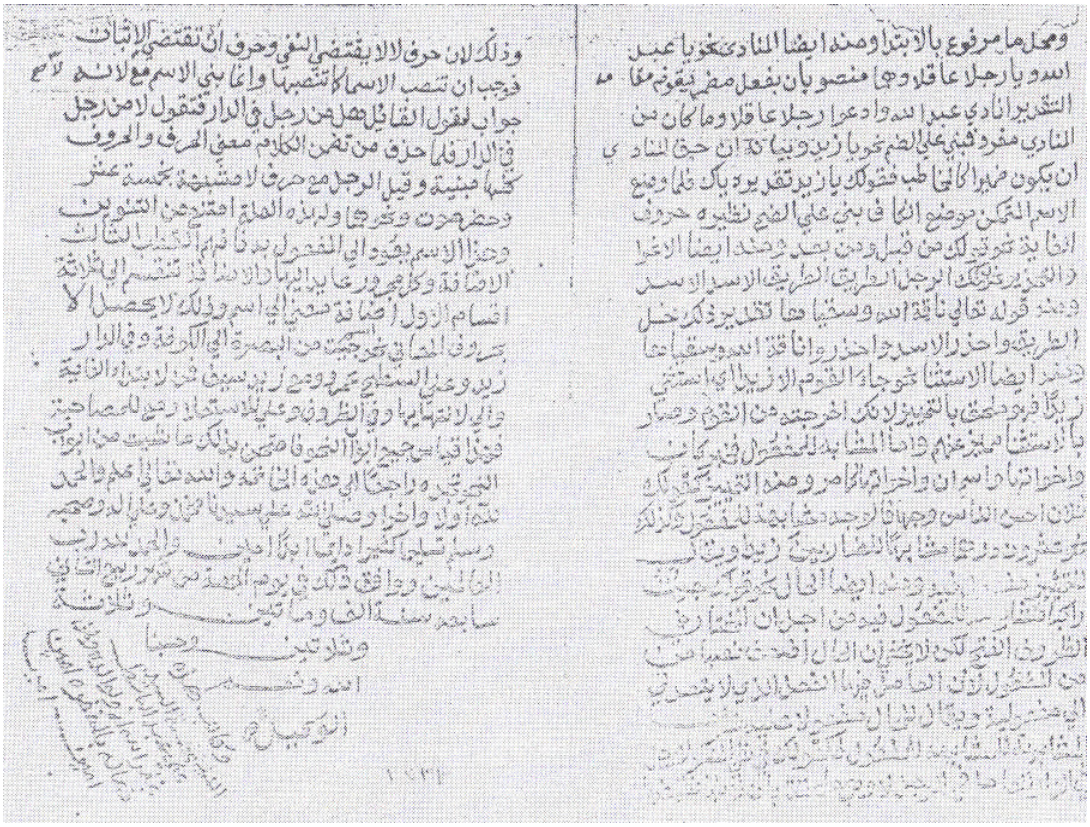

ومحل ما مرفوع بالابتدا ومنه ايضا المنادى نحو يا عبد
الله ويا رجلا عاقلا وهما منصوبان بفعل مضمر يقوم مقامه
التقدير انادي عبد الله وادعو رجلا عاقلا وما كان من
المنادي مفردا مبنيا على الضم نحو يا زيد ويا تاء ان حق المنادى
ان يكون ضميرا كانتا طبت فشوكك يا زيد تقديره يا زيد شوكك فلما وضع
الاسم المتكلم موضع الكاف في بني على الضم نظيره حروف
الغاية نحو قبل وبعد من قبل ومن بعد ومنه ايضا الاغراء
والتحذير نحو اياك والاسد الطريق الطريق الاسد الاسد
ومنه قوله تعالى ناقة الله وسقياها تقديره ذروا ناقة الله وسقياها
الطريق واحذروا الاسد واحذروا ناقة الله وسقياها
ومنه ايضا الاستثناء نحو جاء القوم الا زيدا اي استثنى
زيدا فهو منصوب بالتمييز لانك اخرجته من القوم وصار
بالاستثناء تمييزهم واما المشتغل فنحو زيدا ضربته
واخواتها واسمان واخواتها ومنه التحذير نحو اياك
ان احسن الناس وجها الوجه منصوبا بفعل مضمر تقديره
تحذر وجه ونحو اياها بها النصارى بحق زيد ونحو
واكرام المشتغل فيه من اجل ان الشأن
الطريق الفتح لكن لا يخفى ان الحال اقتضى تقديمها
من المشغول لان الحامل عليها انصب الذي لا يصلح
الا مضمرا ويأتي الحال نحو

القسم الثاني : النص المحقق
كتاب لباب الإعراب المانع من اللحن في السنة والكتاب

قال الشيخُ الإمامُ العالمُ العاملُ ، فريدُ دهرِهِ ، ووحيدُ عصرِهِ ، العارفُ باللهِ تعالى والدّالّ عليه ، القطبُ الربّاني ، والعارفُ الصمداني سيدي **عبد الوهاب الشعراني** الأنصاري ، نفعنا اللهُ تعالى والمسلمين ببركاته[١] الحمد للهِ ربِّ العالمين وأشهد أن لا إله إلاّ الله الملك الحقّ المبين ، وأشهد أنّ سيِّدنا ونبيّنا محمداً **(صلّى الله عليه وسلّم)**[٢]عبده ورسوله ، سيِّد الأولين والآخرين ، اللهمّ صلِّي عليه وعلى سائرِ الأنبياءِ والمرسلين و<على>[٣]آلهم وصحبهم أجمعين وبعد :

فهذا كتابٌ نفيسٌ اقتبسته [٤]من نورِ كلامِ العربِ الفصحاءِ في نحوِ يومٍ ؛ رجاءً أن أكتب في حزبِ أنصار دينِ اللهِ تعالى ؛ وليعرف به إخواننا المريدون [٥]لطريقِ اللهِ **(عزَّ وجلّ)** مواطنَ اللحنِ في كلامِ اللهِ **(عزَّ وجلّ)**[٦]وكلامِ رسولِ اللهِ **(صلّى الله عليه وسلّم)**؛ ليحكوا الكلامَ الكلامَ على صورةِ ما جاء من الوحي،إذِ غالبُ الفقراءِ في زماننا لا يعتنون بإصلاحِ [٧]اللسانِ ، ويلحنون كثيراً في القرآن والأحاديثِ . وشرط الفقيرِ أن يكونَ عالماً بجميعِ علومِ الشريعةِ وتوابعها كما عليه جماعة سيِّدي أبي الحسن الشاذلي **(رضي الله عنه)**.

وإنَّما وضعتُ هذا الكتابَ للفقراءِ ولم أدفعهم إلى القراءةِ في كتبِ النحاةِ ؛ لأنّه مَنْ سلك على يدي [٨]أحدٍ من أهلِ الطريقِ لا ينبغي له أن يأخذَ علماً من العلوم إلاّ على لسانِ شيخهِ ، وللفقراء [٩]في ذلك مزيدُ ذوقٍ يدركونه في نفوسهم ، ولسان حال أهل الطريق يقول: مَنْ كان مِنّا فلا يأخذ عن أحد إلاّ عنّا .

---

(١) في (ع) : " بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي ، قال سيّدنا ومولانا وأستاذنا العارف بالله تعالى ، مربي المريدين ، وقدوة السالكين ، وعمدة المحققين ، القطب الربّاني والعالم الصمداني مولانا الشيخ عبد الوهاب بن المرحوم أحمد بن المرحوم الشيخ علي اللشعراني رضي الله تعالى عنه وأرضاه ، وجعل الجنة منقلبه ومثواه ، وأعاد علينا وعلى المسلمين من بركاته وبركات علومه وأسراره في الدين والدنيا والآخرة آمين " .

(٢) في (ع) : " وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله٠٠٠" .

(٣) <٠٠٠> سقط من : (ع) .

(٤) في (ع) : " نفيس مقتبسٌ اقتبسته٠٠٠" .

(٥) في (ع) : (المريدين) والروايتان صحيحتان ، فالرفع على البدلية ، والنصب على المفعولية على تقدير (اخص) او (اعني).

(٦) في (ع) : (تعالى) .

(٧) في (ع) : (اصطلاح) ، والصواب ما أثبتناه .

(٨) في (ع) : (على يد أحد ٠٠٠) .

(٩) في (ع) : (وإنّ للفقراء٠٠٠) .

وقد رتّبتُ هذا الكتابَ على ستةِ أبوابٍ وخاتمةٍ ، **البابُ الأولُ** في بيانِ الاسمِ ومباحثِهِ ، **البابُ الثاني** في المرفوعات وأنواعها الاثني عشر ، **البابُ الثالثُ** في المنصوباتِ وأنواعها الخمسة عشر ، **البابُ الرابعُ** في المجروراتِ والمجزوماتِ معاً ، **البابُ الخامسُ** في بيانِ التوابعِ لما قبلها في الإعرابِ ، **البابُ السادسُ** في بيان الأربعةِ الأبوابِ الخارجةِ عن الإعراب، **الخاتمة** في بيان زبدةِ علم النحوِ ، وإنّه كلّه يدور على ثلاثةِ أقطابٍ وهي [1]الفاعلية والمفعولية والإضافة والإضافة . فأكرِم بهِ من كتابٍ جمع مع صغر حجمهِ مجموعِ ما في المطولاتِ وأغنى مَنْ طالعه عن جميع المختصراتِ .

وسمّيته : **(لُبابَ [2]الإعرابِ المانعَ من اللّحنِ في السنّةِ والكتابِ)** ، جعله اللهُ خالصاً لوجههِ الكريم ونفع بهِ المسلمينَ آمين .

وللشروع في أبوابِ الكتابِ أقولُ وباللهِ التوفيق :

الباب الأول : في بيان الاسم ومباحثه

اعلم يا أخي رحمك الله تعالى أنَّ الاسمَ هو عبارة عن <كلِّ> [3] ما صَحَّ أن يخبر عنه بخبر[4] نحو: (زَيْدٍ) و(عَمْر و) و(فَرَسٍ) و(حَجَرٍ) ونحو ذلك، ثمّ هو معربٌ ومبنيٌّ، فالمعربُ ما تغيّر آخرُه بتغيّرِ العواملِ الداخلةِ عليه، كقولك: (جَاءَ زَيْدٌ) و(رَأَيْتُ زَيْداً) و(مَرَرْتُ بزَيْدٍ). وأمّا المبنيُّ فهو ما يستقرُّ آخرهُ على حالةٍ واحدةٍ ولا يتغيّر بتغيُّر العواملِ الداخلةِ عليه، كقولك: (جَاءَنِي مَنْ ضَرَبك) و(رَأَيْتُ مَنْ ضَرَبَك) و(مَرَرْتُ بمَنْ ضَرَبَك).

وحركاتُ الإعرابِ ثلاثةٌ رفعٌ ونَصْبٌ وجَرٌّ، وكلُّها تدخل على الاسمِ المتمكِّنِ [5]، وأمّا الفعل فيدخله الرَّفْعُ والنَّصْبُ ولا يدخله الجرُّ، إلاّ أنَّهم وضعوا في الفعلِ المضارعِ مكانَ الجرِّ الجزم وفيما لا ينصرف الفتح كما سيأتي < وحركاتُ البناءِ ثلاثة ضَمٌّ وفَتْحٌ وكَسْرٌ> [6] كقولك: (حَيْثُ) و (كَيْفَ) و(هؤلاءِ).

---

(١) في (م) : (وهو) ، وفي (ع) : (وعلى الفاعلية٠٠٠) ، والصواب ما أثبتناه .

(٢) في (ع) : (وسميته بلباب٠٠٠) .

(٣) <...> سقط من: (ع) .

(٤) وهذا هو حدّ الأخفش الأوسط . ينظر : الإيضاح في علل النحو – الزجّاجي : ٤٨ ، وعرّفه النحويون تعريفات متنوّعة أشهرها ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمن . ينظر : الأصول في النحو – ابن السرّاج : ٣٨/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٥/١ ، وشرح الحدود النحوية – الفاكهي : ٧٣– ٧٤ .

(٥) ويراد به الاسم المعرب المنصرف غير المشبه للحرف وللفعل مع الرسوخ في الاسمية، ينظر: شرح المفصّل المفصّل – ابن يعيش:١٦٤/١، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣٥/١ .

(٦) <...> سقط من: (م) .

فصل في بيان حروف تنوب عن الحركات

وهي على ثلاثةِ أضربٍ :

الضربُ الأول : في الأسماء الخمسةِ [١] التي هي: (أَبُوْكَ) و(أَخُوْكَ) و(حَمُوْكَ) و(فُوْكَ) و(ذُو مَالٍ). ورفعُ هذهِ الأسماء يكون بالواو ونصبُها يكونُ بالألفِ وجرُّها[٢] بالياءِ[٣]، تقول: (جَاءَنِي أَخُوكَ) و(رَأَيْتُ أخاكَ) و(مَرَرْتُ بأخِيكَ) .

الضّربُ الثاني : التثنية والجمع [٤]، وذلك أنّ رفعَ التثنيةِ بالألفِ تقول: (جاءَني الزَّيدانِ الزَّيدانِ) ونصبَها وجرَّها بالياءِ المفتوحِ ما قبلها نحو: (رَأَيْتُ الزَّيْدَينِ) و(مَرَرْتُ بالزَّيْدَينِ). وأمّا الجمعُ فيكون رفعُه بالواو نحو: (جَاءَنِي المُسْلِمُونَ)، وأمّا نصبُه وجرُّه فيكون بالياءِ المكسورِ ما قبلها نحو:(رأَيْتُ المُسْلِمِيْنَ) و(مَرَرْتُ بالمُسْلِمِيْنَ)، وتكون نونُ التثنية مكسورةً [٥] ونونُ الجمعِ مفتوحةً ؛ ليفرّقَ بينهما.

---

(١) أضاف النحويون إلى هذهِ الأسماء (هَنٌ) ، وهي كلمة يكنّى بها عن أسماء الأجناس ، والفصيحُ فيها أن تعرب بالحركات الظاهرة على النّون على لغة النقص مع جواز إتمامها فتعرب بالحروف خلافاً لما نقل عن الفرّاء الذي أنكر الإتمام وهو محجوج بحكاية سيبويه ذلك عن العرب. ينظر: الكتاب– سيبويه : ٤١٥/٢، وشرح المفصّل: ١٥٣/١–١٥٤، وشرح ابن عقيل: ٤٩/١، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك– الأشموني: ٦٩/١ .

(٢) في (ع): (يكون بالياء) .

(٣) هذا هو مذهب بعض النّحويين – وهو المشهور– واشترط في إعراب هذهِ الأسماء بالحروف شروطاً أربعة، أحدها: أن تكون مضافة، والثاني: أن تضاف إلى غير ياء المتكلّم، والثالث: أن تكون مكبّرة، والرابع: أن تكون مفردة. ونقل عن جمهور البصريين أنّها تعرب بحركات مقدّرة على الواو والألف والياء ، وصحّحه عدد من المتأخرين، وقيل:إنّها معربة بالحركات والحروف معا، وهناك آراء أخرى، وفيها لغتان أخريان عن العرب، الأولى: لغة النقص، فتعرب بالحركات الظاهرة قياساً على حالة الإفراد، واللغة الثانية: القصر، أي إلزام آخرها الألف المنقلبة عن لامها في الأحوال الثلاث فتعرب بحركات مقدّرة على الألف، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين – أبوالبركات الأنباري:(م١–١٧/١–٣٣)، وشرح المفصل: ١/–١٥٤١٥٣، وارتشاف الضرب من لسان العرب – أبو حيان:٤١٥/١ – ٤١٧ وشرح ابن عقيل: ٤٤/١ .

(٤) ويدخل ضمن هذا الضرب الملحق بالمثنى، نحو: (كِلا وكِلتا) مضافين إلى مضمر، و (اثنين واثنتين) والملحق بجمع المذكر السالم نحو: (عشرين إلى التسعين) و (أهلين) و(عالمين) و(بنين) الخ.

(٥) على مذهب البصريين، وحكى الكسائي والفرّاء فتحها مع الياء على لغة بني زياد بن فقعس وبني أسد، وسبب كسر النون في المثنى يكمن في كونه تنويناً ساكناً في الأصل، فالأصل في تحريك الساكن إذا اضطر إليه أن يكسر. ينظر: المقتضب– المبرد:٦/١، وشرح الرضي على الكافية: ٨٥/١، والتصريح على التوضيح – خالد الأزهري:٧٧/١ .

وأمّاجمعُ المؤنثِ السالمِ نحو: (مُسْلِمَات) و(هنْدَات) فيرفع بالضمة، تقول: (جَاءَنِي مُسْلِمَاتٌ) كما تقول: (جَاءَنِي مُسْلِمُونَ)، وأمّا في النَّصْبِ والجرِّ فهو على لفظٍ واحد تقول: (رَأَيْتُ مُسْلِمَاتٍ) و<مَرَرْتُ بِمُسْلِمَاتٍ> [1] كما تقول: (رَأَيْتُ مُسْلِمِيْنَ) و(مَرَرْتُ بِمُسْلِمِيْنَ) على لفظٍ واحدٍ.

الضَّربُ الثالثُ : الأفعالُ الخمسة وهي: (تَفْعَلانِ) و(يَفْعَلانِ) و(تَفْعَلُونَ) و(يَفْعَلُونَ) و(تَفْعَلِينَ). وعلامةُ الرفعِ فيها ثبوتُ النونِ، وأما في حالةِ النَّصْبِ والجزمِ فتحذفُ [2] النون كقولك:(لَمْ تَفْعَلا) و(لَنْ يَفْعَلا) و(لَمْ تَفْعَلُوا) و(لَنْ يَفْعَلُوا)[3] و(لَمْ تَفْعَلِي) و(لَنْ تَفْعَلِي).

واعلم أنّ نونَ التثنيةِ ونونَ الجمعِ يسقطان عند الإضافة[4]، تقول في التثنيةِ: (جَاءَنِي غُلامَاكَ) و(رَأَيْتُ غُلامَيكَ) و(مَرَرْتُ بِغُلامَيك)، وتقول في الجمعِ : (جَاءَنِي صَالِحُوقَوْمِكَ) و(رَأَيْتُ صَالِحِي قَوْمِكَ) و(مَرَرْتُ بِصَالِحِي قَوْمِكَ) بسقوط النون.

فصل في الاسم التام والناقص[5]

التامُّ: هو ما تمَّ آخرهُ من غيرِ نقصانٍ نحو (زَيْد) و(عَمْر و) و(خَالِد)، **والناقصُ** [6]:

---

(١) <...> سقط من:(ع) ، وقد أغفل الناسخ ضبط الجمع المذكور في التمثيل،ولعلّه أراد أن تكون علامة النصب والجر الكسرة– وهذا ما أثبتناه – سيراً على ما اتفق عليه النّحويون عدا ابن جني الذي رأى أن لا ضرورة من نصب هذا الجمع بالكسرة، وخلافا لما نقل عن جمهور الكوفيين روايتهم عن العرب نصب المجموع بالألف والتاء بالفتحة مطلقاً أو في المعتل الآخر فقط . ينظر: معاني القرآن –الفرّاء: ٩٣/٢، والمقتضب:٦/١–٧، والخصائص – ابن جني:١١٢/١، وشرح الأشموني: ٩٢/١–٩٣ .

(٢) في (ع): (فيحذف) .

(٣) في (ع): (لم تفعلا ولن تفعلا ولم يفعلوا ولن تفعلوا) .

(٤) وهو مذهب جمهور النحاة، ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٨٨/١ . وتوسّع ابن جني في الرأي فأجاز حذف نون المثنّى في غير الإضافة أيضاً، ينظر: الخصائص: ٤٣٢/٢ .

(٥) وأراد المصنّف بمصطلح التامّ الاسم الصحيح، وبالاسم الناقص المعتلّ الآخر. ينظر: التكملة – أبوعلي الفارسي: ٢٣٤–٢٣٥ .

(٦) ويدخل ضمن هذا المصطلح المقصور والمنقوص كما مثّل، وقد أطلق مصطلح الناقص على الاسم الموصول أيضاً لأنّه لا يتّضح معناه إلاّ إذا وصل بالصلة، ينظر: معاني النحو – فاضل السامرائي: ١١٠/١

ما نقصَ من آخرِهِ الحركةُ [١] نحو: (الحُبْلَى) و(القَاضِي)، وهو – أعني الناقص– على ثلاثة أنواع ، **النوعُ الأول : أن يكونَ في آخرِهِ ألفٌ مقصورةٌ زائدة [٢] عنه [٣]**، نحو: (حُبْلَى) و(سَكْرَى) [٤] و(صُغْرَى) و(كُبْرَى) بغير تنوين ؛ لأنّها ممّا لا ينصرف فلا يتصرّف [٥]، ولا فرق فرق أن تكونَ الألفُ فيه أصليةً منقلبةً[٦] إمّا عن الواو نحو: (عَصَا) و(قَفَا)، وإمّا عن الياء نحو: نحو: (رَحَى) و(هُدَى)، ولكن يدخل هذا التنوين لأنّه منصرف[٧].

واعلم أنّ كلا هذين الضربين يكون على حالةٍ واحدةٍ في الرفع والنَّصبِ والجرِّ، تقول: (هذهِ حُبْلى وعَصَا) و(رَأَيْتُ حُبْلَى وعَصَا) و(مَرَرْتُ بحُبْلى وعَصَا) . فالمثالات [٨] معرباتٌ بحركاتٍ مقدّراتٍ في آخرِها إلاّ أنّ الآخر على لفظٍ واحدٍ، قال الله تعالى:﴿**يَوْمَ لا يُغْنِي مَوْلًى عَنْ مَوْلًى شَيْئًا**﴾ [٩]، الأول في موضع الرفع مرفوع، والثاني في موضع الجرّ مجرور، ولفظهما واحد.

---

(١) ويخرج من هذا الحد الاسم المنقوص في حال النّصب فإنّه ينصب بحركة ظاهرة على آخره ، فنقول: (رأيتُ القاضيَ) . قال ابن جني في اللمع في العربية : ٩٧ : " ففتحه الياء علامة النصب".

(٢) أي زائدة للتأنيث أو للإلحاق ، وقد مثّل المصنّف للألف المزيدة للتأنيث وأغفل التي للإلحاق كـ(أَرْطَى)، و(ذَفْرى). ينظر: التكملة: ٢٧٢ ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – ابن هشام: ١٢٨/٤، والصرف الواضح – عبد الجبار النايلة : ٢٢٢ .

(٣) في(م): (منه) ، ولا يصحّ معه المعنى ، والصواب ما أثبتناه من: (ع) .

(٤) في(م): (كِسْرى)، وما أثبتناه من: (ع)، وهو الصحيح .

(٥) في(م): (لأنّها لا تنصرف ولا تتعرّف) ، خطأ والصواب ما أثبتناه من: (ع) ؛ لأجل التأنيث اللاّزم، ينظر: شرح المفصل:١٦٣/١ .

(٦) المثبت في النسختين: (أصلية أو منقلبة)، والصواب ما أثبتناه بحذف (أو) ؛ لأنّ الألف المقصورة تكون إمّا إمّا أصلية منقلبة وإمّا زائدة للتأنيت وللإلحاق. ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٣٢٥/٢، والصرف الواضح: ٢٢٢.

(٧) في النسختين(غير منصرف)، وهذا القول يتعارض مع قوله : (يدخل هذا التنوين)، ونرجّح أن تكون لفظة (غير) زيادة من الناسخ، فقد صرّح ابن يعيش بأنّ المقصور على ضربين، منصرف وغير منصرف " فالمنصرف مايدخله التنوين وحده، نحو: (عصا ورحى) ثم يلتقي ساكنان الألف التي هي لام الكلمة والتنوين بعدها ساكن فيحذف لالتقاء الساكنين... وغير المنصرف ما كان في آخره ألف التأنيث المفرد نحو(حُبْلَى وسَكْرَى)" شرح المفصل:١٦٣/١ .

(٨) في (ع): (فالمثل) .

(٩) سورة الدخان، من الآية: (٤١) .

النوعُ الثاني : أن يكون في آخرِهِ ياءٌ[١] **قبلها كسرة** كـ(القَاضِـي) و(الدَّاعِي) [٢]، فإنّه فإنّه يكون في حال الرّفع والجرّ [معرباً بحركتين مقدّرتين وبحركة ظاهرة في حال النّصب] [٣]، تقول: (جَاءَ القَاضِـي) و(مَرَرْتُ بِالقَاضِـي) و(رَأَيْتُ القَاضِـيَ) – بفتح الياء – قال الله تعالى: ﴿**يَاقَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ**﴾ [٤].

واعلم أنّه إذا كانت الياءُ[أو] الواوُ مشدّدةً أو قبلها [٥] ساكن أعرب[٦]، تقول:(هذا صَبِيٌّ وعَدُوٌّ) و(رَأَيْتُ صَبِيّاً وعَدُوّاً) و(مَرَرْتُ بِصَبِيٍّ وعَدُوٍّ) [٧]، وتقول: (هذا ظَبْيٌ ودَلْوٌ) و(رَأَيْتُ ظَبْياً ودَلْواً) و(مَرَرْتُ بظَبْيٍ ودَلْوٍ).

النوعُ الثالثُ : أن يكونَ حفي> [٨] **آخره ألفٌ أو ياءٌ أو واوٌ** [٩]، وذلك خاصٌّ بالأفعالِ بالأفعالِ المستقبلة نحو: (يَخْشَى) و(يَرْمِي) و(يَدْعُو)[١٠]، فأمّا (يَخْشَى) فهو على حالةٍ واحدةٍ في حالةِ الرَّفعِ والنَّصبِ نحو: (هو يَخْشَى ويَرْضَى) و(لَنْ يَخْشَى ولَنْ يَرْضَى) وأمّا في حالةِ الجزمِ فتحذف الألفِ، تقول: (لم يخشَ) و(لم يرضَ)[١١]. وأمّا قولك: (يَرْمِي) و(يَدْعُو) فيكون ساكناً في الرفعِ نحو: (هو يَرْمِي ويَدْعُو) ومنصوباً في النَّصبِ نحو: (لنْ يَرمِيَ) و(لنْ يَدْعُوَ) ومحذوفاً في الجزمِ نحو: (لم يرمِ) و(لم يدعُ).

---

(١) أي: ياء لازمة في آخره ، فتخرج الأسماء الستة في حال الجرّ من هذا الحكم ؛ لأنّ الياء فيها غير لازمة . ينظر: شرح الحدود النحوية :٩٦ .

(٢) في النسختين:(الرازي) ، والياء هنا ليست لازمة من أصل الكلمة وإنّما هي ياء النسبة، نسبة إلى (الرَّيّ) سماعا. ينظر: لسان العرب – ابن منظور : ٣٥٨/٥، والارتشاف: ٢٩١/١. ولعلّ الصواب ما أثبتناه ، وقد استشهد المصنّف بذلك في الآية المذكورة .

(٣) [٠٠٠] ما بين العضادتين تصحيح من المحقق اضطراراً ؛ حفاظاً على استقامة الأسلوب ، ففي عبارة المصنّف اضطراب وسقط ، وهذا ناتج بلا شكّ عن نقل الناسخ ، ونصّ العبارة : " فإنّه يكون في حال الرّفع والجرّ بمعنى أنّه مقدّر في الرفع والجرّ ، منصوباً في الحال " .

(٤) سورة الأحقاف من الآية: (٣١) .

(٥) في النسختين: (و) ، والصحيح ما أثبتناه ؛ لتوافقه مع السياق .

(٦) بحجّة أنّ الواو أو الياء إذا سكّن ما قبلهما زال عنهما المدّ الناتج عن انضمام ما قبل الواو أو انكسار ما قبل قبل الياء فجرتا مجرى الصحيح ولم يثقل عليهما الضمة والكسرة وكذا بالنسبة إلى التشديد ؛ لأنّ حكمه حكم الواو والياء الساكن ما قبلهما . ينظر: اللمع: ١٧، وشرح المفصل: ١٥١/١ .

(٧) في (م): (هذا ظَبْيٌ وعَدُوٌّ) و(رأيتُ ظَبْياً وعَدُوّاً) و(مررتُ بظَبْيٌ وعَدُوٌّ) ، خطأ من الناسخ والمثبت من: (ع) (ع)

(٨)<...> سقط من : (م) .

(٩) في (ع): (ألف أو واو أو ياء) .

(١٠) في(ع): (يدع).

(١١) في (ع): (لم يخشى ولم يرضى)، خطأ نحوي ، والصواب ما أثبتناه .

فصلٌ في الاسم المنصرف وغير المنصرف [١]:

فأمّا **الاسمُ المنصرف** [٢] فهو ما تدخل [٣] عليه الحركاتُ الثلاثُ مع التنوين، وأمّا **غير غير المنصرف** فهو ما لا يدخله جرٌّ ولا تنوينٌ ويكون في موضع الجرِّ مفتوحاً [٤] ، وموانِعُ [٥] التصرّفِ تسع [٦]، نظمها الشاعر في قوله[٧]:

-(جَمْعٌ وَوَصْفٌ وتأنيثٌ ومَعْرِفَةٌ وعُجْمَةٌ ثمَّ عَدْلٌ ثُمَّ تركيبُ)-

-(والنونُ زائِدةٌ من قبْلِها ألِفٌ ووزنُ فِعْلٍ وهذا القول تقريبُ)-

فكلُّ اسم اجتمع فيه سببان من هذهِ الأسباب التسعة فهو غير منصرف، فإذا نقصَ منها سببٌ واحدٌ عاد إلى الصرفِ [٨].

وجميع ما لا ينصرِف أحدَ عشرَ نوعاً وهي على قسمين، قسمٌ منها لا ينصَرف في المعرفةِ ولا في النكرةِ، وقسمٌ منها لا ينصرفُ في المعرفةِ وينصرِفُ في النكرةِ، فأمّا ما **لا ينصرف في معرفةٍ ولا نكرةٍ** فكلّ[٩] ما كان على **وزن (أفْعَل) صفة**[١٠] نحو:(أحْمَر) و(أسْوَد)، المانع من

---

(١) في (ع): (الاسم المتصرّف وغير المتصرّف) .

(٢) في (ع): (المتصرّف) .

(٣) في (م): (ما يدخل) .

(٤) وسبب امتناع ما لا ينصرف عن الجرّ يكمن في أنّه أشبه الفعل فلا يكون في أنحاء إعرابه ما لا يدخل الفعل "فلذلك جعل المخفوض فيه مفتوحاً، فالفتح فيه بناء إذ لم يمكن أن يدخله إعراب لا يدخل في الفعل فأبدل من الكسر بناء الفتح" . ما ينصرف وما لا ينصرف – الزجّاج:١-٢.

(٥) في (م): (ومواضع)، تحريف، والصواب ما أثبتناه من:(ع) .

(٦) ينظر: الخصائص: ١١٠/١ قال ابن جني: "منها لفظي وهو شبه الفعل لفظاً نحو: أحمد ... والثمانية الباقية كلّها معنوية كالتعريف والوصف والعدل والتأنيث وغير ذلك" . وزاد النحويون مانعاً عاشراً وهو ألف الإلحاق المقصورة كـ(أَرْطَى) ، وتمنع منع العلمية بخلاف الممدودة ؛ وذلك لشبهها بألف التأنيث المقصورة. ينظر: شرح المفصّل: ١٦٩/١، ولباب الإعراب – الأسفراييني: ١٣١، وأوضح المسالك:١٢٨/٤، والفرائد الجديدة – السيوطي: ١١١/١ .

(٧) ورد البيتان في شرح الرضي على الكافية: ١٠١/١ عن ابن الحاجب ونصهما:

عدلٌ وَوَصْفٌ وتأنيثٌ ومَعْرِفَةٌ وعُجْمَةٌ ثمَّ جمعٌ ثُمَّ تركيبُ

والنونُ زائِدةٌ من قبْلِها ألِفٌ ووزنُ فِعْلٍ وهذا القول تقريبُ

وينظر: شرح ابن عقيل: ٣٢١/٣، وشرح الاشموني: ٢٣٠/٣ .

(٨) ويخرج من هذا الحكم ما كان في آخره ألف التأنيث الممدودة أو المقصورة، فالمانع من الصّرف التأنيث وهو وهو علّة واحدة تقوم مقام سببين . ينظر: ما ينصرف وما لاينصرف :٤٦، وشرح المفصل : ١٦٨/١، وشرح الكافية الشافية – ابن مالك: ١٤٣٦/٣ .

(٩) في(ع): (فكلما) .

(١٠) ويشترط في ذلك ألاّ يقبل هذا الوزن التاء وأن تكون الصفة أصلية لا عارضة . ينظر: شرح جمل الزجاجي– ابن عصفور:٢١٠/٢ ، وشرح قطر االنّدى وبلّ الصّدى– ابن هشام: ٢٩٨، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع – السيوطي:١٠٠/١ .

من الصرفِ فيه الوصفُ ووزن الفعل، وكلٌّ [١] ما كان على **وزنِ (فَعْلاَن) ومؤنثه على (فَعْلَى)** كـ(عَطْشَان وعَطْشَى) و(سَكْرَان وسَكْرَى) ، المانِعُ من الصرف فيه الوصف وزيادة الألفِ والنّونِ[٢]. وكل ما كان **صفةً معدولةً في النكرة** نحو: (مَثْنَى) و(ثُلاَث) و(رُبَاع) فإنّها معدولةٌ عن (اثْنَيْن اثْنَيْن) و(ثَلاَثَةٍ ثَلاَثَةٍ) و(أَرْبَعَةٍ أَرْبَعَةٍ)،المانِعُ من الصرفِ فيه العدل [٣] والصّفة[٤] التي هي وصف للأجنحة[٥] في قوله تعالى: ﴿**أُولِي أَجْنِحَةٍ [مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ]**﴾ [٦]، وكلٌّ[٧] ما كان **في آخرهِ ألف التأنيث المقصورة أو**[٨] **الممدودة**، فالمقصورة نحو: نحو: (حُبْلَى) و(سَكْرَى) والممدودة نحو[٩]: (حَمْرَاءَ) و(صَفْرَاءَ) المانِعُ من الصرف فيهما التأنيث التأنيث والصفة [١٠]. وكلّ ما كان **ثالثه**[١١] **[ألفا]**[١٢] **بعد الألفِ حرفان أو ثلاثة** [١٣]

---

(١) في (ع): فكلما .

(٢) ويشترط في ذلك ألاّ يكون المؤنّث من ذلك مختوماً بتاء التّأنيث ، واختلف في سبب منع نحو هذا الوصف، الوصف، فقيل: لشبه (فَعْلاَن) بـ(حَمْرَاء) في عدد الحروف والتّحرّك والسّكون ، وهو مذهب سيبويه. وزعم المبرّد أنّه امتنع لكون النّون بعد الألف مبدلة من ألف التأنيث . ونقل عن الكوفيين قولهم بأنّ المنع سببه كون الألف والنّون زائدتين لا يقبلان الهاء. ينظر: الكتاب:٣/٢١٥-٢١٦ ، والمقتضب: ٣/٣٣٥ ، وما ينصرف وما لاينصرف:٣٥ ، وحاشية الصّبّان على شرح الأشموني: ٣/٢٣٤ .

(٣) والعدل هو خروج الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى مع اتحاد المعنى، وهو في (مَثْنَى وثُلاَث ورُبَاع) يعدُّ خروجاً "عن أصل محقق يدلّ عليه غير منع الصرف كـ(ثُلاَث) و(مَثْلَث) أصلهما (ثَلاَثَة ثَلاَثَة)، ويدلّ عليه أنّ في معنيهما تكراراً دون لفظيهما، والأصل أنّه إذا كان المعنى مكرّراً يكون اللفظ مكرّراً أيضاً كما في: (جَاءَني القومُ ثَلاَثَة ثَلاَثَة) ، فعُلِم أنّ أصلهما لفظ مكرّر". شرح الحدود النحوية: ٩٩، وينظر: الكتاب: ٣/٢٢٥، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٤٤، وشرح الرضي على الكافية: ١/٤١ .

(٤) واجتماع هاتين العلتين يعدّ مذهب الخليل وسيبويه وآخرين ويرى الفرّاء من الكوفيين أنّ علّة منع الصرف في الأعداد المذكورة هو العدل والتعريف بنيّة الألف واللاّم . ينظر: الكتاب: ٣/٢٢٥، والمقتضب: ٣/٣٨٠-٣٨١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٤٤، ومعاني القرآن: ١/٢٤٥ .

(٥) وهو توجيه أبي عمرو بن العلاء، نقل ذلك سيبويه في الكتاب : ٣/٢٢٥، وينظر: المصطلح النّحوي، نشأته نشأته وتطوّره – عوض القوزي:٧٠ .

(٦) سورة فاطر، من الآية:١، وما بين [٠٠٠] زيادة من القرآن الكريم يقتضيها السياق لأنّها موضع الشاهد.

(٧) في (ع): (وأمّا) .

(٨) في(م):(و) ، والمثبت من: (ع)، وهو الصّحيح .

(٩) في (ع): (مثل) .

(١٠) ويرى جمهور النحاة أنّ الوصفية فيما فيه ألف التأنيث لا أثر لها وأنّ الألف سواء أكانت مقصورة أم ممدودة تعدّ سبباً يقوم مقام سببين . ينظر: المقرب – ابن عصفور: ٢٨٣، وشرح المفصل: ١/٥٩ ، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٤٣٦ .

(١١) في(م): (في آخره)، والمثبت من: (ع) ، وهو الصّحيح . ينظر: شرح المفصّل: ١/٦٣ .

(١٢) في النسختين:(ألفٌ) بالرّفع، خطأ ، والصّواب ما أثبتناه .

(١٣) ويشترط في منع صرف ما كان بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف أن يكون أوسطها ساكناً. ينظر:شرح المفصّل:١/١٧٨، وشرح ابن عقيل: ٣/٣٢٧ .

نحو: (مَسَاجِدَ) و(مَصَابيحَ) المانِعُ من الصرفِ فيه تكرير الجمع مرتين[١] لأنّه على صورة جمع جمع الجمع نحو: (مَفَاعِل) و(مَفَاعيْل)، ونظير ذلك: (أَسَاوِر[٢] وأَسَاويْر) جمع (سِوَار)[٣]، وكذلك وكذلك (عَرَب) ثم (أَعَارِب) جمع الجمع، لأنّ جمعها وجمع (عَرَب): (أَعَاريْب) [٤].

وأمّا **ما لا ينصرفُ في المعرفة ويُصرفُ في النكرةِ** فهو كلّ ما كان على **وزنِ (أَحْمَد) و(يَزِيْد) و(يَشْكُر)** ، المانِعُ من الصرفِ فيه المعرفةُ ووزنُ الفعلِ [٥]، ومنه **الاسم الأعجمي العَلَم** نحو: (إِبْرَاهِيْمَ) و(إِسْمَاعِيْلَ) و(إِسْحَاقَ) ، المانِعُ من الصرف فيه المعرفةُ والعجمة[٦]، ومنه ما في **آخرهِ ألف ونون** نحو: (سُلَيْمَانَ)[٧] و(عُثْمَانَ) و(مَرْوَانَ) ، المانعُ من الصرف فيه المعرفة والألف والنّون الزّائدتان، ومنه ما كان **مؤنثاً بالهاء** [٨] كـ(طَلْحَةَ) و(حَمْزَةَ) و(فَاطِمَةَ) و(عَائِشَةَ) و(عَائِشَةَ) أو **مؤنثاً بالمعنى**[٩] كـ(زَيْنَبَ) و(سُعَادَ) و(سَقَرَ) [١٠] ،المانِعُ من الصرف فيه المعرفة المعرفة والتأنيث، ومنه ما كان **معدولاً عن (فَاعل) إلى(فُعَل)**[١١] نحو:(عُمَرَ)[١٢] و(زُفَرَ)[١٣]

---

(١) اتفق النحاة على أن إحدى العلّتين الجمع،واختلفوا في العلّة الثانية على رأيين،أحدهما: خروجه عن صيغ الآحاد،وهو مذهب جمهور النّحويين، والآخر: تكرار الجمع، وبه قال ابن الحاجب ووافقه المصنّف، وجمع ابن جني بين الرأيين.ينظر: الكتاب: ٣/٢٢٧-٢٢٨، والمقتضب:٣/٣٢٧، واللمع:١٥٧-١٥٨، وشرح الرضي على الكافية: ١/٣٤، والتصريح على التوضيح: ٢/٢١١، وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية: ٣/١٤٤٣: "إنّ وزني (مَفَاعِل) و(مَفَاعيْل) حقيقان بمنع الصرف وإن فقدت الجمعية".

(٢) في (ع): (أسْوِرة) .

(٣) ينظر: التكملة:٤٥١ ، ولسان العرب : ٤/٣٨٧ .

(٤) في (م): (أعريب)، والمثبت من: (ع)، وهو الصّواب ، وذكر اللغويون أنّ (أَعَارِيْب) جمع (أَعْرَاب) و(عَرَب) و(عَرَب) ينظر: تهذيب اللغة – الأزهري: (عرب)٢/٣٦٠، ومعجم مقاييس اللغة – أحمد بن فارس:٤/٣٠٠، ومعجم متن اللغة – أحمد رضا:٤/٦٠ .

(٥) ويشترط في ذلك أن يكون الوزن مختصاً بالأفعال وألاّ تدخله تاء التأنيث . ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف:٤٦ ، والمقرّب: ٢٨٢ .

(٦) ويضاف إلى العُجمة والعلمية شرط زيادة الاسم عن ثلاثة أحرف وأن يوضع للواحد لا للجنس ، ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٤٥، وارتشاف الضرب: ١/٦٦. والتصريح : ٢/٢١٨-٢١٩.

(٧) في (ع): (سَلْمَان) .

(٨) أي لفظاً، فتكون فيه علامة تأنيث لازمة، وإن لم يكن مسمّاه مؤنثاً، سواء أكان على ثلاثة أحرف أم أكثر. ينظر : المقتضب: ٣/٣٥٠، واللمع: ١٥٢ ، وشرح المفصّل: ١/٦٠ .

(٩) وهو أن يكون مسمّاه مؤنثاً وإن لم تكن فيه علامة تأنيث ظاهرة ، بشرط أن يزيد العلم على ثلاثة أحرف أو يكون ثلاثياً محرّك الوسط كما مثّل المصنّف . ينظر: الكتاب: ٣/٢٣٥، والمقتضب: ٣/٣٥٠-٣٥١، وشرح المفصّل: ١/٦٢، والتصريح : ٢/٢٢٥ .

(١٠) هو اسم أعجمي من أسماء جهنّم . ينظر: لسان العرب (سقر) : ٤/٣٧٢ .

(١١) في (م) : (معدولاً عن فاعل الفعل) ، والصواب ما أثبتناه من : (ع) .

(١٢) في (م) : (عَمْرو) ، والصواب ما أثبتناه من : (ع) .

(١٣) من زَفَرَ الحمْلَ ،أي : حَمَلَه ، والزُّفْرُ : السَّيّدُ الشُّجَاعُ ، وبه سمّي الرّجلُ زُفَر ؛ لقوّته في حمل الأشياء . ينظر : لسان العرب (زفر) : ٤/٣٢٥ .

عدلاً عن (عَامِر) و(زَافِر)، المانعُ من الصرفِ فيه المعرفةُ والعدلُ[١]، ومنه كلّ **اسمين جُعِلا اسماً واحداً** نحو: (حَضْرَموتَ) و(بَعْلَبَكَّ) و(مَعْدِي كَرِب) ، المانِعُ من الصرفِ فيه المعرفة والتركيب[٢] .

فهذهِ الستة أقسام لا تنصرف معرفةً وتنصرِف نكرةً ؛ لأنّها إذا نُكّرَتْ نقص منها المعرفة فيبقى فيها سببٌ واحدٌ فتعود إلى الأصلِ وهو الصرف، فتقول: (رُبَّ أحمدٍ) و(رُبَّ إبراهيمٍ وسُليمانٍ وطَلْحَةٍ وزينبٍ وعَمْرٍو ومَعْدِي كَرْبٍ < وزُفَر> [٣]) .

واعلم أنّه إذا وقعَ فيما لا ينصرف اسمٌ على ثلاثةِ أحرفٍ ساكنَ الوسطِ جاز فيه الصرفُ وتركه في المعرفةِ[٤] نحو: (دَعْدٍ) و(هِنْدٍ) و(نُوْح) و(لُوْط) و(مِصْر) وأمّا في النكرةِ فليس فيه إلاّ الصرف.

قاعدتان ، الأولى : جميعُ <أسماءِ> [٥] القبائلِ والأحياءِ والبُلْدانِ إذا قَصَدْتَ به مؤنثاً كـ(قبيلةٍ) أو(أرْضٍ) أو(بُقْعَةٍ) لم يتصرّف[٦].وإنْ قَصَدْتَ به مذكّراً كـ(مكانٍ) أو(بَلَدٍ) انصرف[٧].

القاعدة الثانية : إنّ جميعَ ما لا ينصرفِ إذا أُضِيفَ أو دخلَ فيه الألفُ واللامُ انصرف ؛ لغلَبةِ الاسمية عليه [٨] كقولك: (مَرَرْتُ بالأحْمَرِ والحَمْرَاءِ والمَسَاجِدِ)، وتقول: (مَرَرْتُ بعَمْرِكُم وعُثْمَانَنَا) إلى آخِرِهِ.

---

(١) ويرى النحاة أنّ العدل هنا مقدّر مفروض ؛ لورود أسماء مُنعت من الصرف ليس فيها سبب ظاهر إلاّ العلمية وهذا لا يمنع لوحده، فافترضوا أنّها معدولة عن اسم آخر ينظر: اللمع: ١٥٦، وشرح المفصّل: ٦٢/١، والفرائد الجديدة : ٩٩/١ ، وشرح الحدود النحوية : ١٣ .

(٢) والمراد به العلم المركّب تركيباً مزجياً على جهة الإضافة وغير مختوم بـ(ويه) . ينظر : الكتاب : ٢٩٦/٣-٢٩٦/٣-٢٩٧ ، واللمع : ١٦٠-١٦١ ، وشرح قطر النّدى : ٢٩٤ .

(٣) <...> سقط من : (م) .

(٤) وهو رأي الجمهور في العلم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط ، وعدّ ترك الصرف أجود . ينظر: الكتاب: ٢٤٠/٣-٢٤١، والخصائص: ٣١٩/٣ ، والارتشاف : ٤٣٩/١ ، وأوجب الزجّاج ترك الصرف . ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف : ٦٨ ، أمّا العلم الثلاثي ساكن الوسط الأعجمي نحو (نُوْح) و(لُوْط) ، فقد ورد عن جمهور النحويين صرفه وهذا خلاف ما ذكره المصنّف . ينظر: الارتشاف : ٤٣٩/١ ، وأوضح المسالك : ١٤٧/٣-١٤٨، وحاشية الصبان : ٢٥٤/٣ .

(٥) <...> سقط من : (م) .

(٦) لاجتماع علّتي التعريف والتأنيث ،ينظر :المذكر والمؤنث : ١٢٩/٣،١٣٣ .

(٧) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٦٤ ، والمذكر والمؤنث – أبو بكر الأنباري : ٥٢/٢، ١٢٧-١٢٨، والارتشاف : ٤٤٢/١-٤٤٣ .

(٨) لأنّ الإضافة والألف واللام هما من خصائص الأسماء فبهما تبتعد الأسماء المذكورة عن الشبه بالأفعال ، ينظر : شرح قطر الندى : ٦٤ ، وشرح الفية ابن مالك – ابن جابر : ١٣٨/١-١٣٩.

فصل في المعرفةِ والنكرةِ :

والمعرفةُ على خمسةِ أنواعٍ [١]وما زاد عليها فهو **نكرةٌ**، نحو: (فَرَسٍ) و(رَجُلٍ) و(ثَوْبٍ) وأشباهها، **النوع الأول من المعرفةِ : الاسم العلم** [٢] مثل: (زَيْدٍ) و(عَمْر و) وكذلك <الكنى> [٣] نحو: (أبي محمدٍ) و(أبي زَيْدٍ). **النوع الثاني : ما دخله الألف واللام** نحو قولك لآخر: (جاءَني الرَّجُلُ) يعني: الرجلُ الذي عهدناه. **النوعُ الثالثُ : المبهم** نحو: (هذا) و(ذاك) و(هؤلاءِ). **النوع الرابع : الضمير** سواء كان متصلاً أو منفصلاً، فالمنفصلُ نحو: (أنا) و(أنتَ) و(نحن) و(هو) <وهما> [٤] و(هُم) وأشباهها ، والمتصل نحو: (ضَرَبْتُ) و(ضَرَبْنا) و(ضَرَبَكَ)وأشباهها. **النوعُ الخامسُ : ما كانَ مضافاً** إلى واحدٍ من هذهِ نحو: (غُلاَمِ زَيْدٍ) و(غُلاَمِ الرَّجُلِ) و(غُلاَمِك) و(غُلاَمه) إلى آخرهِ.

فصل في المذكر والمؤنث :

قال <بعض> [٥]العلماء: والمذكرُ أصلٌ والمؤنثُ فرعٌ [٦] ، وهو على ضربين : حقيقيٌّ حقيقيٌّ وغيرُ حقيقيّ، **فالمؤنثُ الحقيقي** ما كان خلقة ك(المرأةِ) و(النّاقَةِ) وسائر ذوات الفروج، **والمؤنثُ غيرُ الحقيقيّ** أربعة أنواع، **النوعُ الأول** : ما كان في آخرهِ (التّاء) المتحركة التي يوقف [٧] عليها <هاء> [٨] ك(الغُرْفَةِ) [٩] و(القُدْرَةِ) ونحوها. **النوعُ الثاني** : ما كان فيه ألفُ التأنيثِ

---

(١) جعل المصنّف المعارف خمساً ولم يذكر منها الأسماء الموصولة بل لم يدرجها ضمن الأسماء المبهمة من خلال تمثيله، وهو بهذا يوافق ابن جني من النحويين كما في اللمع: ٩٩ ، ويخالف أغلب النحاة المتقدّمين الذين استقر لديهم أنّ الاسم المبهم دالّ على نوعين من الأسماء هي أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأغفل ذكر المنادى إذا كان نكرة مقصودة ؛ لأنّها تتعرّف بالنّداء وقد درجها ابن هشام . ينظر: الكتاب: ٤١١/٣، ٤٨٧-٤٨٩، والمقتضب: ١٨٦/٣، والواضح في العربية – الزبيدي : ١٢٠، والارتشاف: ٤٦٠/١ ، وأوضح المسالك : ١٦٠/١ .

(٢) اكتفى المصنّف بتقسيم العلم إلى اسم وكنية وأغفل اللقب ، وتقسيمات أخرى للعلم تكفّلت بشرحها كتب النحو النحو المطوّلة، ومثّل للعلم بأسماء الأعيان أي الأشخاص فقط . ينظر : أوضح المسالك : ٨٨/١-٩٠ ، وشرح ابن عقيل : ١١٩/١-١٢٩ ، وشرح الحدود النحوية : ١١٢-١١٧ .

(٣) <...> سقط من : (م) .

(٤) <...> سقط من : (م) .

(٥) <...> سقط من: (ع) .

(٦) وسبب ذلك أنّ الأسماء قبل الاطلاع على تذكيرها وتأنيثها تكون بلفظ مذكّر، فإذا علم تأنيثها رُكّبت عليها العلامة، وليس كذلك المؤنّث. ينظر: شرح المفصّل: ٥٩/١. وشرح الرضي على الكافية: ٣٢١/٣ .

(٧) في النسختين : (توقف) ، والصحيح ما أثبتناه .

(٨)<...> سقط من: (م) .

(٩) في (ع) : (الفرقة) .

المقصورةُ أو الممدودةُ نحو (البُشْرَى) و(الكُبْرَى) و(الحَمْرَاءِ) و(الصَّفْرَاءِ). **النوعُ الثالثُ** : ما كان فيه تقدير التّاء كـ(الشَّمْسِ) و(الأَرْضِ) و(الدَّارِ) ؛ لأنّك تقول في تصغيرها: (شُمَيْسَة)، (أُرَيْضَة)، (دُوَيْرَة) ، وهذا النوع سماعي لا قياسي [١]. **النوعُ الرابعُ** : ما كان جَمْعاً وكلُّ جَمْعٍ مؤنّثٍ إلاّ ما جُمِعَ بالواوِ والنّون [٢] نحو: (المُسْلمُونَ) و(الزَّيْدُونَ) فإنّه مذكّرٌ فلا يجوز أن تقول: (خرَجَتِ المُسْلمُونَ) وأمّا (بَنُونَ) ، فيجوز لأنّ الواحد فيه لم يسلمْ [٣].

فرع : كلّ ما كان من [٤] الجَسَدِ له ثانٍ من الأعضاءِ فهو مؤنّثٌ مثل: (اليَد) و(الرّجل) و(الكَفّ) و(الأُذُن) و(العَيْن) و(اليَمِيْن) و(الشّمَال) و(الفَخِذْ) و(القَدَم) و(السَّاق) ونحوها إلاّ (الحَاجبَ) و(الخَدَّ) و(الجَنْبَ) و(الهُدْبَ) و(الجَفْنَ) [٥]. وكلُّ [٦] ما ليس له ثانٍ من الأعضاءِ فهو مذكَّرٌ [٧] كـ(الرَّأْسِ) و(العَذَارِ)[٨] و(اللّحْيَةِ) [٩] و(الشَّعْرِ) [١٠] و(الوَجْهِ) و(الأَنْفِ) و(اللّسَانِ) و(اللّسَانِ) [١١] و(القَفَا) [١٢]، ونحو ذلك.

---

(١) ينظر : المذكّر والمؤنّث : ٢١٣/١ .

(٢) ينظر: المذكّر والمؤنّث: ١٥٨/٢ .

(٣) وظاهر كلام المصنّف أنّ (بَنِيْنَ) جمع تكسير ؛ لأنّ تغيّر واحده أكثر من سلامته ، فقد حذفت لامه ، ومن ومن ثَمّ جاز في فعله التأنيث ، فيقال : (قَامَتْ بَنُوْنَ) على نحو : (قَامَت الرّجالُ) إذا أريد بهم جماعة بخلاف جمع المذكّر السّالم الذي يمتنع في فعله ذلك ؛ بحجّة امتناع الجمع بين علامتين متناقضتين التّاء المقتضية للتأنيث وسلامة واحده المقتضي للتذكير مع الواو والنّون ، أمّا كون (بَنُوْنَ) ملحقة بجمع المذكر السالم فهذا مقصور على الإعراب ولا يسري عليها الحكم المذكور . ينظر: شرح الكافية الشافية : ١٩٤/١-١٩٥ ، وشرح قطر النّدى : ٦١ ، وشرح ألفية ابن مالك – ابن جابر : ١٢٨/٢ .

(٤) في (ع) : (في) .

(٥) ينظر في تذكير الألفاظ المذكورة وتأنيثها المذكّر والمؤنّث: ٣٢٥/١، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣٤، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٣، ٣٥١، ٣٥٤، ٣٥٧ .

(٦) في (ع) : (كلّما) .

(٧) وهناك من الأعضاء ما ليس له ثانٍ ومع ذلك فهو مؤنّث ، نحو : (الكَبد) و(الكَرش) . ينظر : المذكّر والمؤنّث : ٣٣٤/١ ، ٣٥٨ .

(٨) والعَذَار هو الشَّعْرُ النّابت على جانبي اللّحية . ينظر : لسان العرب (عذر) :٥٥٠/٤ .

(٩) في (ع) : (اللّحي) .

(١٠) في (ع) : (الشّفْرُ) ، وهو مذكّر أيضا ويعني حَرْفَ الجفن وأصول منابت الشّعر في الأشفار التي تلتقي عند التغميض . ينظر : المذكّر والمؤنّث : ٣٢٨/١ .

(١١) في المذكّر والمؤنّث: ٣٦٢/١: "اللّسان يُذكّر وربّما أنّثَ إذا قصدوا باللسان قصد الرسالة أو القصيدة من الشّعر"

(١٢) في المذكّر والمؤنّث : ٣٦٨/١: "والقَفَا يُذكّر ويؤنّث ، والتذكير أغلب عليه " .

فائدة : المؤنثُ الحقيقي يؤنّث فعله سواءٌ تقدّم أو تأخّر، تقول: (خَرَجَتِ المَرْأةُ) و(المَرْأةُ خَرَجَتْ)، وغير الحقيقي يجوز في فعله التّذكير والتّأنيث إذا تقدّم نحو: (طَلَعَتِ الشَّمْسُ) و(طَلَعَ الشَّمْسُ)،وإذا تأخّر فعلُه فليس إلاّ التأنيث نحو: (الشَّمْسُ طَلَعَتْ) ولا يجوز: (الشَّمْسُ طَلَعَ) [١]، والله أعلم < بالصواب وإليه المرجعُ والمآب > [٢].

الباب الثاني : في المرفوعات

وأنواعها اثنا عشر [٣]نوعاً :

النوع الأول : مَرفوعٌ ؛ لأنه فاعِلٌ ، والفاعِلُ : هُوَ كُلُّ اسْمٍ أُسْنِدَ إلَيْهِ الفِعْلُ قَبْلَهُ سواء أكان حقيقياً أو مجازياً [٤]نَحْوَ : (قامَ زَيْدٌ) ، و(سَقَطَ الحَائِطُ) ، (وَمَرِضَ زَيْدٌ) و(تَحَرَّكَتِ الشَّجَرة) فإسنادُ الفِعْل [٥] إلى (الحائطِ) و(الشَّجَرَةِ) مجازاً ، والمعنى : أَسْقَطَ اللهُ الحائط ، وَحرِّكَ الشَّجَرَة ، وأمْرَضَ زيداً ، وأما قَوْلُهمُ : (لَمْ يَرْكَبْ زَيْدٌ) ، وَ(لَمْ يَخْرُجْ عَمْر و) ؛ فمرفوعٌ أيضاً ؛ لإسناد نفي الفعل إلَيْهِ .

وَأعْلَمْ أنّهُ يجوزُ تقديمَ المفعُولِ على الفاعلِ إذا أُمِنَ اللَّبْسُ ،كقولِكَ: (أَكَلَ الطَّعَامَ زَيْدٌ) ، وَ(شَرِبَ الماءَ عَمْروٌ) ، وفي القرآن <العظيم> [٦] :﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾ [٧] فَإنْ خِيفَ اللَّبْسُ ، لَمْ يكنِ الفاعلُ إلاَّ المُقَدَّمُ ، نَحوَ:(ضَرَبَ موسى عيسى)، و(شَتَم هذا هذا) [٨] ، وإذا تَقَدَّمَ تَقَدَّمَ الفعلُ على الاسمِ فلا يجوزُ أنْ يُثَنّى ولا أنْ يجمع [٩]، قالَ اللهُ تعالى : ﴿ قَالَ رَجُلانِ﴾ [١]

---

(١) ينظر اللمع : ١٦٩ ، وشرح الكافية الشافية: ٣/٣٤٠-٣٤١، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٨٨ .

(٢) <...> سقط من (م) .

(٣) في (م) : (اثني عشر) ، وفي (ع) : (الاثني عشر) . والصحيح ما أثبت .

(٤) اكتفى المصنّف في تعريف الفاعل بالقول:(هو كل اسم اسند إليه الفعل قبله) دون ذكر المشتقات ، التي تعمل عمله ؛ لمشابهتها إيّاه . وقد أشار بقوله (قبله) إلى مذهب البصريين في منع تقديم الفاعل على الفعل فإن تقدّم فعلى الابتداء ، ينظر : الكتاب : ٣٣/١ ، واللمع : ٣١ ، وشرح الجمل : ١٥٧/١ ، والارتشاف ١٧٩/١-١٨٠ .

(٥) في (ع) : (فأسندتَ الفعلَ) .

(٦) <...> سقط من (ع) .

(٧) سورة القمر، من الآية : (٤١) .

(٨) وسبب ذلك يكمن في أنّ الاسمين قد فقدا علامات الإعراب ، وليست هناك قرينة تبيّن الفاعل من المفعول به ، وهذا موضع من مواضع الوجوب مثّل له المصنّف،وهناك مواضع أخرى ، ينظر: المقرب : ٥٣-٥٤ ، وشرح ابن عقيل : ٤٨٧/١-٤٨٩ .

(٩) ما ذكره المصنّف يمثّل اللغة المشهورة التي أقرّها النحاة ، وهناك من العرب من ألحق ضمير المثنى أو الجمع بالفعل المسند إلى غير المفرد نحو : (قاما الزيدان) ؛ بحجة أنّ الألف والواو هما حرفان دالاّن على المثنى أو الجمع ، وتسمّى هذه اللغة (لغة أكلوني البراغيث) وقد ورد السماع بها ، وحمل ذلك أيضاً على إبدال الظاهر من المضمر ، ينظر : المقتضب : ١٢٨/٤ ، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب – ابن هشام : ١٧٦-١٧٧ ، وشرح ابن جابر : ١١٩/٢-١٢٠ ، والهمع : ١٦٠/١ .

وقال :﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾[٢] وأمّا إذا تَأَخَرَ جاز ان يثنى ضَمِيرُهُ وَيُجْمَعَ نحو : (الزيدانِ قاما) و(الزَّيدونَ قامُوا) . وأمّا قولُهُ تعالى :﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [٣] ، ففيه تقديم وتأخير كأنَّهُ قال : الذين ظلموا أسرّوا النجوى [٤] .

النوع الثاني: مرفوع ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ ، نحو قولكَ: (ضُرِبَ زيدٌ) ، وَ(سِيقَ البعيرُ) ، يريد [٥] أنَّ ضارباً ضَرَبَ زيداً ، وسائقاً ساقَ البعيرَ ، ولكنّك لم تذكرِ اسْمَهُ .

واعلم أنَّ الفعلَ على قِسْمَينِ:لازمٌ و[متعدٍّ] [٦] **فاللازم** [٧]:[ما يلزم الفاعل نفسه] [٨] ولا يتعدّى عنه [إلى] [٩] غيره نحو : (قَامَ) ، (غَضِبَ) ، (جَاءَ) ، و(ذَهَبَ) ، فاذا لَمْ تُسَمِّ [١٠] الفاعل ضَمَمْتَ أَوَّل هذه الأفعال وَكَسَرْتَ ما قبلَ آخرها ، فتقول : (ذُهِبَ بزيدٍ) ، ﴿وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ﴾ [١١] ونحو ذلك . وأما **المتعدّي** فَمِنْهُ ما يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ : (ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا) ، فإذا لم تُسَمِّ الفاعل قُلْتَ : (ضُرِبَ عَمْرٌ و) ، فحَذَفْتَ (زيداً) وأقمتَ (عَمْرًا) مقامَهُ . ومنه ما يتعدّى إلى مفعولين ، نحو : (ظننتُ زيداً عالماً) ، و(أعطيتُ زيداً درهماً) ، ونحو ذلك ، فإذا لم تُسَمِّ الفاعلَ قلتَ : (ظُنَّ زيدٌ عالماً) ، و(أُعْطِيَ زيدٌ دِرْهماً) ، ومنه ما يتعدّى إلى ثلاثةِ مفاعيلَ كقولك : (أَعلَمَ اللهُ زيداً عَمراً أخاكَ) . فاذا لم تُسَمّ الفاعلَ قلت : (أُعْلِمَ زيدٌ عمراً أخاكَ) ، فأقمتَ المفعول الأولَ[مَقام الفاعل] [١٢].

---

(١) سورة المائدة ، من الآية : (٢٣) .

(٢) سورة المؤمنون ، الآية : (١) .

(٣) سورة الأنبياء ، من الآية : (٣) .

(٤) أخذ المصنّف بوجه الرفع في (الذين) على أنّه مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبرمقدّم ، وهو توجيه الكسائي ، والشائع لدى النحاة أنّ (الذين) بدل من (الواو) في (أسرّوا) ، وهناك توجيهات أخرى بالرفع فضلا عن جواز وقوع (الذين) في موضعي النصب والجر.ينظر تفصيل ذلك في:المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز– ابن عطية:١٠/١٢٣–١٢٤،والجامع لأحكام القرآن– القرطبي : ١١/١٧٨ ،والبحر المحيط – أبو حيّان:٦/٢٩٧ .

(٥) في (ع) : (تزيد) ، تصحيف .

(٦) في النسختين : (متعدّي) ، والصحيح ما أثبت .

(٧) في (م) : (فالازم) ، خطأ .

(٨) في النسختين : (ما يلزم نفس العامل) ، والصحيح ما أثبتناه .

(٩)[٠٠٠] زيادة يقتضيها السياق .

(١٠) في (ع) : (لم تسمّي) ، وهو خطأ نحوي ، والصحيح ما أثبتناه .

(١١) سورة الفجر ، من الآية : (٢٣) .

(١٢) في النسختين : (مقام الفاعل الثاني) ، والصواب ما أثبتناه .

النـوع الثالـث : مرفـوعٌ بالابتـداء < نحـو : (زيـدٌ قـائمٌ) ، فـ (زيـدٌ) رفـع بالابتـداء > [١] و(قائم) رفع بخبر الابتداء [٢] ، والابتداءُ عاملٌ معنوي لا لفظي .

واعلم أنّهُ قد يحذفُ المبتدأُ من الكلام [٣]نحو قوله تعالى:﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾[٤] ، ، أي : هذه سورةٌ أنزلناها . وكذلك < نحو> [٥] قول يعقوبَ عَلَيـه السلامُ: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [٦] ،أَيْ : <أمري> [٧] صبر جميل [٨] .

النوع الرابع : مرفوع برجوع الهاء <إليه نحو قولك :(زَيْد ضَرَبْتُه) ، و(عَمْرُو أَكْرَمْتُه) ، رفعت (زيداً) و(عمراً) برجوع الهاء> [٩] إليهما ولولا الهاء لكانا منصوبين ، قال الله تعالى

---

(١) <...> سقط من (م) .

(٢) في عبارة المصنّف اضطراب في النسخ لعلّ الأصل : (وقائم رفع بالابتداء) على مذهب من قال بأنّ العامل العامل في المبتدأ والخبر الابتداء ، أو أنّه لم يرد بعبارته ذلك وإنّما أراد بقوله : (بخبر الابتداء) أنّ (قائم) رفع لأنّ موضعه خبر المبتدأ ، والله اعلم، ينظر: الإنصاف : (م٥ – ١/٤٤-٥١) ، وشرح المفصل : ٥٨/١ ، وشرح ابن عقيل : ٢٠١/١ .

(٣) وهناك مواضع أخرى للحذف لم يشر إليها المصنّف : إذا وقع في جواب الاستفهام نحو قوله تعالى : ﴿وما أدراك ما هي ۞ نار﴾ (سورة القارعة ، ١٠-١١) ، (أي: هي نار)، وبعد فاء الجواب كقوله : ﴿مَنْ عمل صالحاً فلنفسه﴾ (سورة فصلت ، ٤٦) ، أي : فعمله لنفسه ، وبعد القول قال تعالى : ﴿قالوا أساطيرُ الأولين﴾ (سورة النحل ، ٢٤) ، أي : هو. ويقلّ بعد إذا الفجائية نحو: (خرجتُ فإذا السّبع) ، ينظر: الارتشاف : ٢٩/٢-٣١ ، والهمع : ١٠٣/١ .

(٤) سورة النور ، من الآية :(١) .

(٥) <...> سقط من (م) .

(٦) سورة يوسف ، من الآية :(١٨) .

(٧) <...> سقط من (م) .

(٨) أشار المصنّف بهذين الشاهدين إلى حذف المبتدأ جوازاً كما في الشاهد الأول ؛ لوجود دليل يدلّ عليه وحذفه وحذفه وجوباً كما في الشاهد الثاني ؛ لكون الخبر مصدراً نائباً مناب الفعل . ينظر : شرح قطر الندى : ١٢٥ ، وشرح ابن عقيل : ٢٥٥/١ . وذكر المفسرون وجهاً آخر في إعراب (سورةٌ) وهو أن تكون مبتدأ خبره مفهوم تقديره : فيما يتلى عليكم ، أو مبتدأ وقوله : (أنزلناها) صفة له لذا جاز الابتداء بالنكرة ، وخبره يكمن في قوله تعالى : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي) وفيما بعد ذلك . ينظر : المحرر الوجيز : ٤١٤/١٠ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٠٦/١٢ ، والبحر المحيط : ٣٩٢/٦ .

(٩) <...> سقط من (م) ، وذكر النحاة أنّ (زيداً) في نحو : (زيدٌ ضربتهُ) يجوز فيه الرفع والنصب ، والمختار والمختار عند المصنّف الرفع على أنّه مبتدأ مرفوع بالراجع إليه من جملة الخبر، وهو مذهب الكوفيين ، ينظر: شرح المفصل : ٣٢/٢ ، وشرح ابن عقيل : ٥٢٨/١ ، والهمع : ٩٥/١ .

:﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾ [١] وقال:﴿ أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾ [٢] رَفَعَ (السَّماءَ) و(سُورَة) ؛ لرجوع الهاء إليهما .

.

النوع الخامس : مرفوع بـ (كان وأخواتها) ، وهي : (كانَ) ، و(صارَ) ، و(أصبحَ) [أضحَى] [٣] ، و(أمسَى) ، و(ظلَّ) ، و(باتَ) ، و(مازالَ) ، و(مادامَ) ، و(مابَرِحَ) و(مافَتِئَ) ، و(ماانفك)، و(ليس) ، وما يتصرف منها ، نحو : (يكونُ) و(يصير) ونحوهما ، فجميع هذه ترفعُ الأسماءَ وتَنصِبُ الأخبارَ تقولُ : (كانَ زيدٌ قائماً) ، و(صارَ زيدٌ أميْرَاً) ... إلى آخره .

النوع السادس : مرفوعٌ بـ (ما) النافية ، كقولك : (ما زيدٌ قائماً) فرفعتَ الاسم تشبيهاً بـ (ليسَ) على لغة أهل الحجاز [٤] قال الله تعالى :﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [٥]وقال تعالى :﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[٦] ، قال شيخَنا[٧] رحمه الله : فإن كانَ الكلامُ منقوضاً بـ (إلاّ) نحو : (ما زيدٌ إلاّ قائمٌ) قائمٌ) رفعتَ الخبر [٨] ، قال تعالى :﴿وَمَا أَمْرُنَا إلا وَاحِدَةٌ﴾ [٩] .

النوع السابع : مرفوعٌ بالحروفِ الرافعةِ،وهي : (هَلْ) ، و(بَلْ) ، و(لَوْلا) ، و(إنَّما) ، و(لكنَّما) ، و(ليْتَما) ، و[لعَلَّما] [١٠] ، و(كأنَّما) ، و(مَتَى) ، و(أيَّانَ) ، و(أيْنَ) ، و(كَيْفَ) ، و(حَيْثُ) ، و(إذْ) ، و(إذَا) ، فإنَّ هذه الحروفَ والظّروفَ كلّها ترفع الأسماء والأخبار عند الكوفيين ، وأمّا عند البصريين فلا عملَ [لها][١١] البتة . وإنّما يقعُ بعدها المبتدأ والخبر وهو

---

(١) سورة النور ، من الآية :(١) .

(٢) سورة النازعات ، من الآية: (٢٧) .

(٣) [٠٠٠] سقط من النسختين .

(٤) وهو رأي البصريين ، ووجه الشّبه أنّ (ما) تنفي الحال وتدخل على المبتدأ والخبر ، مثل (ليس) ، ينظر : الانصاف : (م١٩ – ١/١٦٥-١٧٣) ، والهمع : ١/١٢٣ .

(٥) سورة يوسف ، من الآية: (٣١) .

(٦) سورة المجادلة ، من الآية: (٢) .

(٧) لعلّه نور الدين السنهوري ، الذي درس عليه الشعراني شرح شذور الذهب لابن هشام ، وشرح الألفية في النحو للمكودي ، ينظر : الكواكب السائرة : ٣/٣٧٦ ، وشذرات الذهب: ١/٣٧٢ .

(٨) ونقل عن يونس والفرّاء والشّلوبين إجازته النّصب مع (إلاّ) ، وقد اقتصر المصنّف على ذكر شرط واحد لإعمال (ما) عمل (ليس) في حين اشترط النّحاة لإعمالها أربعة شروط . ينظر : الارتشاف : ٢/١٤٤ ، وشرح ابن عقيل : ١/٣٠٣ ، والهمع : ١/١٢٣ .

(٩) سورة القمر ، من الآية: (٥٠) .

(١٠) في النسختين : (لعلّ ما) ، والصحيح ما أثبت .

(١١) [٠٠٠] زيادة يقتضيها السياق .

الأصح [1] . فأمَّا (هَلْ) فحرف استفهام ، تقول : (هل زيدٌ خارجٌ ؟) جوابهُ : لا ، أو نعم . وأمّا (بَلْ) فحرفُ عطفٍ ، تقول : (ما جَاءَنِي زيدٌ بل عَمْر و) . وأمّا (لَوْلا) فمعناه : امتناع الشّيء لوجود غيرهِ ، تقول : (لولا زيدٌ لَهَلَكَ [2] عَمْر و) ، فهلاكُ (عَمْر و) ممتنعٌ بوجودِ (زيدٍ) . و(إنَّما) ، و(لكنَّما) ، و(ليْتَما) ، و(لعلَّما) ، و(كأنَّما) حروف نواصب اتصلَتْ بها(ما) فكفّتها عن العمل [3] ، والأسماء الواقعة بعدها إنّما هي مرفوعةٌ على الابتداء . قال الله تعالى :﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾ [4] وأمّا (متى) فهي سؤال عن زمان ؛ لأنّ جوابها يقع بالزمان ، تقول : (متى زيدٌ خارجٌ ؟) ، جوابهُ : يومُ الجمعة أو يومُ السبتِ . وأمَّا (أيَّان) فهي بمعنى (متى) أيضاً ، قال الله تعالى :﴿أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ [5] . وأمّا (أينَ) فسؤال عن المكان ؛ لأنّ جوابها يقع بالمكان ، تقول : (أين زيدٌ جالسٌ ؟) ، جوابه : في الدار أو في المسجدِ . وأمّا (كيف) فسؤال عن الحال ؛ لأنّ جوابها يقع بالحال ، تقول : (كيف زيدٌ ؟) ، جوابه : صحيح أو سقيم . وأمّا (حيثُ) فظرفُ مكان يقول : (رأيتُهُ حيثُ زيدٌ يُصَلِي) . وأمّا (إذْ) و(إذا) فظرفان للزمان ، لكن (إذ) للماضي ، و(إذا) للمستقبل [6] ، قال تعالى :﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ﴾ [7] ، وقال تعالى :﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ [8] .

واعلم أنّ (إذا) قد تجعل الماضي مستقبلاً في المعنى ، نحو :﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [9]،والمعنى إذا يجِيءَ [10]وكذلك (إذ) قد تجعلُ المستقبلَ ماضياً في المعنى،كقوله :﴿إِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ﴾ [11] والمعنى : إذْ قالوا [12] ، والله أعلم .

---

(١) لم يرد خلاف بين النّحاة–فيما بين أيدينا من المصادر–في إعمال الحروف والظروف التي ذكرها المصنّف المصنّف سوى (لولا) فقد اشتهر خلاف في العامل في الاسم المرفوع بعده،فذهب البصريون إلى أنّه مرفوع بالابتداء،وذهب الكوفيون ومنهم الفرّاء إلى أنّه مرفوع بـ(لولا)، ينظر : المقتضب : ٧٦/٣ ، ومعاني القرآن – الفراء : ٤٠٤/١ ، والانصاف : (م١٠ : ٧٠/١–٧٨) ، والجنى الداني في حروف المعاني–المرادي : ٥٤٥ .

(٢) في (م) : (هلك) .

(٣) عدا (ليتما) فإنّه يجوز فيها الإعمال والإهمال،والإعمال أحسن،ينظر:الجنى الداني:٣٨٠،والهمع : ١٤٣/١

(٤) سورة التوبة ، من الآية: (٦٠) .

(٥) سورة الذاريات ، من الآية: (١٢) .

(٦) ينظر : الكتاب ٦٠/٣ ، ٢٢٩/٤ ، والمقتضب : ٥٢/٢ ، وحروف المعاني : ٦٣ ، والهمع : ٢٠٦/١ .

(٧) سورة البقرة ، من الآية: (١٢٥) .

(٨) سورة الليل، الآية: (١) .

(٩) سورة النصر، الآية: (١) .

(١٠) في النسختين : (إذا جيء) ، والصواب ما أثبتناه ؛ لأنّ المراد الاستقبال .

(١١) سورة الأنفال ، من الآية: (٤٩) .

(١٢) في (م) : (قال) .

النوع الثامن : مرفوع بـ(إنَّ) وأخواتها،وهي : (إنَّ) ، و(لكنَّ) ، و(لَيْتَ) ، و(لَعَلَّ) ، و(كأنَّ) ، و(أَنَّ) – بفتح الهمزة – فهذه الحروف كُلّها تنصب الأسماء وترفع الأخبار [١] ، تقول : (إنَّ زيداً قائمٌ) ، و(ليت زيداً خارجٌ) ، إلى آخرها .وقال بعضهم : ليس (كَأنَّ) سادساً ، وإنّما هو (أَنَّ) دخلها (كافُ) التشبيه [٢] ، ولا يجوز تقديم خبر هذه الحروف على اسمها ، فلا يقال : (إنَّ قائمٌ زيداً) ، إلاّ إذا كان الخبر ظرفاً كقولك:(إنّ في الدار زيداً)،قال اللهُ تعالى :﴿أَنَّ اللَّـهَ بَرِيءٌ مِنْ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولَهُ﴾ [٣] ،والله أعلم .

النوع التاسع : مرفوع بـ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) [٤] نحو : (نعْم الرّجلُ زيدٌ) ، و(نعْمَ سيدُ القوم زيدٌ) و(بِئْسَ صاحبُ الدار عَمْرُو) ، < ويجوز : (نعْمَ رجلاً زيدٌ) وتقديره : نعم الرّجلُ رجلاً زيد [وبِئْسَ غلاماً عَمْرُو ، تقديره]:وبئسَ الغلامُ غلاماً عمرُو> [٥]وقال تعالى:﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ [٦] .

النوع العاشر: مرفوع بـ(حبَّذا)، وهي مركّبة من كلمتين ؛ إحداهما : (حَبَّ) ، والأخرى (ذا) [٧]، فجعلا كلمةً <واحدةً> [٨] ، تقول : (حَبَّذا زيدٌ) ، و(حَبَّذا الرّجلُ) ، وتقول : إذا كان نكرةً نكرةً : (حَبَّذا رجلاً زيدٌ) .

---

(١) وهو مذهب البصريين ؛ لشبهها بالأفعال ، وذهب الكوفيون إلى أنّها لا تعمل في الخبر إنّما هو باق على رفعه قبل دخول هذه الحروف ، ينظر : الانصاف : (م٦ : ١/٤٤-٥١) ، والهمع : ١/١٣٤ .

(٢) نرى في قول المصنّف : (وقال بعضهم) توهماً ؛ لأنّ ما ذكره من تركيب (كأنّ) هو مذهب جمهور النحويين النحويين منهم: الخليل وسيبويه والأخفش والفرّاء ، وقلّة من النحويين قالوا : بأنّها بسيطة لا تركيب فيها. ينظر : الكتاب : ١/٣٢٥-٣٢٦ ، وشرح المفصل : ٤/٥٦٣-٥٦٤ ، والجنى الداني : ٥٨١ ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب – ابن هشام :١/ ٢٩٥ ، والهمع : ١/١٣٣ .

(٣) سورة التوبة ، من الآية: (٣) .

(٤) يقصد المصنّف بالمرفوع فاعل (نعم) و(بئس) سواء أكان ظاهراً معرّفاً بـ(أل) أو مضافاً إلى ما فيه (أل) أم كان ضميراً مستتراً . ينظر: شرح المفصّل : ٤/٤٠٣ -٤٠٤ ،والهمع : ٢/ ٨٤ .

(٥) في (م):(ونعم سيد القوم زيد،وتقديره : نعم الرجل رجلاً وبئس صاحب الدار عمرو ، وبئس الغلام غلاماً) ، ، وما أثبتناه زيادة من (ع) ، وما بين العضادتين سقط من النسختين ويقتضيه السياق بدليل وجوده في التقدير.

(٦) سورة الكهف ، من الآية: (٥) .

(٧) وما ذكره المصنّف من تركيب (حبّ) مع (ذا) خلاف مذهب الجمهور، وقد اختلف النحاة في (حبّذا) على ثلاثة أقوال ، أحدها : أنّه غير مركّب وفاعله (ذا) والمرتفع بعده هو المخصوص ، وهو رأي الجمهور ، والثاني : أنّ(حبّ) ركّبت مع (ذا) وصارا اسما مبتدأ وما بعده خبر ، وهو مذهب سيبويه والمبرّد ، والثالث : أنّ التركيب صار فعلا وما بعده فاعل ، وهو مذهب بعض النحاة . ينظر : الكتاب : ٢/١٨٠ ، والمقتضب : ٢/ ١٤٥ ، وشرح المفصّل : ٢/ ٤٠٤ – ٤٠٦ ، والهمع : ٢/ ٨٨ . .

(٨) <٠٠٠> سقط من (ع) .

النوع الحادي عشر : مرفوع بأفعال المقاربة، وهي : (**عَسَى**) ، و(**كادَ**) ، و(**كَرَبَ**) ، و(**أَوْشَكَ**) ، تقول : (عسى زيد أنْ يخرُجَ) ، قال الله تعالى :﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [١] ، وقال تعالى :﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ﴾ [٢] وفي الحديث : ((كادَ الفقرُ أنْ يكونَ كُفْراً)) [٣] وكذلك [٤] الحكم في (كَرَبَ) وَ(أَوشَكَ) .

النوع الثاني عشر : مرفوع بالحكاية ، نحو قولك : (زيدٌ خَرَجَ) ، وفي القرآن العظيم: ﴿ < قال > [٥] اللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ ﴾[٦] ، وقد يضمر القول في نحو قوله تعالى: ﴿الْمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلامٌ عَلَيْكُمْ﴾ [٧] ، أي : يقولون سلام عليكم والله أعلم.

الباب الثالث : في المنصوبات

وأنواعها خمسة عشر :

النوع الأول : منصوبٌ ؛ لأنّه مفعولٌ به ، والمفعول به كلُ اسمٍ أَوْقَعتَ عليه الفعلَ وذكرتَ فاعِلَهُ ، نحو:(ضَرَبْتُ زيداً) ،و (شتَمَتُ عَمْراً) ، و(أَعْطَيْتُ زيداً درهماً)، و(كَسَوْتُ عَمْراً جُبَّةً) .

النوع الثاني : منصوب بأفعال الشكِ واليقينِ، وهي سَبعة: (حَسِبْتُ) ، و(ظَنَنْتُ) ، و(خِلْتُ) ، و(عَلمْتُ) ، و(وَجَدْتُ) ، و(رَأَيْتُ) ، و(زَعَمْتُ) إذا كُنَّ[٨] بمعنى: (عَلمتُ) ، وكلها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما جميعاً ، تقول : (ظننتُ زيداً أخاك) ، و(عَلمْتُ زيداً فاضلاً) ، ونحو ذلك[٩].

النوع الثالث : منصوب ؛ لأنه مفعول له ، وهو ما يقع الفعل لأجلهِ وبسببه ، نحو قولك: (جِئْتُكَ ابتغاءَ معروفكَ)، أي : بسبب ابتغاء معروفك . قال < الله >[١٠] تعالى : ﴿يَجْعَلُونَ

---

(١) سورة النساء ، من الآية: (٨٤) .

(٢) سورة مريم ، من الآية: (٩٠) .

(٣) الحديث ضعيف . ينظر : سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة – الألباني : ٣٧٧/٤ ،والعلل المتناهية – –ابن الجوزي : ٨٠٥/٢ ،وتحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي – المباركفوري : ١٧/٧ .

(٤) في (ع) : (كذا) .

(٥) <...> سقط من (م) .

(٦) سورة يوسف ، من الآية: (٦٦)

(٧) سورة الرعد ، من الآيتين: (٢٣-٢٤) .

(٨) في (م) : (كان) ، والصحيح ما أثبت.

(٩) اكتفى المصنّف بالإشارة إلى افعال القلوب التي تدلّ على اليقين والرجحان ، ولم يشر إلى أفعال التحويل نحو : (جعل) ، و(صيّر) ، و(اتّخذ) ، وغيرها من الأفعال التي تنصب مفعولين .

(١٠) <...> سقط من : (ع) .

أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنْ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [1] أي : لحذرِ الموت ، فتكون لام السبب مقدّرةً في جميع ذلك .

النوع الرابع : منصوب ؛ لأنّه مفعول معه ، كقولك : (استوى الماءُ والخشبةَ) ، و(كنت وزيداً كالاخوين) ، ونحو ذلك[2] ، وإنّما سمّي مفعولاً معه ؛ لأنّك وضعْتَ (الواو) [3] مكان (مع)، أي : استوى الماءُ معَ الخشبةِ .

النوع الخامس : منصوب ؛ لأنّه مفعول مطلق ، وهو المصدر،وإنّما سمّي مفعولاً مطلقاً ؛ لأنّه هو المفعول الذي أحدثَه[4] الفاعلُ وأوْجَدَهُ بعينه بخلاف سائر المفعولات[5] وإنّما سمّي مصدراً ؛لأنّ الأفعال تصدر عنه[6]، فشبّه بمصدر الإبل ، وهو الماء الذي يصدر عنه الإبل وَتَرِدُه .

وَحَدُّ المصدرِ : كُلُّ اسمٍ دَلَّ على معنى في زمانٍ مجهولٍ ، تقول : (ضَرَبْتُ ضَرْباً) و(جَلَسْتُ جِلْسَةً) ، ومن ذلك قولهم : (أهلاً وسهلاً ومَرْحباً) ، فإنّها منصوبة بتقدير أفعال ليست من لفظ المصادر[7]،المعنى:[أتيتَ][8] أهلاً لا عَزْباً[9]،وأتيتَ مكانا سهلاً لا حَزْنَا[10]، وأتيتَ مَرْحباً لا مُضيقا[11]، ومنه أيضا قولهم:(رأيتُهُ عِيَاناً)[12]، (لقيتُهُ فجأة) ، (أخذتُهُ سماعاً).

---

(١) سورة البقرة ، من الآية: (١٩) .

(٢) وقد اشترط في انتصاب المفعول معه أن يكون بعد تمام الكلام ، وزعم قوم أنّه لا يكون إلاّ مع الفعل اللازم اللازم ، أمّا وقوعه بعد (كان الناقصة) فموضع خلاف أجازه جمهور النحويين . ينظر : شرح الرضي على الكافية ١/ ٥١٩-٥٢٣ ، وارتشاف الضرب : ٢/ ٢٨٥ ، والهمع : ٢٢٠/١ .

(٣) ومذهب البصريين أنّ المفعول معه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو ، وذهب الزجّاج منهم إلى أنّه منصوب بتقدير عامل ، أمّا عند الكوفيين ومنهم الفرّاء فهو منصوب على الخلاف . ينظر : الكتاب : ٢٩٧/١ -٢٩٨ ، ومعاني القران : ١| ٣٣-٣٤ ، والأصول : ٢٥٣/١ ، والانصاف : (م٣٠ - ٢٤٨/١-٢٥٠) ، وشرح المفصل : ٤٣٩/١-٤٤٠ .

(٤) في (م) : (أحدث) .

(٥) وقيل : سمّي مفعولاً مطلقاً ؛ لدلالته على زمان مطلق غير معين ؛ ولعدم تقييده بحرف جرّ كسائر المفاعيل . ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٦٦/١ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ١٦٩ ، والهمع : ١٨٦/١ .

(٦) ذهب المصنّف مذهب البصريين فقد عدّ المصدر هو الأصل والفعل مشتق منه مخالفاً في ذلك الكوفيين الذين يعدّون الفعل هو الأصل والمصدر مشتق منه ، في حين ذهب ابن طلحة إلى أنّ كلاً من المصدر والفعل أصل برأسه ، وليس أحدهما مشتق من الآخر : ينظر : الإنصاف : (م٢٨ - ٢١٧/١ -٢٢٤) ، وشرح المفصل ٢٧٣/١ ، والهمع : ١٨٦/١ .

(٧) اكتفى المصنّف بالتمثيل لموضع واحد من مواضع حذف عامل المصدر وجوباً ، وهو عندما يكون المصدر بدلاً من الفعل دالاً على الدعاء للإنسان ، وهناك مواضع أخرى ذكرها النحّاة في مطولاتهم . ينظر : شرح الكافية الشافية : ٦٦٥/٢-٦٦٨ ، وارتشاف الضرب :٢١٢/٢-٢١٩ ، وشرح الأشموني : ٦٣٤/٢-٦٣٧ .

(٨) [٠٠٠] سقط من النسختين ، والسياق يقتضيه بدلالة وجوده في التقديرين الآخرين .

(٩) في النسختين : (غربا) ، والصحيح ما أثبت ؛ لأنّ العَزْبَ : من لا أهلَ له ، ينظر : تهذيب اللغة (عزب): ١٤٧/٢ ، الصحاح- الجوهري (عزب) : ١٨٠/١ .

(١٠) الحَزْن : المكان الغليظ وهو الخشن . ينظر : الصحاح(حزن) : ٢٠٩٨/٥ ، ولسان العرب (حزن): ١١٢/١٣ -١١٣ .

(١١) المُضيْقُ : من ضَاقَ الشّيءُ يَضيْقُ ضَيْقاً ، وهو كناية عن الفقر وسوء الحال ، ينظر : الصحاح (ضيق): ١٥١٠/٤ على عكس (مرحباً) : من الرُّحْبُ ، وهوالسَّعة ، وقولهم : (أتيت مرحباً) ، أي : أتيت سَعَة ، ينظر : الصحاح (رحب) : ١٣٤/١ .

(١٢) في (ع) : (لقيته) .

النوع السادس : منصوب ؛ لأنّه مفعول فيه ، وهو الظرف[١]، والظرف : الوعاء من الأزمنة والأمكنة حوما في معناها>[٢]. فأمّا الأزمنة نحو قولك : (قمت وقتا من الأوقات) ، و(سهرتُ ليلةً من الليالي)، وفي الحديث: ((زُرْ غِبّاً تَزْدَدْ حُبّاً))[٣]. وأمّا الأمكنة فالجهات الست وما في معناها ، والجهات : (خَلْف) ، و (قُدَّام) ، و (فَوْق) ، و(تَحْت)، و(يَمِيْن) ، و(شمَال) ، وأمَّا ما في معناها ، ك(نَحْوَ) ، و(عندَ) ، و(وَسَط) ، تقول : (مررتُ نحوَ زيدٍ) ، و(قمتُ عندكَ) ، و(جَلَسْتُ وَسَط الدارِ) ، ونحو ذلك ، والله أعلم .

النوع السابع : منصوب بالحال ،والحال صفة منكورة[٤]تجي بعد كلام تامّ معرفة، كقولك:(جاءَ زيدٌ راكباً) ، أي : في حالِ ركوبه ، ومنه:(هذا زيدٌ قائماً)،أي : في حال قيامه،وفي القرآن العظيم:﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾[٥] ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ [٦] . وعلامةُ الحال أن يكون موضوعاً لجواب (كيف) ، فإذا قيل لك : (كيفَ جاءَ زيدٌ ؟) ، تقول : (راكباً) ، ونحو ذلك .

النوع الثامن : منصوب بالتمييز، ولا يكون التمييز إلاّ بعد كلام مجهولٍ مبهم[٧] ، تقول : (امتلأ الإناءُ عَسَلاً) ، و(تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقا) ، قال الله تعالى:﴿ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا ﴾[٨] ، ومنه قولهم : (هو أحْسَنُ النَّاسِ وَجْهاً وأشْرَفَهُم أَبَاً) ، قال الله تعالى : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ [٩] ، ومنه قولهم : (للهِ دَرُّهُ رَجلا) ، و(دلوي مملوةٌ عَسَلا) ، قال تعالى: ﴿ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا

---

(١) أي لمّا كانت الأزمنة والأمكنة محلاً للأفعال ، سمّيت ظروفاً ؛ تشبيها بالأواني التي تحلّ الأشياء فيها . ينظر : أسرار العربية – ابن الأنباري : ١٧٧ ، وشرح المفصل : ٤٢٢/١ ، والهمع : ١٩٥/١ .

(٢)<...> سقط من (ع) .

(٣)روي الحديث بطرائق عديدة وفي بعضها سنده حسن فهو حجّة ، ينظر : المعجم الكبير– الطبراني : ٢١/٢ والمستدرك على الصحيحين–النيسابوري: ٣٩٠/٣ ، وأتحاف السادة المتقين – محمد الحسيني : ١٦٢/١٠-١٦٣ ، وقد ضرب هذا الحديث مثلا للنهي عن تكرر الزيارة ، لأنه يؤدي الى الخصام ، ينظر: مجمع الامثال–الميداني:٣٢٢/١ .

(٤) ذهب المصنّف مذهب جمهور النحويين إلى أنّ الحال لا تكون إلاّ نكرة . ينظر : الكتاب : ٢ / ١١٢– ١١٤ ، وأسرار العربية : ١٩٣ ، وشرح المفصل: ١٧/٢ ، والارتشاف : ٣٣٧/٢ ، والهمع : ٢٣٩/١ .

(٥) سورة هود ، من الآية: (٧٢) .

(٦) سورة البقرة ، من الآية: (٩١) .

(٧) ويشمل الكلام المبهم ألفاظ المقادير الدالة على الوزن والمكيال والمساحة والأعداد ، ويسمى التمييز بعد ذلك ذلك تمييز ذات ، أو أن يكون الإبهام حاصلاً في الجملة برمّتها ، ويسمّى التمييز بعدها تمييز نسبة منقول عن فاعل أو مفعول ، وقد استوفى المصنّف ذلك كلّه من خلال تمثيله . ينظر : ارتشاف الضرب : ٣٧٧/٢-٣٨٢ ، والهمع : ١/ ٢٥٠-٢٥١ .

(٨) سورة هود ، من الآية: (٧٧) .

(٩) سورة الكهف ، من الآية: (٣٤) .

﴾ [١] ، ومنه قولهم : (ما في السماءِ قدرُ راحةٍ سحاباً) ، و (عندي قفيزان [٢] براً) ، و(عندي مَنوَان [٣] عسلاً) ، و(عندي ذراعان قَزّاً [٤]) ، و(عِنْدي عِشْرُونَ دِرْهَماً)، ومنه (ثلاثة [٥] عشر عشر <رجلاً>[٦]) قال الله تعالى:﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبا ﴾ [٧]،﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا﴾[٨]، ﴿ وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا ﴾ [٩] .

النوع التاسع : منصوب بالاستثناء ،ومعنى الاستثناء:إخراج الشيء ممّا دخل فيه تقول :(جاء القوم الا زيداً) [١٠] قال الله تعالى : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إلا قَلِيلا﴾ [١١] ، وتقول : (ما جاء احدٌ الا زيداً) ، وكذلك [١٢] الحكم في بقية أدوات الاستثناء نحو : (سِوَى) و(سَواء) و(خلا) و(عَدَا)

---

(١) سورة آل عمران ، من الآية: (٩١) .

(٢) مثنى ، مفرده (قفيز) ، وهو نوع من المكاييل ، ينظر : الصحاح (قفز) : ٣ / ٨٩٢ ، ولسان العرب (قفز) : ٥/ ٣٩٥ .

(٣) بهذا اللفظ ورد في (ع)،وهو مثنى مفرده (مَنَا) بالتخفيف والقصر ك(عصا)،جاء في لسان العرب (مني) : " " و(المنا) : الكيل أو الميزان الذي يوزن به ... وتثنيته (مَنَوَان) و(مَنَيَان) ، والأول أعلى " . وينظر : شرح المفصل : ٢/ ٣٩ ، وشرح الكافية الشافية :٢/ ٧٦٩ .وقد ورد في (م) : (منَّان) بالتشديد ، مفرده (منّ) ، وجازت الرواية الثانية عند بني تميم قياسا على نحو : (ضبّ – ضبّان) ، ينظر : شرح شذور الذهب: ٢٥٦ ، والتصريح :١/ ٣٩٦ ، والرواية الأولى هي المتواردة لدى النحاة . ينظر :شرح المفصّل: ٢/ ٣٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٦٩/٢ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ٢٨٧ .

(٤) والقزُّ : قماش من الإبريسم ، وهو الحرير . ينظر : لسان العرب (قزز) : ٣٩٠/٥ .

(٥) في (م) : (ثلاث) .

(٦) <...> سقط من : (م) .

(٧) سورة يوسف ، من الآية: (٤) .

(٨) سورة النساء ، من الآية: (٤٥) .

(٩) سورة الفرقان ، من الآية: (٣١) .

(١٠) اختلف النحويون في ناصب الاستثناء ، فذهب البصريون إلى أنّ العامل في المستثنى هو الفعل ، أو معنى الفعل ، بتوسط (إلاّ) ، ونقل عن الكوفيين ثلاثة مذاهب ، أحدها : أنّ العامل فيه (إلاّ) نيابة عن (أستثني) ، وإليه ذهب المبرّد ، والثاني : أنَّ (إلاّ) مركبة من (إنَّ) و(لا) ثم خففت (إنّ) وأدغمت في (لا) فنصبوا بها في الايجاب اعتباراً بـ(أنَّ) ، ونقل هذا عن الفرّاء ، وما وجدناه عنده خلاف ذلك ، والثالث : إنّ الاسم منصوب على إضمار (إنّ) بعد(إلاّ) ، وهذا منقول عن الكسائي ، ينظر : معاني القرآن :٢/ ٣٧٧ ، والمقتضب : ٢/ ٤٤٤ والإنصاف في مسائل الخلاف : (م٣٤-١ / ٢٦٠-٢٦٥) ، وشرح المفصّل : ٤٦/٢-٤٨ .

(١١) سورة البقرة ، من الآية (٢٤٩) .

(١٢) في (ع) : (كذا) .

و(حاشا) وغير [١] . ولكن يكون ما بعد هذه الأدوات مجروراً بالإضافة[٢] تقول: (جاءني القوم غَيْرَ زيدٍ وسِوَى زيدٍ) إلى آخره.ويجوز نصب ما بعد (خلا) ، و(عدا) ، و(حاشا) [٣] ، ولا يجوز فيما بعد غيرها إلا على التفصيل المذكور فيها .

النوع العاشر : منصوب بالنداء [٤] ، وحروف النداء خمسة وهي : (يا) ، و(أيا) ، و(هيا) ، و(أي) ، و(الألف) [٥]. وقد تحذف الهمزة تخفيفاً ، تقول: (يا رجلاً خذ بيدي) ، و (يا طالعاً جَبَلاً) ،و (يا عبد الله) . قال الله تعالى : ﴿ يا أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ [٦] ، وإذا كان المنادى مفرداً مفرداً علماً أو نكرة مقصودة بني على الضم [٧] نحو : (يا زيدُ) ،(يا رجلُ) ، ولا تدخل (يا) على ما فيه الألف واللام فلا يقال : (يا الرحمن) ولا(يا الرجل) [٨] ، ويرخّم المنادى إذا كان مفرداً علماً زِيْدَ على ثلاثة أحرف نحو قولك في(حَارث) : (حارِ) ، وفي(جَعْفَر) : (جَعْفَ)[٩] ، كما قَرَأ

---

(١) في (م) : (وغير ذلك) ، ونحن نرجّح ما أثبتناه من (ع) ؛ لتناسبه مع تمثيل المصنّف . وقد أضاف النحاة إلى ما ذكره المصنّف أدوات أخرى ، نحو : (ليس) و(لا يكون) و(بيد) و(لاسيما) ، ينظر : شرح المفصل : ٨٣/٢ ، ٩٤ ، والارتشاف : ٢/ ٣٢٠ ،٣٢٥، والهمع : ٢٣٣/١-٢٣٤ .

(٢) نرى أنّ إطلاق المصنّف حكم جرّ الاسم بالإضافة بعد أدوات الاستثناء المذكورة غير دقيق ، فهذا مختصّ بالاسم الواقع بعد (غير وسوى وسواء) ، أمّا ما بعد (خلا وعدا وحاشا) فيكون مجروراً بتلك الأدوات بوصفها حروف جرّ . ينظر : الكتاب : ٣٤٩/٢-٣٥٠ ، والارتشاف : ٣٢٢/٢-٣٢٥ .

(٣) وذكر النحويون أنّه إذا تقدّمت (ما) هذه الأدوات فلا يجوز فيما بعدها إلاّ النصب ، ونقل جواز الجرّ عن الكسائي بحجّة أنّ (ما) زائدة لا مصدرية . ينظر : الكتاب : ٣٤٩/٣، وشرح المفصّل :٥٠/٢ والمغني : ٢١٦/١ ، و شرح ابن عقيل : ٢٣٩/٢ .

(٤) أي بفعل لازم الاضمار تقديره : (أنادي) أو(ادعو) ، أوبحرف النداء نفسه على سبيل العوض عن الفعل، ينظر : المقتضب : ٢٠٤/٤، وأسرار العربية : ٢٢٦-٢٢٧ ، والارتشاف : ١١٧/٣، الهمع : ١٧١/١.

(٥) ذكرها سيبويه وجمهور البصريين ، وزاد الكوفيون (آ) بالمد ، و(آي)بالمد والسكون حكاية عن عرب ثقة ، وأجاز المبرّد استعمال (وا) في نداء البعيد غير المندوب ، ينظر : الكتاب : ٢٢/٢ ، والمقتضب : ٢٣٣/٤ ، والأصول : ٤٠٠/١ وشرح الكافية الشافية : ١٢٨٨/٣ -١٢٨٩ ، ومغني اللبيب : ٦٠/١ .

(٦) سورة آل عمران ، من الآية: (٦٤) .

(٧) وهذا الحكم مقصورعلى المنادى المفرد وجمع المؤنّث السّالم وجمع التّكسير ، أمّا المنادى العلم أو النكرة المقصودة فإن كان مثنى فيبنى على الألف وإن كان جمع مذكّر سالم فيبنى على الواو ، ينظر : شرح ابن عقيل : ٤٤٣/١ .

(٨) ذهب المصّنف مذهب البصريين فقد منع الجمع بين (يا) النداء ، وما فيه الألف واللام إلاّ في ضرورة الشعر بخلاف الكوفيين والبغداديين الذين يجيزون ذلك مطلقاً ، ينظر : الكتاب : ١٩٥/٢-١٩٦ ، و الانصاف : (م٤٦ - ٣٣٥/١-٣٤٠ ، والارتشاف :٣ /٢٧ ، وشرح ابن عقيل : ٤٤٦/١ .

(٩) يجوز الترخيم بالبناء على الضم أو الفتح على لغة من ينتظر. ينظر:شرح المفصّل : ١/ ٣٨٠-٣٨٢ ، والهمع : ١٨٣/١ .

قَرَأ عبد الله بن مسعود [١] رضي الله عنه : (- ونَادَوا يا مَالِ-) [٢] يريدون [٣] : (يا مالِكُ) ، ومنه قولهم في (طَلْحَة) : (يا طَلْحَ) ، وفي(فَاطمَة) : (يا فَاطمَ) ، وفي(مَنْديْل) : (يا مندِ) ، وفي (مَرْوَان) : (يا مَرْوَ) [٤] ، والله تعالى أعلم .

النوع الحادي عشر : منصوب بـ(لا) ، نحو: (لا غلامَ رجلٍ قائمٌ ها هنا)، في نفي الجنس و(لا رجلَ في الدار) و(لا إلهَ إلا اللهُ) ، وإذا فَصَلْتَ بَينَ (لا) وما تعملُ فِيه فَلَيْسَ إلاّ الرفع نحو : (لا في الدار رَجُل) ولا(عِندي غُلامٌ) [٥]. قال الله تعالى:﴿لا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [٦] ، والله تعالى أعلم .

النوع الثاني عشر : منصوب بالإغراء والتحذير، تقول في الإغراء : (عليكَ زيداً) ، على معنى : احْفَظه ، قال الله تعالى : ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [٧]، وحروف

---

(١) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود الهذلي، صحابي من أوائل المسلمين وأوّل من جهر بالقرآن بمكّة، وكان إماماً في قراءته وترتيله(ت٣٢ هـ) . ينظر : الاستيعاب في معرفة الأصحاب – ابن عبد البرّ : ٩٨٧/٣ –٩٩٤ ، وأسد الغابة في معرفة الصحابة – الجزري :٣٨١/٣ –٣٨٧ ، وغاية النهاية في طبقات القرّاء – ابن الجزري :٤٥٨/١ –٤٦٠ .

(٢) سورة الزخرف ، من الآية: (٧٧) ، والقراءة التي أوردها المصنّف عن ابن مسعود على لغة من ينتظر الحرف ، وقرأ بها أيضاً علي بن أبي طالب والأعمش ، وقراءة الجمهور : (يا مَالِكُ) ، وقرأها أبو السرار الغنوي (يا مالُ) ، بالبناء على الضّم . ينظر : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القرآءات – ابن جني : ٢٥٧/٢ ، وإعراب القرآن – النحّاس : ١٠٢/٣ ، والبحر المحيط : ٢٨/٨ .

(٣) في (ع) : (يريدوا) . والصحيح ما أثبت .

(٤) يرخّم المنادى إذا كان مفرداً علماً زائداً على ثلاثة أحرف غير مختوم بتاء بحذف الحرف الأخير كما في (مالك) و(حارث) و(جعفر) ، أمّا إذا كان المنادى مفرداً مختوماً بتاء التأنيث فإنّه يرخّم بالطريقة نفسها دون اشتراط عدد الأحرف والعلمية كما في : (طلحة) و(فاطمة) ، ويرخّم المنادى بحذف حرفين من آخره إذا كان ما قبل الأخير حرفاً ساكناً زائداً معتلاً مسبوقا بثلاثة أحرف أو أكثر، نحو : (منديل) و(مروان) ، ينظر : الانصاف : (م٥٠ – ٣٦١/١–٣٦٢ ، وشرح المفصل : ٣٧٤/١–٣٧٨ ، وأوضح المسالك : ١٠٢/٣–١٠٧ ، والهمع : ١٨٣/١ .

(٥) يشرط النحويون في إعمال (لا) عمل (إنّ) أربعة شروط ، دلالتها على نفي الجنس ، وكون معموليها نكرتين نكرتين ، وعدم توافر فاصل بينها وبين اسمها وعدم تكرارها ، وقد صرّح المصنّف بالشرط الثالث بينما أشار إلى الأول والثاني من خلال أمثلته ، وأغفل الشرط الأخير . ينظر : الارتشاف : ١٦٤/٢، وأوضح المسالك : ٢٧٤/١–٢٧٦ ، شرح المفصل : ٢٦٢/١–٢٧١ .

(٦) سورة الصافات ، من الاية: (٤٧) .

(٧) سورة المائدة، من الآية: (١٠٥) .

الإغراء (عَلَيْكَ) ، و(لَدُنْكَ) ،(ودُوْنَكَ) [١] ، وأمّا التحذير، فقولك [٢] : (الأسدَ الأسدَ) و(خَلّ الطّريقَ) [٣] ،قال الله تعالى:﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ [٤] أي:احذروا ناقةَ الله ولا تمسّوها بسُوءٍ [٥]، وفي الحديث : ((إيَّاكمُ وخَضْرَاءَ الدِّمَنْ)) [٦] .

النوع الثالث عشر : منصوب بفعل مضمر ، نحو قولهم : (امْرَأً عملَ لنفسه) ، تقديره: رَحِمَ اللهُ امرَأً ، ومنه قولُ اللهِ تعالى : ﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [٧] ، أي : اتبّع مِلّةَ ابراهيم ،< وقال تعالى : ﴿ وَنُوحًا إِذْ نَادَى مِنْ قَبْلُ﴾ ، [٨] أي : واذكر نوحاً > [٩] ،منه ايضاً قولهم : (إنْ خيراً فخيرٌ وانْ شَرّاً فَشَرٌ) ، معناه : إن كان خيراً فجزاؤهُ خيرٌ ، ومنه قولُه تعالى : ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾[١٠] ، تقديرهُ : انتهوا يكون خيراً لكم ، والعرب لفصاحتها تنصب الأسماء كثيراً بأفعال مضمرة .

---

(١) في (ع) : (وحروف الإغراء عليك ولدونك) ، وقد اكتفى المصنف بالتمثيل للإغراء بوجه واحد ، وهو المفرد ولم يشر إلى الإغراء بالتكرار أو العطف أمّا التّحذير فقد استشهد له بطرائقه الثلاث وهي (إيّاك ، والتّكرار، والعطف ، ينظر : شرح ابن عقيل : ٣٠١/٢ – ٣٠٣ ، والهمع : .

(٢) في (م) : (فقولك) ، والصواب ما أثبت .

(٣) أشار المصنّف من خلال هذا المثال إلى جواز إظهار عامل النصب في المحذّر منه وهو قوله : (خلّ) ؛ لأنّه خالٍ من التكرار والعطف فمثل هذا لا يلزم إضمار العامل ، وقد أورد خالد الأزهري ما يرجِّح أنّ هذا القول مقتطع من قول جرير :

خَلِّ الطريقَ لِمَنْ يبني المنارَ بهِ وَابْرُزْ ببرْزَة حيث اضطرَّك القدرُ

ينظر : التصريح على التوضيح : ٢/ ١٩٥ ، وشرح ديوان جرير : ٢٨٤. ونرى في التمثيل المذكور وجهاً ثانياً وهو أن يكون المراد من الكلام الأمر وليس فيه تحذير ، والله أعلم .

(٤) سورة الشمس ، من الآية: (١٣) .

(٥) قال الفرّاء في معاني القرآن : ٢٦٨/٣ : " نصبت (الناقة) على التحذير ، حذّرهم إياها ، وكلّ تحذيرٍ فهو نصب ، ولو رُفع على ضمير : هذه ناقة الله ، فإنّ العرب قد ترفعه وفيه معنى التحذير ، الآ ترى أنّ العرب تقول : هذا العدو فاهربوا ، وفيه معنى التحذير ، وهذا الليل فارتحلوا " . وينظر : البحر المحيط : ٤٧٦/٨ .

(٦) جزء من حديث نصه:((إيّاكم وخضراءَ الدِّمَنْ . فقيل : وما خضراءُ الدِّمَنْ ؟ قال: المرأة الحسناء في المنبت المنبت السوء)) ، وهو حديث ضعيف . ينظر : اتحاف السادة المتقين : ٣٤٨/٥ ، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة : ٦٩/١ .

(٧) سورة البقرة ، من الآية: (١٣٥) .

(٨) سورة النساء ، من الآية :(١٧١) .

(٩) <...> سقط من : (م) .

(١٠) سورة الأنبياء ، من الآية: (٧٦) .

النوع الرابع عشر : منصوب بفعل التعجب ، نحو : (ما أحسنَ زيداً) ، < ولا يكون لصيغةِ فعلِ التعجبِ > [١] مستقبلٌ ولا مصدرٌ ولا فاعلٌ ولا يتصرف ، والله اعلم .

النوع الخامس عشر : منصوب بـ(أنِ) المُخَفَّفَة وأخواتها [٢] ، نحو : (أرجو أنْ تعطيني) ، و(أنْ تخرجَ) ونحو: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [٣] ، وتسمّى هذه [اللام] لام الجحود ؛ لأنّها لا تقع إلاّ بعد النفي ، ومنه قول الشاعر :

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مِثْلَهُ [٤]

فقوله : (تأتيَ) ، منصوب بـ(أنْ) مقدّرة ، أي : وأنْ تأتيَ مثلَه ، قال الله تعالى : ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنْ الأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ ﴾ [٥] ،أي : إلاّ أنْ يتوبَ عليهم . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [٦] وقوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [٧] ، وقوله تعالى : ﴿لا ﴿لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ [٨]، فهذه وأمثالها كلها منصوبة بإضمار (أنْ) وعلامة صحة الجواب الفاء [٩] والله أعلم .

---

(١) <...> سقط من :(م) ، وفيها : (ويكون نصبه فعل التعجب مستقبل) .

(٢) يريد المصنّف بذلك (أنْ) المصدرية التي يتعيّن فيها – في المثال المذكور – أن تكون ناصبة للفعل المضارع ؛ لعدم سبقها بأفعال العلم أو الظّن وأخواتها هي : (لن ، كي ، إذن)، ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٤/٤ – ٣٥ ، ٣٨ – ٦٢ ، وشرح قطر الندى :٧٢ – ٧٤ ، والهمع : ٢/٢–٦ .

(٣) سورة البقرة ، من الآية: (١٤٣) .

(٤) وتمامه :

*عارٌ عليك إذا فعَلْتَ عظيم *

والبيت من الكامل ، والمشهور أنّه من قصيدة لأبي الأسود الدؤلي ، ذكر ذلك البغدادي في : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : ٥٦٧/٨ ، وهو في ديوانه : ١٦٥ ، وقد نسبه سيبويه في الكتاب : ٤٢/٣ ، وابن يعيش في شرح المفصل : ٢٣٦/٤ إلى الأخطل ، وليس في ديوانه .

(٥) سورة آل عمران ، من الآية: (١٢٨) .

(٦) سورة طه ، من الآية: (٨١) .

(٧) سورة النساء ، من الآية: (٧٣) .

(٨) سورة فاطر ، من الآية: (٣٦) .

(٩) هذا هو مذهب البصريين ، وكذا بعد (حتى) ، أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّ المضارع منصوب بـ(لام الجحود وحتى) أنفسها ، أمّا إذا وقع بعد (فاء السببية ، أو ، واو المعيّة) فهم على رأيين ، أحدهما : أنّ الناصب هو الحرف المذكور نفسه ، والثاني : أنّ الناصب هو الصرف أو الخلاف ، وهو عامل معنوي ، ينظر : الكتاب : ٢٧/٣ ، ٢٨ – ٤٦ ، ومعاني القرآن :١/ ١٣٦ ، ٢٢٦ ، ٢٣٥ – ٢٣٦ ، واللمع : ١٢٧ – ١٣١، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات – أبو بكر الأنباري :٣٧٣ ، ٤٢٧ ، والإنصاف: (م٧٥، ٧٦–٥٥٥/٢ – ٥٥٩ ، م٨٢ ، ٨٣ – ٢/ ٥٩٣ – ٦٠٢) ، وأوضح المسالك : ١٧٢/٣ – ١٧٥.

الباب الرابع : في المجرورات والمجزومات معاً

أمّا المجروراتُ فأنواعُها أربعة :

الأول : مجرور بالحروفِ الجارّةِ ، وهي[١] : (مِنْ) و(إلى) و(عَنْ) و(عَلَى) و(حَتّى) و(مُذْ) و(في) و(رُبَّ) و(الباء) و(الكاف) و(اللام) .

فأمّا **(مِنْ)** [٢] فهي لابتداء الغاية [٣] نحو : (خرجْتُ من الدارِ) ،وهي ضدّ (إلى) وقد تقع بمعنى التبعيض كقولك:(أخذتُ من الماءِ) ، أي: بعضه ، والفرق بين (مِنْ) و(عَنْ) أنّ(عَنْ) تدلّ على الانقطاع بخلاف (مِنْ) ، تقول : (رجعتُ عنه) ، وأمّا **(إلى)** فأصلها لانتهاءِ الغايةِ تقول[٤] : (خرجْتُ من الكوفةِ إلى البصرةِ) . وقد تقع بمعنى (معَ) .

وأمّا **(عَنْ)** فللتعدي والانحطاطِ [٥]،تقول:(رمَيْتُ عن القوسِ) [٦].وأمّا **(على)** فللاستعلاء[٧]،تقول:(جلسَ الأميرُ على السّريرِ) و(وَجَبَ المالُ عليَّ) [٨]،وقد تقع بمعنى (مع).

وأمّا **(حتّى)** فلها ثلاثُ خِصَالٍ ، الغايةُ والعطفُ والابتداءُ ، تقول في الغايةِ :[أكلت السّمكة حتّى رأسها – بالكسر] [٩] : (أكلْتُ السّمكةَ حتى رأسَها)– بالفتحِ ، و(أكلْتُ السّمكةَ حتى رأسُها)– بالرفعِ ، أي : حتى رأسُها مأكولٌ ، فـ (رأسُها) مرفوع بالابتداء [١٠] .

وأمّا **(رُبَّ)** [١] فللتقليل [٢] ، نحو : (رُبَّ رجُلٍ <كَريْم> لَقيْتُه) [٣] . وأمّا[٤] **(مُذْ)** فأصله فأصله **(مُنْذُ)** [٥] وكلاهما يجرّ[٦] إذا وقعا بمعنى ابتداء الغايةِ ، كقولك : (ما رأيتُه مُذْ يومِ

---

(١) وهناك ألفاظ عملت الجرّ شذوذا لم يذكرها المصنّف وهي (متى) في لغة هذيل ، و(لعلّ) في لغة عقيل ، ، و(كي) و(لولا) في بعض استعمالاتهما ، ينظر : معاني الحروف – الرمّاني : ١٢٥ ، ومغني اللبيب : ٢٨٥/١ ، ٤١٥ ، ٤٧٣، وشرح ابن عقيل : ٥/٢–٦ .

(٢) في (م) : (في) .

(٣) تأتي (مِنْ) لابتداء الغاية المكانية باتفاق النحويين ولابتداء الغاية الزمانية وهو رأي الكوفيين والأخفش . ينظر : الكتاب : ٣٧/٢ ، والمقتضب : ١٣٦/٤–١٣٧ ، ومعاني القرآن – الأخفش : ٣٣٧/٢ . والانصاف : (م٥٤ – ٣٧٠/١–٣٧٦) ، وشرح المفصل : ١٠/٨–١١ ، ومغني اللبيب : ٤٥٥/١ .

(٤) في (م) : (يقول) .

(٥) ويسميه النحاة المجاوزة ، ينظر : معاني الحروف : ٩٥ ، ومغني اللبيب : ٢٣٥/١ ،وفيه : "ولم يذكر البصريون سواه" ، والتصريح : ١٥/٢ ، والجنى : ٩٧ . وقد ورد مصطلح (التعدي)عند العكبري في : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٩٢/٢ ، أما(الانحطاط) فلم نقف عليه فيما بين أيدينا من الكتب .

(٦) في (ع) : (عن الفرس) .وذكر النحاة لـ(عن) في هذا المثال معنى آخر وهو الاستعانة ؛ لأنّ القوس هو آلة آلة الرماية ، ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢٣٨/١ .

(٧) ويكون الاستعلاء إمّا حقيقةً أومجازاً كما مثّل المصنّف . ينظر : شرح الرضي : ٣١٨/٢

(٨) في (ع) : (وجبَ المالُ على زيدٍ) .

(٩) [٠٠٠] سقط من النسختين ؛ لأنّ (حتى) الغائية تكون بمعنى (إلى) ، ويكون ما بعدها مجروراً بها غير داخل في حكم حكم ما قبلها . ينظر : معاني الحروف : ١١٩ ، وشرح المفصّل : ٤٦٥/٤ ، ومغني اللبيب : ٢١١/١ .

(١٠) ينظر : مغني اللبيب : ٢١١ .

الجمعةِ) و(مُنذُ يومِ الجمعةِ) ، أي : من يومِ الجمعةِ . وأمّا **(في)** فأصلها التوعية نحو : (الدرهمُ في الكيسِ) ، وقد تقع بمعنى (على) [٧] ، كقوله تعالى : ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [٨] ؛ لأنّ (الجذوع) بمنزلةِ (القبور) . وأمّا **(الباء)** فأصلها الإلصاقِ [٩] كقولك : (كتبتُ بالقلمِ) و(مررتُ بزيدٍ) ، وقد تقع بمعنى (مَعَ) ، كقوله تعالى : ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾ [١٠] .

وأمّا **(الكاف)** [١١] فهي للتشبيه تقول: (زَيْدٌ كعَمْروٍ) ، أي: مثلَ عَمْرو ،وقد تقع زائدة[١٢] كقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [١٣]. وأمّا **(اللام)** فأصلها للتمليك والاستحقاق تقول: (المالُ لزيدٍ) و(الحمدُ للهِ)، وقد تقع بمعنى (عِنْدَ) كقوله تعالى:﴿ أَقِمْ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [١٤]، أي:

---

(١) يرى البصريون أنّه حرف جرّ ، ويرى الكوفيون والأخفش في أحد قوليه أنّه اسم . ينظر : الأصول : ٣٣٤/١ ، ومعاني الحروف– الرّمّاني : ١٠٦ ، والإنصاف : (م١٢١ –٨٣٢/٢) ، ومغني اللبيب : ٢١٧/١ .

(٢) وهو مذهب أكثر النحويين وأيّدهم المصنّف ، وهو لا يعمل إلاّ في نكرة ، وله صدر الكلام . ينظر : معاني الحروف ١٠٦–١٠٧ ، ورصف المباني في حروف المعاني – المالقي : ١٨٨ ، والجنى الداني : ٤١٧–٤٢١ ، ومغني اللبيب : ٢١٧/١ .

(٣) <...> سقط من: (م) ، وفيه ضرورة لتمام التركيب على أنّ (كريم) صفة ؛ ليسوّغ الابتداء بالنكرة ولكون النكرة الموصوفة أبلغ في أداء معنى التقليل ، وبذا تكون جملة (لقيته)خبرا لـ(رجل) ، امّا قوله في: (م) : (ربّ رَجُل لَقيْته) ففيه حذف الخبر؛ للزوم جعل (لقيته) صفة لـ(رجل) لما ذكرنا .ينظر : شرح المفصّل : ٤/ ٤٨٣ ، والجنى الداني :٤٢٥ .

(٤) في (ع) : قدّم الناسخ الحديث عن (في) على الحديث عن (مُذْ ومُنْذُ) .

(٥) وقد خُصّ ذلك حال كون (مُذْ) اسماً ، فيقال عند تصغيره : (مُنَيْذ) ، بردّ النّون ، أمّا إذا كان حرفاً فهو لفظ قائمٌ بذاته . ينظر: رصف المباني :٢٠١ ، وشرح المفصّل :٥٠٦/٤ –٥٠٧ ، والجنى : ٣٠٩ .

(٦) في (م) : (يجري) .

(٧) وهو رأي الكوفيين والقتبي ، ويرى البصريون أنّ (في) على بابها . ينظر : معاني القرآن : ١٨٦/٢ –١٨٧ ، ومعاني الحروف : ٩٦، وشرح المفصّل :٤٧٢/٤ .

(٨) سورة طه ، الآية : (٧١) .

(٩) والإلصاق يكون إمّا حقيقياً أومجازياً ، وهو أكثر معاني (الباء) ، وقد مثّل المصنّف للإلصاق المجازي بقوله: (مررتُ بزيد) ، اذ المراد : ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد ، أمّا قوله: (كتبتُ بالقلم) فـ(الباء)هنا للاستعانة بدلالة دخوله على آلة الفعل . ينظر : شرح المفصّل : ٤٧٤/٤ ، والجنى الداني :١٠٢ –١٠٣ .

(١٠) سورة المائدة ، الآية : (٦١) .

(١١) قيل : إنّ (الكاف) حرف ؛ لأنّه مبني من حرف واحد ، وقيل : إنّه اسم؛ لأنّه على معنى (مثل) وما معناه اسم فهو اسم. ينظر : رصف المباني : ١٩٥ ، وشرح المفصّل :٥٠٢/٤ –٥٠٣ ، والجنى الداني : ١٣٢.

(١٢) وذهب قوم إلى أنّ الكاف في الآية المذكورة غير زائدة ، وإنّما الزائد هو (مثل)؛ ليفصل بين الكاف والضمير ، والأولى زيادة الحرف ، وهو رأي جمهور النحويين لتوكيد نفي المثل . ينظر : معاني الحروف : ٤٨ ، والجنى : ١٣٩ ، والتصريح : ١٧/٢ .

(١٣) سورة الشورى ، من الآية : (١١) .

(١٤) سورة الإسراء ، من الآية : (٧٨) .

عنده [١] . وأمّا **(خلا)** و**(عدا)** و**(حاشا)** في الاستثناء فإنّ منهم مَنْ جعلها حروفاً تجرّ ما بعدَها كما مرَّ في النّواصب [٢] .

النوع الثاني : مجرور بحروف القسمِ ، وهي ثلاثة [٣] : (الواو) و(الباء) و(التاء) [٤] ف**(الواو)** كقوله تعالى : ﴿ وَالْعَصْرِ * إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [٥] ، و**(الباء)** كقولك : (بالله لأفعلَنّ كذا) و**(التاء)** كقوله تعالى : ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [٦].

واعلم أنّه يُقال في القسمِ : (أَيْمَنُ اللهِ) و(أَيْمُ اللهِ) و(لَعَمْرُ اللهِ) ، كلّها مرفوعة بالابتداء وخبرها محذوف[٧]، والتقدير [٨] : (أَيْمَنُ الله حَلَفِي) و(لَعَمْر اللهِ قسَمي) . والعُمْرُ:البقاء[٩] ، ولكن ولكن يستعمل في القسمِ بفتحِ العين [١٠] .

والحروفُ التي تَصِلُ القسمَ بالجوابِ الذي هو المقسم عليه خمسة : **(إنَّ)** المشدّدة المكسورة، و**(اللام)** المفتوحة و**(ما)** و**(أنْ)** الساكنة و**(لا)** [١١] ، قال الله تعالى : ﴿ وَالْعَصْرِ * إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [١٢] ، وقال <الله تعالى> [١٣] : ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [١٤] . وقال

---

(١) ينظر الجامع لأحكام القرآن : ١٩٧/١٠ ، وهذا خلاف ما صرّح به غيره من المفسرين من أنّ اللام هنا بمعنى (بَعْد) أو(اللام السببية) أو (من) . ينظر : البحر المحيط : ٦٨/٦ ، والبرهان في علوم القرآن – الزركشي : ٣٦٧/٤ ، وفتح القدير – الشوكاني :٢٥٠/٣ .

(٢) ينظر : الصفحة : ٤٣ من البحث .

(٣) وهناك حروف أخرى وهي: (اللام) وتختصّ باسم الله ويلزمها معنى التعجب، و(مُنُ)– بكسر الميم وضمّها– ويختص بال(ربّ)، و(مُ) ، وتدخل على لفظ الجلالة (الله) وقيل : إنّ الأخيرين اسمان مقتطعان عن (أيمن) الملازمة في إضافتها إلى (الله) . ينظر : شرح المفصل : ٩٦/٩ ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد – ابن مالك : ١٥١، والجنى الداني : ١٤٤ ، ١٧٢ ، ٣٢٤ ، ومغني اللبيب : ٣٢٧/١ .

(٤) وأصل حروف القسم (الباء) و(الواو) مبدلة منه و(التاء) مبدلة من (الواو).ينظر: شرح المفصّل :٤٨٩/٤

(٥) سورة العصر ، الآيتان : (١–٢).

(٦) سورة الأنبياء ، من الآية : (٥٧) .

(٧) وسبب الحذف هو طول الكلام بالمقسم عليه والعلم به . ينظر: شرح المفصل : ٩١/٩ .

(٨) في (ع) : (التقدير) – بحذف الواو– .

(٩) في (م) : (والعُمْرُ والبقاء) .

(١٠) قال ابن يعيش في شرح المفصل : ٩١/٩ : "والعَمْرُ والعُمْر واحد ، يقال : أطال الله عَمْرك وعُمْرك ... إلاّ أنّه استعمل في القسم منهما المفتوح دون المضموم كأنّه لكثرة القسم اختاروا له أخفّ اللغات" . وينظر : لسان العرب (عمر) : ٦٠١/٤ .

(١١) وزاد بعض النحويين حروفا أخرى تصل القسم بالجواب وهي (لام كي) و(بل) و(إن)المخففة في الإثبات و(لن) و(لم) في النفي .ينظر :التسهيل : ١٥٢ .

(١٢) سورة العصر ، الآيتان :(١– ٢).

(١٣) <...> سقط من : (ع) .

(١٤) سورة الحجر ، من الآية : (٩٢) .

<الله> [1] تعالى : ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى*مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ﴾ [2] . وقال اللهُ تعالى : ﴿ تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا كُنَّا لَفِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾[3]،وقال اللهُ تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾[4].

ثمَّ لا يخفى أنّ هذهِ <الحروف> [5] قد تحذف تخفيفاً فيقال : (واللهِ قد جاءَني زيدٌ) ، أي: أي: لقد جاءَني ، قال الله تعالى في جواب القسم : ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ... قَدْ أَفْلَحَ﴾ [6] ، أي: لقد أفلحَ . وقد يُحذف الجوابُ بالكليةِ [7] نحو قوله تعالى : ﴿ ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ*بَلْ عَجِبُوا﴾ عَجِبُوا﴾ [8] ، معناه : ق والقرآنِ المجيدِ لتبعثُنّ [9] ، وكذلك﴿ ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ ﴾ [10]، وكذلك : ﴿ وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا﴾ [11] ، واللهُ أعلم .

النوعُ الثالثُ : مجرور بالإضافة إلى الظروف ، وذلك [12] كالأسماءِ المخصوصة [13] بالجهاتِ الست التي هي : (أَعْلَى) و(فَوْق) و(تَحْت) و(أَسْفَل) و(قَبْل) و(قُدَّام) و(أَمَام) و(مُقَابَل) و(تِلْقَاء) و(حَذَا) و(إزَاء) و(وجَاه) و(تُجَاه) و(حِيَال) [14]و(خَلْف) و(بَعْد) و(وَرَاء) و(يَمِيْن) و(شِمَال) . وكالأسماءِ الأخرى [15] الشائعةِ [16] في الحالاتِ كلِّها كـ (عِنْدِي) و(لَدَي) و(لَدُن) و(مَعَ) و(بَيْن) و(وَسَطْ) و(طَرَف) و(شَطْر) و(نِصْف) و(بَعْض) و(كُلّ) و(نَحْو) و(غَيْر)

---

(١) <...> سقط من : (ع) .

(٢) سورة النجم ، الآية : (١)، ومن الآية: (٢).

(٣) سورة الشعراء ، الآية : (٩٧) .

(٤) سورة النحل ، من الآية : (٣٨) .

(٥) <...> سقط من : (ع) .

(٦) سورة الشمس ، الآية : (١)، ومن الآية : (٢).

(٧) ذكر بعض النحويين أنّه يجوز أن يستغنى عن الجواب بمعموله أو بقسم مسبوق ببعض حروف الإجابة .ينظر :الارتشاف :٤٩٣/٢ –٤٩٤ ، والهمع :٤٤/٢ .

(٨) سورة ق ، الآية : (١)، ومن الآية: (٢).

(٩) ذكر المفسرون خلافاً بين إثبات الجواب وحذفه بتقديرات مختلفة كالتقدير المذكور لدى المصنّف وهو قوله : : (لتبعثنّ) ، ينظر:إعراب القرآن:٢١١/٣–٢١٢ ، والمحرر الوجيز : ٥٢٤/١٣–٥٢٥،والبحر المحيط :١٢٠/٨ .

(١٠) سورة ص ، الآية : (١).

(١١) سورة النازعات ، الآية : (١).

(١٢) في (ع) : (وكذلك) .

(١٣) في (م) : (المخصوص) .

(١٤) في(م) :(وحيل)،والصواب ما أثبتناه من:(ع).ينظر: اللسان :(حول) : "وقعد حِيالَه وبحِياله،أي :بإزائه ".

(١٥) في (ع) : (الأخر) .

(١٦) في (م) : (السابقة) .

و(دُوْن) و(سواء) و(مِثْل) و(نَظيْر) و(ذو) و< ذا > [1]و(ذي) و(ذات) و(ذوات) ،ونحو ذلك ، تقول : (فوقَ السريرِ زيدٌ) و(تحتَ السريرِ عَمْرو) و(أمامَ الفرسِ أسدٌ) و(عِنْدَ زيدٍ) إلى آخرهِ ، فقولك : (فوقَ السريرِ زيدٌ) [السرير] [2] مجرور بـ (فوق) و(زيدٌ) مرفوعٌ بالابتداء ، وخبره (فوقَ السريرِ) مقدّم عليه ، وكذلك [3] القول في بقيةِ الظروفِ والحروفِ الجارَّةِ .

النوعُ الرابعُ : مجرورٌ بالإضافةِ إلى الأسماءِ المحضةِ [4] كقولك : (دارُ زَيْدٍ) و(غُلامُ عَمْرو) ، تريد : الدارُ لزيدٍ ، والغلامُ لعَمْرو . وتسمّى هذهِ الإضافةُ إضافةُ الكلّ ، وأمّا الإضافةُ التي بمعنى (مِنْ) فتسمّى[5] إضافةُ البعضِ، كقولك: (ثَوْبٌ خزٍ) و(خاتمُ فِضَّةٍ) [6].

ومن هذا النوع الإضافةُ إلى الفاعلِ نحو قولك :(الحسن الوجْهِ) و(الكريمُ الأبِ)، تريد: حسنٌ وجهُه وكريمٌ أبوه ، ومنه أيضاً الإضافةُ إلى المفعولِ[7] كقولك : (الضاربا زَيْدٍ) [8] و(الراكبو الفرسِ) ، تريد : الضاربان زيداً <والراكبون الفرسَ> [9] ، قال <اللهُ> [10] تعالى: و﴿الْمُقِيمِيَ الصَّلاةَ﴾ [11] .

فرع : لا يُضافُ الشَّيءُ الى وصفه [12] ، فلا يُقال : (زَيْدٌ القائمِ) و(عَمْرو الخارجِ) ، وقد يُضافُ على قلّةٍ كقولهم : (مسجدُ الجامعِ) ، قال الله تعالى : ﴿ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [13] ، وقال أيضاً : ﴿عِلْمَ الْيَقِينِ ﴾ [14] ، والله تعالى أعلم .

وأمّا المجزومات فنوعان :

---

(١) <...> سقط من : (م) .
(٢) [...] زيادة يقتضيها السياق .
(٣) في (ع) : (وكذا) .
(٤) في (م) : (المختصة) .
(٥) في (م) : (فسمّي) .
(٦) وأضاف بعض النحاة نوعين آخرين من أنواع الإضافة وهي أن تكون بمعنى (في) أو (عند) إلاّ أنّهما أقلّ من (اللام) و(من) . ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٠٦/٢ ، والهمع :٤٦/٢ .
(٧) وهذا النوع يسمّى بالإضافة اللفظية أو غير المحضة ؛ لأنّها تفيد التخفيف في اللفظ بحذف التنوين أو النون النون . ينظر : الأصول : ٦/٢ ، وشرح المفصّل : ١١٩/٢ ، وشرح ابن عقيل : ٤٦/٣ .
(٨) في (م) : (زيداً) ، خطأ نحوي .
(٩) <...> سقط من : (م) .
(١٠) <...> سقط من : (ع) .
(١١) سورة الحج ، من الآية : (٣٥).
(١٢) وهو مذهب جمهور البصريين ؛ لأنّ الغرض من الإضافةِ التعريف أو التخصيص والشّيء لا يتعرّف بنفسه ولا يتخصّص ، وما ورد من ذلك حمل على التأويل ، وأجاز الكوفيون ذلك بشرط اختلاف اللفظين . ينظر : معاني القرآن – الفرّاء :٣٣٠/١ –٣٣١ ، وفصيح ثعلب :٩٢ ، والانصاف : (م٦١ –٢ /٤٣٦ –٤٣٨ ، والارتشاف :٥٠٥/٢–٥٠٧ .
(١٣) سورة البينة ، من الآية : (٥).
(١٤) سورة التكاثر ، من الآية : (٥).

الأول : مجزوم بحروفِ [1] **الجزمِ** ، وهي خمس [2] :**(لَمْ)** و**(لمّا)** و**(لا)** في النهي و**(اللام)** في الأمر و**(إنْ)** في الشرطِ والجزاءِ . تقول : (لم يضربْ زيدٌ) ، بمعنى:ما ضَرَبَ ، وكذلك : <لمّا يضرب ، أي : ما ضربَ> [3] ، وتقول:(لا تَفْعَلْ) تنهي المخاطب عن ذلك الفعل الفعل ، قال <الله> تعالى :﴿ لا تَقُمْ فيه أبداً ﴾[4] ، وقال < الله > تعالى : ﴿ لا يَسْخَرْ قَومٌ مِنْ قَوْمٍ﴾[5]، وتقول في (اللام) المكسورةِ في الأمرِ الغائبِ: (لِيُنْفِقْ فلانٌ) ، وقال <الله> تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾ [6] .

ثمّ لا يخفى أنّه إذا تقدّم هذهِ اللام حرفُ عطفٍ جاز تسكينها [7] ، قال <الله> تعالى : ﴿ وَلْيَتَّقِ اللَّـهَ رَبَّـهُ﴾ [8] ، وتقول في الأمر المخاطب بغير اللام : (اذهبْ) و(اضربْ) ، لكن الصحيح أنّ هذا مبنيٌّ على الوقف وليس بمجزومٍ[9]،وقد جاءَتِ اللام في الأمر المخاطب[10] في قوله قوله تعالى : (– فَبِذَلِكَ فَلْتفْرَحُوا[11] –) [12] على قراءة مَنْ قرأها بالتّاء الفوقية ، وأمّا (إنْ) في الشرطِ والجزمِ نحو قوله تعالى:﴿إِنْ تَتَّقُوا اللَّـهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾[13]، أصله : تتقون ، حذفت[14] النون للشرط ، وجُزِمَ (يجعلْ) بالجزاء ، وتقول : (إنْ تُكرمْنِي أكرمْكَ) .

---

(١) في(م) : (محذوف) ، وهو تحريف والصواب ما أثبتناه من : (ع) .

(٢) في (م) : (خمسة) .

(٣) في (م) : (وكذلك لما ضرب وتقول : لا تفعل ...) ، وما بين <...> من : (ع) .

(٤) سورة التوبة ، الآية : (١٠٨) .

(٥) سورة الحجرات ، من الآية : (١١) .

(٦) سورة الطلاق ، من الآية : (٧).

(٧) ذكر النحاة أنّ أصل (لام الأمر) السكون ، لكن تعذّر الابتداء بالساكن فكسرت ، فإذا دخلت عليها حروف العطف (الواو ، الفاء ، ثمّ) رجعت إلى سكونها الأصلي غالباً . ينظر : الكتاب : ١٥١/٤ ، والارتشاف : ٥٤١/٢ ، والتصريح : ٢٤٦/٢-٢٤٧ .

(٨) سورة البقرة ، من الآية : (٢٨٢) .

(٩) وهو مذهب البصريين خلافاً للكوفيين الذين رأوا أنّ فعل الأمر معرب مجزوم بلام الأمر المقدّرة ؛ لكونه مقتطعاً من المضارع . ينظر : الكتاب : ٤/١ ، والمقتضب : ٣/٢-٤ ، ومعاني القرآن – الفراء : ٤٦٩/١-٤٧٠ ، ومجالس ثعلب : ٥٤٢/٢ ، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات:١٨ ، والإنصاف : (م ٧٢-٥٢٤/٢-٥٢٩) .

(١٠) في (ع) :(للمخاطب) .

(١١) في (ع) : (فليفرحوا) .

(١٢) قراءة من سورة يونس ، من الآية : (٥٨) ، قرأ بها زيد بن ثابت وعثمان بن عفان والحسن البصري وغيرهم . ينظر : مختصر في شواذ قراءات القرآن في كتاب البديع – ابن خالويه : ٥٧ ، ومعاني القرآن – الفراء : ٤٦٩/١ ، والبحر المحيط :١٧٠/٥ .

(١٣) سورة الأنفال ، من الآية : (٢٩).

(١٤) في (ع) : (فحذفت) .

ثمّ لا يخفى أنّه إذا كان الشرطُ والجزاءُ ما ضيين جاز فيهما تركُ الجزمِ [١] نحو:(إنْ ضَرَبْتَنِي ضَرَبْتُك) ،وإن [٢]كان الجواب مستقبلاً والشرط ماضياً جاز فيه الجزم وتركه [٣].

فرع : وقد يقع الفعل المستقبل في الجواب موقعَ الصفةِ والحالِ كقوله تعالىَ ﴿ أنزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنْ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا ﴾ [٤]،فقوله :(تكونُ < لنا > [٥]) صفة لـ(مائدة) [٦]، وكذلك نحو قوله تعالى: ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثُ [مِنْ آلِ يَعْقُوبَ[٧]]﴾، فـ(يرثُني) و(يَرِثُ) صفتين لـ(وليّ) على قراءة من رفعهما[٨] ، والله تعالى أعلم.

النوع الثاني : مجزومٌ بالأسماءِ التي تتضمّن معنى الشرط وهي تسعة [٩] : (مَنْ) و(ما) و(ما) و(أيّ) و(أينَ) و(متى) و(حيثما) و(إذْ ما) و(أنّى) و(مهما) ، تقول : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سوءاً يُجْزَ به﴾[١٠] ، وقال الله تعالى : ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا﴾ [١١] ، وتقول : (أيُّكم يأتني أكرمْه) [١٢]، وتقول : (أينَ تذهبْ أذهبْ) وتقول : (متى تخرُجْ أخرُجْ [١٣]) ، وتقول: (حيثما تكُنْ أكُنْ) ، [وإذ ما تكُنْ أكُنْ] [١٤] و(أنّى تفعَلْ أفْعَلْ) ، و(مهما تَفْعَلْ أفْعَلْ) .

---

(١) نرى في قول المصنّف بجواز ترك الجزم في الشرط والجزاء إن كانا ماضيين توهماً ، والصواب وجوب ذلك ، ويحكم على محلّ الفعلين بالجزم ولا يجوز إظهار الجزم لفظاً . ينظر : الارتشاف : ٥٥٦/٢ .

(٢) في (ع) : (وإذا) .

(٣) والضمير في قوله : (جاز فيه الجزم) يعود على الجواب المستقبل ، أمّا الضمير في (تركه) فيعود على الشرط الماضي ؛ لأنّه هو الذي يجب فيه ترك الجزم لفظا . ينظر : الارتشاف : ٢/ ٥٥٦ ، والهمع : ٥٨/٢

(٤) سورة المائدة ، الآية : (١١٤) .

(٥) <٠٠٠> سقط من : (ع) .

(٦) على قراءة الجمهور بالرفع ، وقرأ ابن مسعود والأعمش : (– تَكُنْ لنا –) على جواب (أَنْزِلْ) . ينظر : إعراب القرآن : ٥٣٠/١ ، والمحرر الوجيز : ١٠٧/٥ ، والبحر المحيط : ٦٠/٤ .

(٧) سورة مريم ، الآيتان : (٥–٦) ، وما بين [٠٠٠] زيادة من المصحف الشريف يقتضيها السياق .

(٨) وهي قراءة أهل الحرمين والحسن وعاصم وحمزة ، وقرأ يحيى بن يعمر وأبو عمرو ويحيى بن ؟؟؟ والأعمش والأعمش والكسائي : (يرثُني ويرثْ) بالجزم . ينظر: السبعة في القرآءات – ابن مجاهد : ٤٠٧ ، وإعراب القرآن : ٣٠٢/٢–٣٠٣ ، والمحرر الوجيز : ٤٣٠/٩ ، والبحر المحيط : ١٦٥/٦ .

(٩) وزاد النحويون أسماء أخرى وهي (أيّان ، إذا ، كيف) ، واختلف في المجازاة بـ(كيف) ، فأجاز ذلك الكوفيون الكوفيون ومنعه غيرهم . ينظر: الإنصاف : (م٩١ –٦٤٣/٢ – ٦٤٥ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٨٣/٣ – ١٥٨٤ ، والهمع : ٢/ ٥٧ – ٥٨ .

(١٠) سورة النساء ، من الآية : (١٢٣) .

(١١) سورة البقرة ، من الآية : (١٠٦) ، وفي النسختين : (ننساها) ، وما أثبتناه من المصحف الشريف .

(١٢) في (ع) : (أيّكم يأتيني أكرمته) ، خطأ ، والصواب ما أثبتناه من : (م) .

(١٣) في (ع) : (متى تخرج تخرج) ، خطأ ، والصواب ما أثبتناه من : (م) .

(١٤) <٠٠٠> سقط من : (م) .

فرع : إذا دخلت (الفاء) في جوابِ الشرطِ ارتفعَ الفعلُ المضارعُ بعدَه على إضمار مبتدأ [١] ، تقول : (مَنء يأتني فأكرمُه) ، أي : فأنا أكرمُه ، وقال الله [٢] تعالى : ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [٣] و ﴿ ومَنْ كفرَ فأُمتِّعُه قليلاً﴾ [٤] ، أي : فأنا أمَتِّعُه ، والله تعالى أعلم .

الباب الخامس : في التوابـــع وأنواعها

التوابع خمسة أنواع :

النـوع الأول : تـابع بالنعـت ، وهو على خمسة أقسام : الحلية [٥]، والفعل، والغريزة، والنسب والوصف بأسماء الأجناس بـ(ذو)[٦]. فالحلية كقولك: (رجلٌ طويلٌ وأسودُ) ونحوها، والفعل والفعل كقولك : (رجلٌ قائمٌ، وكاتبٌ، وخيّاطٌ)، والغريزة كقولك : (رجلٌ كريمٌ، وظريفٌ، وفَطِنٌ)، ونحوها. والنسب كقولك : (<رجلٌ> [٧] بصريٌّ، هاشميٌّ، قرشيٌّ)، ونحوها. والوصف بأسماء الأجناس بـ(ذو) كقولك : (جاءَني رجلٌ ذو مالٍ)، و(رأيتُ رجلاً ذا مالٍ) و(مررتُ برجل ذي مالٍ)، فهذه الصفات كلّها تتبع الموصوف في إعرابه، وتعريفه، وتنكيره، وتأنيثه، وتذكيره، وإفراده، وتثنيته، وجمعه ، تقول : (جاءَني رَجلٌ كريمٌ، والرجلُ الكريمُ، وامرأةٌ كريمةٌ، ورَجلان كريمانِ، ورجالٌ كرامٌ).

فرع : إذا تقدّمت[٨] صفة النكرة على الموصوف نصبتها على الحال[٩]، نحو : (جاءَني (جاءَني ظريفاً رجلٌ).

النوع الثاني : تابع بالبدل ، وهو يجري مجرى الحال، فَيَتْبع إعراب ما قبله إلاّ أنَّ البدل لا يكون إلاّ اسماً، وعلامة البدل أنّه يجوز إسقاط ما قبله وإقامة الثاني مقام الأول، كما تقول : (جاءَنِي زيدٌ أخوك)، فيجوز أن تسقط (زيداً). فتقول : (جاءَني أخوك).

والبدل على أربعة اقسام : بدل الكل <من الكل> [١٠] وبدل البعض، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط. فأما **بـدل الكـل مـن الكـل** ، فهو كقولك : (جاءَنِي زيدٌ أخوك) ، قال الله تعالى:

---

(١) ينظر : تسهيل الفوائد : ٢٣٧ ، وارتشاف الضرب : ٥٥٦/٢ .

(٢) <٠٠٠> سقط من : (ع) .

(٣) سورة المائدة ، الآية :(٩٥) .

(٤) سورة البقرة ، الآية : (١٢٦) .

(٥) في (ع) : (الحليلة) ، والصحيح ما أثبت.

(٦) ينظر في تفصيل الأقسام الخمسة : شرح المفصّل : ٢٣٢/٢ .

(٧) <٠٠٠> سقط من :(ع) .

(٨) في النسختين : (تقدّم) ، والصواب ما أثبتناه .

(٩) بحجّة امتناع تقديم الوصف على الموصوف . ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٣/٢ .

(١٠) <٠٠٠> سقط من :(ع) .

﴿**اهدناالصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ**﴾[1]. وأمّا **بدل البعض**، فكقولك : (ضربتُ زيداً راسَهُ)، وقال تعالى :﴿ **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلا** ﴾[2]ف(مَنْ استطاعَ) بدل من من (النّاس) ؛ لأنّ المستطيع بعض الناس لا كُلّهم[3]. وأمّا **بدل الاشتمال**، فهو[4] أن يكون معنى معنى الكلام الأوّل مشتملاً على الثّاني كقولك : (سلبَ زيدٌ عقلُهُ)، قال الله تعالى : ﴿ **قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ * النَّارِ**﴾ [5]، ف(الأخدودُ) مشتمل على (النّار)[6]. وأمّا **بدل الغلط**، فلا يوجد ذلك في القرآن العظيم بل ولا في الشعر، وإنّما يقع في أثناء كلام النّاس[7] كقولك : (مررتُ برجل بحمارٍ) [8] ،كأنَّكَ تريد أن تقول : (مررتُ برجل وبحمارٍ) ثمّ تذكّرتَ فقلت : (بحمار)، ولا يصحّ في مثل هذا أن تقول : (بل حمار).

قاعدة : تبدل المعرفة من النكرة كقوله تعالى : ﴿**وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ**﴾ [9] وعكسه[10] ، كقوله تعالى : ﴿**لَنَسْفَعَاً بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ**﴾ [11].

النوع الثالث : تابع بعطف البيان ، وهو أن تضع الاسم الذي ليس بحلية ولا فعل ولا نسب مكان الصفة[12]، كقولك : (جاءَني زيدٌ أخوك)، و(رأيتُ أبا عبد الله محمداً)، و(مررتُ بصاحبك زيدٍ)، فتبيّن الاسم الأول عن غيره بالاسم الثاني كما تبيّن بالصفة ، والله تعالى أعلم.

---

(١) سورة الفاتحة، من الآيتين (٦-٧) ، فالصراط الثاني بدل من الأول ؛ لأنّ الصراط المستقيم هو صراط المنعم عليهم.

(٢) سورة آل عمران ، من الآية (٩٧) .

(٣) ينظر: المحرر الوجيز : ٢٣٠/٣ ، والجامع لأحكام القرآن : ٩٤/٤ . ونقل عن الكسائي أنّه جعل (مَنْ) شرطاً في موضع رفع بالابتداء ، والجواب محذوف تقديره : فعليه الحجّ ، وعن غيره أنّ (مَنْ) رفع على أنّه فاعل المصدر المذكور وهو قوله :﴿ حجّ البيت ﴾ ، فيكون المصدر مضافاً إلى مفعوله . ينظر:إعراب القرآن : ٣٥٤/١ .

(٤) في النسختين : (وهو) ، والصواب ما أثبتناه .

(٥) سورة البروج ، الآية: (٤) ومن الآية: (٥) .

(٦) ينظر: المحرر الوجيز: ١٥/ ٣٨٩ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٩/ ١٨٩ .

(٧) وهذا هو مذهب النحاة ؛ بحجّة أنّ القرآن منزّه من الغلط ، فضلاً عن أنّ الشاعر الفصيح يعاود ما نظمه ويصحّح الغلط ، وإنما يجيء في الكلام على سبيل سبق اللسان إلى ما لا يريده ، والأولى المجيء بـ(بل) للإضراب عن الأوّل . ينظر : المقتضب : ٢٨/١ ، وشرح المفصّل : ٢٦٢/٢ ، والارتشاف:٦٢٥/٢ .

(٨) في (م) : بـ(جمال) ، وفي (ع) : بـ(حمال) تحريف ، والصواب ما أثبتناه .

(٩) سورة الشورى ، من الآيتين (٥٢-٥٣) .

(١٠) وفي هذا إشارة من المصنّف إلى عدم اشتراط المطابقة بين البدل والمبدل منه في التعريف والتنكير ، وقد ورد أنّ الأحسن في إبدال النكرة من المعرفة أو العكس وصف النكرة ؛ بحجّة أنّ البيان مرتبط بهما جميعاً وهو مذهب الكوفيين والبغداديين ، وأضافوا إلى ذلك اتحاد اللفظ ، ومذهب البصريين جواز ذلك بلا شرط؛ لورود السماع . ينظر : شرح المفصّل : ٢٦٥/٢ -٢٦٦ ، والارتشاف : ٦٢٠/٢ .

(١١) سورة العلق ، من الآيتين (١٥-١٦) .

(١٢) ومعنى ذلك أنّ الاسم الأوّل يفسّر باسم صريح مرادف له يكون إمّا كنيةً أوعلماً ، وعطف البيان له شبه من البدل مع وجود اختلاف . ينظر تفصيل ذلك في : شرح المفصّل : ٢٧٢/٢ -٢٧٥ .

النوع الرابع : تابع بالتأكيد،والتوكيد أيضاً يجري مجرى الصفة في الإيضاح والإتباع، وفائدتهُ تخصيص المخبر عنه، كما إذا قلت : (جاءني زيدٌ)، فربّما توهّم المخاطب أنّ أمرَ زيد جاءكَ دون نفسِهِ، فإذا قلت : (جاءَني زيدٌ نفسُهُ أو عينُهُ) خصصت المجيء بـ(زيدٍ).

وأسماء التوكيد سبعة هي : (**النَّفْسُ**)،و(**العَيْنُ**)، و(**كُل**)، و(**أَجْمَعُوْنَ**)، و(**أَكْتَعُوْنَ**)، و(**أَبْصَعُوْنَ**)، و(**أَبْتَعُوْنَ**) ، تقول : (جاءَني زيدٌ نفسُه)، و(رأيتُ الفرسَ عينَه)، قال الله تعالى:﴿**فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ**﴾ [١]، وتقول : (جاءَ القومُ كُلُّهم أكتعونَ)، أي : تامّون من من التمام[٢] الذي هُوَ الكمال، وكذلك: (جاءَ القومُ كلّهُم أبصعونَ)، و(البَصْعُ)[٣] :الجميع. وتقول: (جاءَ القومُ كلُّهُم أبتعونَ)، مشتقّ من (البتعِ) الذي هو القوّة والشدّة[٤]. ولا يستعمل (**أَكْتَعُ وأَبْصَعُ وأَبْتَعُ**) إلاّ بعد (**كُل وأَجْمَعَ**) [٥] كما ذكرنا ، وتقول : (جاءَني النّسوةُ كُلُّهُن جُمَعُ كُتَعُ بُصَعُ وبُتَعُ).

فرع : وتؤكّد [٦] التثنية بـ(**كِلا**) [٧] وتكون [٨] مع غير المضمر بالألف أبداً على صورة صورة واحدة تقول : (جاءَني كِلا الرَّجُلَيْنِ)، و(رأيتُ كِلا الرَّجُلَيْنِ) و(مررتُ بِكِلا الرَّجُلَيْنِ)، وأمّا مع المضمر فترفع [٩] بالألف وتنصب وتجرّ بالياء كسائر التثنية، فتقول : (جاءَني كِلاهما)، و(رأيتُ كِلَيهِما)، و(مررْتُ بِكِلَيهما)، وفي المؤنّث تقول : (كِلْتَا المَرْأَتَيْنِ) ، بـ(تاءٍ) زائدة.

فائدة : قد يؤكّد الاسم بتكرير اللفظ كقولهم : (هذا رجلٌ رجلٌ) ، ومنه : (اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ)، وقال الشاعر [١٠]:

أَنَا أبو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي

---

(١) سورة الحجر، الآية: (٣٠) ، وسورة ص ، الآية: (٧٣) .

(٢) ينظر: اللسان(كتع) : ٣٠٥/٨ .

(٣) ينظر: الصحاح(بصع) : ١١٨٦/٣ .

(٤) ينظر: اللسان(بتع) : ٤/٨ .

(٥) وهذا هو مذهب الجمهور ، وأجاز الكوفيون وابن كيسان التوكيد بـ(أكتع وما بعده) غير مسبوقين بـ(كلّ وأجمع) مستدلين بقول الراجز :

- ياليتني كنت صبياً مرضعاً *
- تحملني الذلفاءُ حولاً أكتعاً *

ينظر: شرح المفصل : ٢٣٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١١٧٣/٣-١١٧٤ ، والهمع : ٢/ ١٢٣ .

(٦) في (م) : (توكيد) .

(٧) في (ع) : (بكلام) ، خطأ .

(٨) في (ع) : (يكون) .

(٩) في (ع) : (فيرفع) .

(١٠) هو أبو النجم العجلي . ينظر : ديوانه: ٩٩ .

والله تعالى أعلم.

النوع الخامس : تابع بالعطف،وحروف العطف عشرة : (الواو)، و(الفاء)،و(ثمّ) [1]، و(أم)، و(أو)، و(لا)، و(بَلْ)، و(حتّى)، و(لكنْ)، و(إمَّا) – بكسر الهمزة –.

فأمّا **(الواو)** فهي للجمع والاشتراك، ولا توجب الترتيب على الأصح[2]، تقول : (جاءَنِي زيدٌ وعَمْر و)، ألآ ترى أنَّ الواو جمع بينهما في المجيء.

وأمّا **(الفاء)** فتكون للترتيب والتعقيب، تقول : (جاءَنِي زيدٌ فعَمْر و) ؛ فهي تدلّ على أنّ (عَمْراً) جاء بعد (زيد).

وأما **(ثمّ)** فهي كـ**(الفاء)** إلاّ أنّها أكثر مهلة، تقول : (جاءَنِي زيدٌ ثُمَّ عَمْر و). وأمّا **(لا)** فمعناها إخراج الثاني ممّا دخل في الأول، تقول : (جاءَنِي زيدٌ لا عَمْر و)، ألآ ترى أنّك أخرجت عَمْراً بـ(لا) عن المجيء.

وأما **(بل)** فهي للإضراب عن الأول والإثبات للثاني، تقول : (جاءَني زيدٌ بَلْ عَمْرُو)، وأمّا **(لكنِ)** المخفّفة فمعناها الاستدراك [3] بعد النفي، تقول : (ماجاءَني زيدٌ لكنْ عَمْرُو)، وإن شئت أدخلتَ **(الواو)** [4] فيه قال الله تعالى : ﴿ **مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ**﴾ [5] [فرسول الله] معطوف على (أبا)[6].

وأمّا **(أو)** فتكون تارةً للشكّ ، وتارةً للتخيير، وتارةً للإباحة، تقول في الشك : (جاءَني زيدٌ أو عَمْر و)، وفي التّخيير : (كُلِ السّمكةَ أو اشربِ اللّبنَ)، فليس له أن يجمع بينهما، وتقول في الإباحة : (كلِ اللّحمَ أو الثريدَ)، فله الجمع بينهما.

---

(١) زاد الناسخ بعد (ثمّ) في (م) : (ما) ، وفي (ع) : (مع) ، وكلاهما ليسا من حروف العطف ، وعدّ الكوفيون الكوفيون (ليس) من حروف العطف . ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٢٣٢/٣ ، والجنى الداني : ٤٦٢ .

(٢) صحح المصنّف مذهب البصريين في أنّ (الواو) للجمع والإشراك مصرّحاً بمذهب من قال بالترتيب وهو بعض الكوفيين . ينظر : الأصول : ٥٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٣/ ١٢٠٥-١٢٠٦.

(٣) في النسختين : (الاشتراك) ، والصحيح ما أثبتناه .

(٤) وقد اختلف في مسألة بقاء (لكن) عاطفة إن دخلت عليها (الواو) فذهب يونس وابن مالك إلى أنّ (لكن) غير غير عاطفة وأنّ (الواو) عطفت مفرداً على مفرد عند الأول ، وعطفت جملة حذف بعضها على جملة صُرح بجميعها عند الثاني ، والتقدير : ولكن كان رسول الله ، وذهب ابن كيسان وابن عصفور إلى أنّ (لكن) عاطفة و(الواو) زائدة لازمة عند الأول ، وزائدة غير لازمة عند الثاني . ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٢٣٠/٣ ، والارتشاف : ٦٢٩/٢ ، ومغني اللبيب : ٤٢٣/١ ، والهمع : ١٣٧/٢-١٣٨ .

(٥) سورة الأحزاب ، من الآية :(٤) .

(٦) ينظر : المحرر الوجيز: ٧٦/١٢ . وورد توجيه ثانٍ للنصب على أنّ (رسول الله) خبر (كان) المحذوفة ، فيكون من عطف الجمل . ينظر: معاني القرآن – الفرّاء : ٢٣٤/٢ ، وإعراب القرآن : ٦٣٩/٢ ، والتبيان في إعراب القرآن – العكبري : ١٠٥٨/٢ .

وأمّا (**أم**) فهي عديلة الاستفهام عمّا وقع فيه الشّكّ تقول : (أزيدٌ في الدار أمْ عَمْرُو)، وقال الله تعالى: ﴿**أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ**﴾ [١]، وتقول في التسوية بين الشيئين : (سواءٌ عليه أقامَ أم قعدَ)، قال الله تعالى : ﴿**سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ**﴾ [٢].

وأما (**إمّا**) – بكسر الهمزة – فتجري مجرى (**أو**) في الشك وغيره[٣]،إلاّ أنّها تأتي قبل[٤] الاسمين فتؤذن بالشّكّ في أول الكلام ولذلك كرّرت، تقول : (رأيْتُ إمّا زيداً وإمّا عَمْراً)، قال الله تعالى : ﴿**إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا**﴾ [٥] ،بخلاف (**أَمّا**) – بفتح الهمزة – فإنّها وإنْ كانت من حروف حروف العطف فلابد لها من جواب ؛ لما فيها من معنى الشرط، تقول : (أمّا زيدٌ فقائمٌ)، قال الله تعالى: ﴿**وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ** ﴾[٦]، وُإن كرّرت فإنّما هي لعطف كلام على كلام بالواو كقوله تعالى : ﴿**فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ**﴾ [٧].

وعاشر الحروف (**حتّى**)[٨]،وتكون ناصبة تقول:(أكلتُ السّمكةَ حتّى رَأسَها)– بالنصب، وتكون لانتهاء الغاية وغير ذلك كما ذكرناه في مبحث الحروف[٩]من أصول الفقه،والله أعلم.

فرع : لا يعطف اسم على اسم إلاّ إذا اتفقا في الفعل نحو (قامَ زيدٌ وعَمْرُو) ، فإن اختلفا لم يجزِ العطف فلا يقال : (ماتَ زيدٌ والشّمسُ) ؛ إذ [١٠] (الشّمس) لا توصف بـ(الموت).

وكذلك **لا يعطف الفعل على الفعل** إلاّ إذا اتفقا[١] فلا يقال :(قام ويقعد حزيد>). وأما قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [٢]، فـ(الواو) ليست للعطف وإنّما هي (واو الحال)، المعنى : إنّ الذين كفروا فيما مضى وهم الآن يصدّون عن سبيل الله [٣].

---

(١) سورة الدخان ، من الآية (٣٧) .

(٢) سورة البقرة ، من الآية :(٦) . وسقط موضع الشاهد : ﴿ أَمْ لَمْ تنذرْهم ﴾ من : (ع) .

(٣) وهذا الحرف من المختلف في كونه عاطفاً ، فقد نقل عن النحويين إلا سيبويه أنّ (إمّا) ليست من حروف العطف لا الأولى ولا الثانية ، وقيل: إنّ (إمّا) الثانية هي العاطفة . ينظر : الكتاب : ٤٣٥/١ ، والارتشاف: ٦٢٩/٢-٦٣٠ .

(٤) في (ع) : (بعد) ، والصحيح ما أثبت ، ينظر : الأصول : ٥٧/٢ .

(٥) سورة الإنسان ، من الآية :(٣) .

(٦) سورة فصلت ، من الآية :(١٧) .

(٧) من سورة الضحى ، الآيات :(٩-١١) .

(٨) والعطف بـ(حتى) عند البصريين قليل ، والكوفيون ينكرونه . ينظر : المقتضب : ٢٩/٢ ، ومغني اللبيب: ١٢٨/١ ، والتصريح : ١٤١/٢ .

(٩) أشار المصنف إلى أحد معاني (حتى) وقد تأتي للتعليل ، وبمعنى (إلاّ) في الاستثناء . ينظر : مغني اللبيب : ١٠٨/١ ، شرح المفصل : ٤٦٨/٤ .

(١٠) في (ع) : (إذا) ، والصحيح ما أثبت .

قالوا : **ولا يجوز عطف الفعل على الاسم** ، وأمّا قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [٤]،فتقديره : صافاتٍ وقابضاتٍ[٥] ؛ لأنّ الفعل المستقبل يضارع اسم الفاعل في المعنى لاشتراكهما في الحال[٦]، ولذلك سمّي مضارعاً ، يعني : مشابهاً ، فتقول : (رأيْتُ زيداً يصلي)، و(رأيْتُ زيداً مُصَلياً)، بمعنىً واحد ، والله أعلم.

البابُ السادس : في بيان الأربعة أبوابٍ الخارجة عن الإعراب

وهي بابُ العددِ وبابُ الجمعِ وبابُ التصغيرِ وبابُ النسبِ

وقد ذكرناها في أربعةِ فصولٍ :

الفصل الأول : في بيان العدد

اعلم أنّ العددَ أربعةُ مراتِبَ : آحاد وعشرات ومئات وألوف، وما جاوزها فهو مكرّر، والآحادُ ما دونَ العشرةِ عندهم، وعددُ المذكّر يكون بالهاء من الثلاثةِ إلى العشرةِ ، وعدد المؤنث يكون بغير الهاء من الثلاثة إلى العشرة [٧]،فيقال : (ثلاثةُ رِجالٍ) و(خمسُ نسوةٍ) و(عشرةُ أثوابٍ)،قال الله تعالى : ﴿ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾[٨]. وأمّا من الثلاثةِ إلى العشرةِ [٩] فيضافُ إلى جمعِ القلَّةِ،نحو: (أفْعُل) < و(أفْعَال)> و(أفْعلَة) ثم (فِعْلة) ، فتزن الجميع بهذا الميزان، تقول : (خمسةُ أكْلُبٍ) و(ثلاثةُ أجْمَالٍ) و(سبعةُ أرْغِفةٍ)، و(عشرةُ صِبْيَةٍ).

---

(١) وأراد المصنّف اتفاق الفعلين في الزمان ، فلا يعطف ماضٍ على مضارع ولا العكس ، وهو مذهب بعض النحويين . ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٢٧٠/٣ ، وشرح الرضي : ٣٥٤/٢ .

(٢) سورة الحج ، من الآية :(٢٥) .

(٣) هذا اختيار المصنّف ، وقيل : إنّ (الواو) في الآية زائدة و(يصدون) خبر (إنّ) . ينظر :إعراب القرآن : ٢/ ٣٩٦ ، والمحرر الوجيز: ١٠ / ٢٥٤ ، والبحر المحيط : ٣٣٦/٦ ، وإرشاد العقل السليم : ٣٧٧/٤.

(٤) سورة الملك ، من الآية :(١٩) .

(٥) ينظر : المحرر الوجيز : ١٦/١٥ ، والبحر المحيط : ٢٩٧/٨ .

(٦) وهذا رأي النحاة ، ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٢٧١/٣-١٢٧٢ ، وشرح الرضي : ٣٥٣/٢ .

(٧) واختلف في سبب ذلك ، ومن الأقوال أنّ العدد كلّه مؤنث فما كان فيه بالتاء التي للتأنيث فهو بمنزلة مؤنث فيه علامة التأنيث ، وما كان منه بغير تاء فهو بمنزلة مؤنث لا علامة فيه للتأنيث ، ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٣/٢ .

(٨) سورة : الحاقة ، الآية : (٧).

(٩) في النسختين : (من العشرة إلى الألف) ، والصحيح ما أثبتناه ، ينظر: الكتاب ٢٠٦/١ ، ٥٥٧/٣ ، و شرح الكافية الشافية : ١٦٦٣/٣ .

واعلم أنّ (الواحد) و(الاثنين) [١] لا يُضافان الى المعدود [٢]، ولكن يُجعلان صفةً فتقول فتقول في المذكّر : (جاءَني رجلٌ واحدٌ ورجُلان اثنان)،وفي المؤنثِ: (امرأة [واحدة] [٣] وامرأتان وامرأتان اثنتان). وأمّا ما فوق العشرة إلى تسعة عشر [٤] فتجعل العددين اسماً واحداً وتبنيهما على الفتح في كلِّ حالٍ إلاّ [٥] اثني عشر رجلاً فإنّ (اثني) تختلف للزوم التثنية له، تقول : (أحدَ عشرَ رجلاً). وإذا عددت المذكّر ألحقت (الهاء) بأولِ العدد وأسقطتها من الثاني فتقول : (ثلاثة عشر رجلاً) و(خمسة عشر غلاماً) و(تسعة عشر ثوباً)، وان عددت المؤنث أسقطت (الهاء) من الأول وألحقتها بالثاني على عكس المذكّر فتقول : (ثلاث [٦] عشرة امرأة) و(خمس[٧] و(خمس[٧] عشرة جارية) و(تسع عشرة نسوة)، فإذا بلغت العشرين استوى المذكّر والمؤنث في العقود نحو : (عشرونَ رَجُلاً) و(عشرونَ امرأةً) وكذلك ثلاثون وأربعون إلى المائةِ.

فرع : إذا جاوز العدد العشرة إلى المائةِ يُوحّد المعدود ويُنصِب على التمييز نحو : (أحدَ عشرَ كوكباً) و(خمسونَ رَجُلاً) و(تسعونَ نعجةً)، وأمّا قوله تعالى:﴿ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [٨] فـ(أسباطاً) بدل من (اثنتي) أو عطف بيان [٩]. فإذا بلغ العددُ مائة أضيف إلى واحدٍ كان شائعاً في الجنس، كقولك : (مائةُ دِرْهَمٍ) وكذلك: (مائتا [١٠] دِرْهَمٍ) وثلاثمائة إلى تسعمائة فلا يُقال : ثلاثة مائة ؛ لأن المائة مؤنثة. فإذا بلغ العددُ الألف إلى العشرةِ آلاف حكمت عليه حكم الواحدِ المذكّرِ فتقول: (ثلاثة آلاف) و(أربعة آلاف) إلى عشرةِ آلاف، كما يُقال : (ثلاث مائة) [١١]، والله أعلمُ.

---

(١) في النسختين : (الاثنان) ، خطأ ، والصحيح ما أثبتناه .

(٢) وسبب ذلك أنّ ذكر المعدود يغني عن ذكر العدد ، فلو ذُكر العدد مع المعدود لكان عيّاً . ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٢٩/٢ .

(٣) [٠٠٠] زيادة يقتضيها السياق .

(٤) في النسختين : (وأمّا العشرات فما فوقها إلى المائة) ، خطأ ، والصواب ما أثبتناه ؛ لأنّ الحكم خاص بالأعداد المركبة من (١١ –١٩) ، فالنيّف يبنى مع العقد لتضمنه معنى الحرف ، ينظر : الكتاب :٥٥٧/٣ : والمقتضب :١٦١/٢ ، وشرح جمل الزجاجي : ٣٣/٢ .

(٥) في (م): (إلى) ، خطأ ، وما أثبتناه من : (ع) .

(٦) في (م) : (ثلاثة) ، خطأ .

(٧) في (م) : (خمسة عشر) ، خطأ .

(٨) سورة الأعراف ، الآية : ١٦٠ .

(٩) والتقدير : (اثني عشرة أمة فرقة أسباطاً) فلا يكون (أسباطا) تمييزاً ؛ لأنّه جمع وتمييز ما عدا العشرة يكون يكون مفرداً ، ينظر : إعراب القرآن :١٥٦/٢ ، والبحر المحيط : ٤/ ٤٠٥ .

(١٠) في (ع) : (مائتي) ، خطأ .

(١١) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٣٦/٢ .

الفصل الثاني : في بيان الجمع

اعلم أنّ جميعَ الأسماءِ على ثلاثةِ أضرُبٍ، أحدها : بزيادة الحروف مثل : (رَجُل ورِجَال) و(جَمَل [١] وأجْمَال) و(مُسْلِم ومُسْلِمِين). الثاني : بنقصان الحروف مثل : (كِتاب وكُتُب) وكُتُب) و(رَاكِب ورَكْب) و(صُورة وصُوَر) و(نَخْلَة ونَخْل) و(ثَمَرة وثَمْر) و(نَمْلَة ونَمْل). والفرق بين الواحدِ والجمعِ ثبوتُ تاءِ التأنيثِ وحذفها. الثالث : بتغيير الحركة، مثل : (جُوالِق وجَوَالِق) [٢]، الواحدُ مضموم والجمع مفتوح.

واعلم أنّ كلَّ جمعٍ لم يسلم فيه بناءُ واحدِه يسمّى جمع التكسير، نحو : (رَجُل ورِجَال) و(بيت وأبيات).

فرع : أبنية الجموعِ القليلةِ على أربعةِ أقسامٍ :

الأول:(أفْعُـل) [٣]، وهـي جمـعُ (فَعْـل) [٤] و(فِعَـال) تقول:(كَلْـبٌ وأكْلُـب) [٥] و(ذِرَاع وأذرُع). **القسم الثاني:(أفْعَال)**،جمعُ (فَعَلٌ) و(فَعِلٌ) [٦] و(فَعُلٌ) و(فِعَلٌ) نحو:(جَمَلٌ وأجْمَالٌ)، و(فَخِذٌ وأفْخَاذ) و(عَضُد وأعْضَاد) و(عِنَب وأعْنَاب).**القسم الثالث :(أفْعِلَة)** [٧]، وهي جمع (فَعَال) و(فُعَال) و(فِعَال) و(فَعِيل)، تقول:(مَتاع وأمْتِعَة) و(غُرَاب أغْرِبَة) و(مِثَال وأمْثِلَة) [٨] و(رَغِيف وأرْغِفة). **الرابع:(فِعْلَة)** ، جمع(فُعَال) و(فَعِيل) نحو:(غُلام وغِلْمَة) و(صَبِيّ وصِبْيَة). فهذهِ أبنيةُ جموعِ القلّةِ من الثلاثةِ إلى العشرةِ ،تقول:(رأيتُ ثلاثةَ أكلبٍ وأربعةَ أجمالٍ وعشرةَ أغربة وعشرة صبية.

وأمّا أبنيةُ الجموعِ الكثيرةِ فهي ثمانيةُ أقسامٍ [٩] :

---

(١) في (م) : (جمال) .

(٢) والجُوَالِق والجُوَالَق، بكسر اللام وفتحها ، وعاء من الأوعية ، معرّب والجمع (جوالق وجواليق) ، ينظر: المعرّب من كلام العرب – الجواليقي : ٢٥١ ، ولسان العرب(جلق) :١٠ /٣٦ .

(٣) في (ع) : (أفعل وفعايل) .

(٤) والغالب أن يجمع (فَعْل) على (أفْعُل) بشرط ألاّ يكون أجوف واوياً أو يائياً فإن كان كذلك ، فالغالب في قلته قلته (أفْعَال) ك(ثوب وأثواب) . ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : ٩٠/٢ ، وشرح الأشموني : ٩٢٥/٤ .

(٥) في (م) : (أكلب وأكالب) ، وفي (ع) : (كلب وأكالِب) ، والصحيح ما أثبتناه ؛ لتوافقه مع ما ذكره المصنّف المصنّف من أنّ (أفْعُل) هو جمع (فَعْلٌ) .

(٦) في (م) : (جمع فَعُل وفِعَال) ، وما أثبتناه من : (ع) ، وهو الصواب .

(٧) في (م) : (أفْعَال) ، تحريف .

(٨) في (م) : (أمْتَاع وأمْتِعَة ... وأمثال وأمْثِلَة) .

(٩) استقرى العلماء أوزان جمع الكثرة فحصروها في ثلاثة وعشرين وزناً قياسياً مطردة ، وحصرها المصنّف في ثمانية أوزان فقط ، ينظر : شرح المفصل : ٩/٥-١٠ وشرح الشافية :٩١/٢ ، والتصريح على التوضيح :

الأول : (فُعُـول) ، وهـو جمـعُ (فَعْـل) و(فَعَـل) و(فَعِـل)، مثالـه : (قَلْـبٌ وقُلُـوب) و(أَسَـد وأُسُود) و(نَمِر ونُمُور). **الثاني : (فِعَال)** ، جَمعُ (فَعَل) [1] و(فَعُل) [2] و(فَعْل) ونحو ذلك، مثاله : (جَمَل وجِمَال) و(ضَبُع وضِبَاع) [3] و(بَحْر وبِحَار). **الثالث : (فُعُل)** ، جمعُ (فَعِيْل) و(فَعِيْلَة) و(فَعُول) نحو : (نَذِيْر ونُذُر) و(صَحِيْفَة وصُحُف) و(رَسُول ورُسُل).**الرابع : (فُ◌ِعَل)** ، – بكسر الفاءِ وضَمِّها – نحو : (نِقْمَة ونِقَم) و(مِحْنة ومِحَن) و(غُرْفَة وغُرَف) و(كُبْرَى وكُبَر) قال الله تعالى : ﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ﴾ [4]. **الخامس : (فُعْل)** ، جمعُ (أَحْمَر وحَمْراء) و(أَصْفَر وصَفْراء) ، <تقول في جمع ذلك : حُمْر وصُفْر> [5]. **السادس : (فُ◌ِعلان)** ، – بضمِّ الفاءِ وبكسرها – جمعُ (فَعَل) [وفُعُل وفُعَال وفَعِيل] [6] نحو: (خُلْقَان) و(جُدْرَان) و(غِلْمَان) و(صِبْيَان). **السابع : ما يكون بالتاء** ، تقول في جمعِ (شَجَرة) : (شَجَرات) وفي جمعِ (جفْنَة : جَفَنَات) وفي جمعِ (رَوْضَة : رَوْضَات) و(صَحْفَة : صَحْفات) [7] و(سُرَادُقَات) و(رَمَضَانات) و(سُؤَالات) و(جَمَادات). وتقول أيضاً في جمعِ (صَحِيْفَة : صَحَائِف) وفي (رِسَالة :رَسَائِل) وفي جمعِ (مِئْزَر : مَآزِر) وفي جمعِ (مِلْحَفَة : مَلاحف) وفي جمعِ (الضِّفْدَع: ضَفادِع) وفي جمعِ (الخُنْفَسَاء : خَنَافِس). **الثامن : (فَواعِل)** ، جمع (فَاعِل)، تقول : (ناظِر ونَوَاظِر) و(حاجِز وحَوَاجِز).

خاتمة في جموعِ الصفاتِ :

الفاعلُ يجمَعُ على الفاعلين – في الأغلب – و(الفُعّال) و(الفَعَلَة)، تقول : (كافِر وكافِرُون وكُفَّار وكَفَرَة)، والله أعلم.

٣٠٠/٢ ، وجمع التكسير في لسان العرب ، رسالة ماجستير للطالب: قحطان عبد الستار عارف : ٣١–٣٣ .

(١) في (م) : (أفْعَل) ، والصواب ما أثبتناه من : (ع) بدلالة التمثيل .

(٢) الضبط في النسختين : (فعِل) ، والصحيح ما أثبتناه .

(٣) في (م) : (صِبْغ وأصْبَاغ) ، والصحيح ما أثبتناه ، وفي اللسان(ضبع) : ٢١٧/٨ "والضَّبُعُ والضَّبْعُ ضربٌ من السِّباع أنثى ، والجمعُ : أضبُع وضِبَاعٌ وضُبْعٌ وضَبْعَاتٌ ومَضْبَعَةٌ" .

(٤) سورة المدثر ، الآية : (٣٥) .

(٥) <٠٠٠> سقط من (م) ، ويجمع (أحمر) على (حُمْران) ، وقيل : ان (حُمْران) جمع (حُمْر) لا جمع مفرد، ينظر : معجم متن اللغة : ١٦٠/٢ ، والتصريح على التوضيح : ٣١٢/٢ .

(٦) [٠٠٠] الزيادة يقتضيها السياق ، فوزن (فَعَل) بضبط الناسخ لا يصدق على جميع الجموع التي ذكرها المصنف وانما يقتصر على (خُلْقان) الذي مفرده (خَلَق) ، يقال : شيء خلق ، أي : بالٍ ، أما لفظ (جُدْران) فهو جمع (جُدُر) على وزن (فُعُل) مفرده جدار ، ولفظ (غلمان) جمع (غُلام) على وزن (فُعَال)، ولفظ (صِبْيان) هو جمع (صبيّ) الذي على وزن (فَعِيل) ، وألف الجمع منقلبة عن واو فأصله (صِبْوان) . ينظر : المحكم والمحيط الأعظم – ابن سيده (خلق) : ٣٨٩/٤ ، والصحاح(جدر) : ٦٠٩/٢ ، والتهذيب (صبا) ٢٥٦/١٢ والصحاح (صبو) : ٢٣٩٨/٦ .

(٧) والصَّحْفَة : شبه قصعة متسعة عريضة تشبع خمسة رجال ، ينظر : اللسان (صحف) :١٨٧/٩ .

الفصل الثالث : في بيان التصغير

وأبنيةُ التصغير ثلاثةٌ :(فُعَيْل) نحو :(فُلَيْس) و(فُعَيْعَل) نحو :(دُرَيْهِم) و(فُعَيْعِيْل) نحو : (دُنَيْنِيْر). وتصغيرُ الأسماءِ على خمسةِ أنواعٍ : تصغير الثلاثي وتصغير الرُّباعي وتصغير الخماسي وتصغير المبهمات وتصغير جمع التكسير.

النوعُ الأول : تصغير الثلاثي ، نحو : (عَبْد وعُبَيْد) و(قمر وقُمَيْر) وفي (فتى : فُتَيّ) وفي (ظَبْيٌ : ظُبَيّ) وفي (جَدِي : جُدَيّ) ، وإذا كان الاسمُ مؤنثاً على أكثر من ثلاثة أحرف لم تدخل (الهاء) في التصغير، فلا يُقال في (عَقْرَب) : (عُقيربَة) وإنّما يُقال : (عُقَيْرِب) [١].

الثاني : تصغير الرباعي، تقول في (جَعْفَر : جُعَيْفِر) وفي (فُلْفُل : فُلَيْفِل).

النوعُ الثالث : تصغير الخماسي ، [فما فوقه] [٢]، نحو : قولك في (سَفَرْجَل : سُفَيْرِج) بحذف آخرِهِ [٣]، وفي (مِصْبَاح : مُصَيْبِيْح) وفي (قِنْديل : قُنَيْدِيْل) وفي (عُصْفُور : عُصَيْفِيْر) وفي (سِكِّيْن : سُكَيْكِيْن) وفي (سُلْطَان : سُلَيْطِيْن) وفي (حضرموت : حُضَيْرَموت) وفي (بَعْلَبك : بُعَيْلِبَك)[٤] ونحو ذلك. الرابع : تصغير المبهمات [٥]، تقول في : (ذا وهذا) : (ذَيَّا وهَذَيّا) للمذكّر للمذكّر وللمؤنّث : (تَيّا وهاتَيّا) وفي التثنية:(هاذيَّانِ وهاتَيّانِ) وقس على ذلك.ولا تصغّر المضمرات من الأسماءِ البتة نحو: (أنت) و(هو) و(أمسِ) و(غداً) و(البارحة) و(عِنْد) و(أين) و(متى) و(كيف) وأسماءُ أيّام الاسبوعِ، وشهورُ السنةِ لا يصغّر شيءٌ منها[٦] ، والله أعلم.

النوعُ الخامس : تصغير جموع التكسير ، نحو : (كِلاب) و(جِمَال) فتقول : (أُجَيْمِل) و(أُكَيْلِب) [وتقول][٧] في تصغير (مَسَاجِد) و(مَصَابيحْ) : (مُسَيْجِدَات) و(مُصَيْبِحات)[٨]، وفي تصغير (السنين) و(الأرضين) : (سُنَيَّات) و(أَرَيْضَات)[١].

---

(١) لأنّ الحرف الرابع ينزل منزلة علم التأنيث ؛ لطول الاسم به ، ينظر : شرح المفصل :١٢٨/٥ ، وشرح الشافية :٢٣٨/١-٢٣٩ .

(٢) [٠٠٠] زيادة يقتضيها تمثيل المصنف .

(٣) وهو رأي البصريين ، أمّا الكوفيون فقد أجازوا تصغير الخماسي دون أن يحذف منه شيء فتقول في (سَفرجَل : سُفَيْرِجَل) سُفَيْرِجَل) ، بكسر ما قبل الآخر ، وأجاز ذلك بعضهم بشرط أن يسكّن ما قبل الآخر فتقول : (سُفَيْرِجْل) حتى يصير على وزن (قُنَيْدِيْل) . ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٢٩٥/٢-٢٩٦ ، وشرح الشافية : ٢٠٢/١ -٢٠٣ .

(٤) يصغّر صدر المركب ؛ لأنّه بمنزلة المضاف وعجزه بمنزلة المضاف إليه . ينظر : الكتاب : ٤٧٥/٣ ، وشرح الشافية : ٢٧٣/١ .

(٥) والمبهمات تشمل أسماء الإشارة والأسماء الموصولة كـ (الذي والتي واللائي) ، وحقّ هذهِ الأسماء ألاّتصغّر ؛ لغلبة شبهها بالحرف ، إلاّ أنّه لمّا تصرّفت تصرّف الأسماء المتمكنة فوصفت ووصف بها وثنّيت وجمعت جاز تصغيرها بترك أول الحرف على حركته وإلحاق ياء التصغير ثالثة وزيادة ألف في آخره ، ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٩٢٤/٤ ، وشرح جمل الزجاجي : ١٠٦/٢ ، وشرح الشافية : ٢٨٤/١ .

(٦) ينظر : الكتاب :٤٧٨/٣ -٤٨١ ، وذهب الكوفيون والمازني والجرمي الى جواز تصغير أيام الأسبوع وأسماء الشهور . ينظر : شرح المفصّل : ١٣٩/٥ ، وشرح الشافية : ٢٩٣/١ .

(٧) [٠٠٠] زيادة يقتضيها السياق .

(٨) اكتفى المصنّف بذكر أمثلة لجمع الكثرة ، وحقّه الاّ يصغّر على لفظه ؛ لوجود التناقض بين دلالته ودلالة التصغير على التقليل ، وقد ارتضى الصرفيون تصغيره بإحدى الطريقتين وتابعهم المصنّف ، الأولى : إن

الفصل الرابع : في بيان النسب [٢]

إذا نَسَبْتَ شيئاً إلى شيء زدتَ في آخِره ياءً مثقّلاً [٣]. والنسب على وجهين:مسموع ومقيس، **فالمسموع** [٤] ، نحو قولهم في النسبة إلى (العالية [٥] : عَلَويّ) وإلى السُفلى : سَفْلِويّ> [٦]وإلى (الشتاء : شَتَوِيّ) [٧] وإلى (الروح : رَوْحانِيّ) [٨] وإلى (الربّ : رَبّانيّ) وإلى (اللّحية : لَحْيَانِيّ) [٩] وإلى (الرَيّ : رَازِيّ) [١٠] وإلى (الطَيء : طَائِيّ) وإلى (اليَمَن : يَمَاني) بغير

كان له جمع قلّة من لفظه فيردّ إليه ويصغّر على لفظه ، وقد مثّل لذلك بنحو : (كِلاب) فجمع القلّة (أكلُب)، والثانية : أن يردّ إلى الواحد ثمّ يصغّر الواحد ويجمع إمّا بالواو والنون إن كان لمذكّر عاقل ، أو بالألف والتاء إن كان لمؤنّث أو لغير عاقل ، وقد مثّل لذلك بنحو : (مساجد) . ينظر : الكتاب : ٣/٤٩٠-٤٩٢ ، وشرح الشافية : ١/٢٦٥-٢٦٧ ، وشرح الكافية الشافية : ٤/١٩١٦ ، ١٩١٨ .

(١) وسبب تصغير (السنين والأرضين) بالصورة المذكورة يعود إلى أنّ (الياء والنون) عوض عن (اللام) المحذوفة في (سنة) ، و(التاء) المقدّرة في (أرض) ، فعند التصغير يردّ المحذوف ويجمعان على القياس بـ(الألف والتاء) . تنظر : المصادر السابقة نفسها .

(٢) وسمّاه سيبويه باب الإضافة أيضاً ، ينظر : الكتاب : ٣/٣٣٥ ، وشرح جمل الزجاجي : ٢/٣٠٩ .

(٣) ومكسوراً ما قبله ، قال ابن الحاجب في الأمالي النحوية : ٤/١١٩ : "لمّا قصدوا الى معنى النسب إلى الاسم ولم يكن بدّ من زيادة تدلّ عليه ، وأكثر الزيادات لحروف المدّ واللين فكانت أولى واختصت الياء ؛ لأنّ الواو مستثقلة والألف لا يمكن تشديدها فتلبس بما في آخرهِ ألف لا للنسب" .

(٤) ويعدّه النحويون من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه ، ينظر : الكتاب : ٣/٣٣٥-٣٣٦ ، وشرح جمل الزجاجي : ٢/٣٢٢-٣٢٣ ، وشرح الشافية : ٢/٨١-٨٤ .

(٥) في (م) : (الغاية) ، و الصواب ما أثبتناه من : (ع) ، و(العالية) : اسم لكلّ ما كان من جهة نجد من المدينة إلى تهامة . ينظر : معجم البلدان – ياقوت الحموي : ٤/٧١ ، والقياس فيه : (عالِيّ) أو(عالَوِيّ)، ينظر : المخصص – ابن سيده : ٢/ ٢٣٩ ، وشرح جمل الزجاجي : ٢/٣٢٣ .

(٦) <٠٠٠> سقط من (م) .

(٧) ذكر ابن سيده في المخصص :١٠/٢٤٠ أنّ هذهِ النسبة قياسية مطّردة لا شذوذ فيها ؛ بحجة أنّ (شتاء) جمع (شِتْوة) فلّما نسب إليه رُدّ إلى واحده، وهذا خلاف الجمهور، ونسب ابن الحاجب في شرح الشافية : ٢/٨٢ القول بالقياس إلى المبرّد وأبي بكر الزبيدي ولم نقف على قولهما في مصنّفاتهما ، وينظر: همع الهوامع : ٢/١٩٨ .

(٨) في (ع) : (الزوج : زوجاني) ، والأرجح ما أثبتناه ؛ لتوارده في المصنفات ، فالروحاني يطلق على كل شيء فيه الرّوح من الناس والدواب والجن ، ينظر : الكتاب : ٣/٣٣٨ ، والمخصص : ١٠/ ٢٤١ ، وشرح جمل الزجاجي : ٢/٣٢٣ .

(٩) في (ع) :(لحيان) ، ويطلق (اللحيانيّ) على طويل اللّحية. ينظر :لسان العرب (لحا) : ١٥/٢٤٣ .

(١٠) في النسختين : (الراز) ، وما أثبتناه هو الصواب ، جاء في لسان العرب : ٥/ ٣٥٨ : " وإذا نسبوا إلى (الريّ) قالوا : (رازي) " و(الريّ) من أقاليم بلاد فارس . ينظر : معجم البلدان : ٣/١١٦-١٢٢ .

بغير تشديد [1]. وأمّا **القياس** ، فكقولهم في النسبة إلى (زَيْد : زَيْدِيّ) وإلى (خَالد : خَالِدِيّ) وإلى (أَسَد : أَسَدِيّ) وفي النسبة إلى (الثَّمَر : ثمرِيّ) [2] و(الشّعر : شَعرِيّ) وإلى (ثَعْلَب : ثَعْلَبِيّ)، وتقول في النسبة إلى (حَنيْفَة ورَبيْعَة) : (حَنَفِيّ [3] ورَبَعِيّ) وإلى (جُهَيْنَة : جُهَنِيّ) [4] وتقول في النسبة إلى (الرَّحَا : رَحَوِيّ) وإلى (القَفَا : قَفَوِيّ)، وتقول في النسبة إلى (عيسى : عيسَوِيّ) وإلى (موسى : مُوسَوِيّ) وإلى (الدّنيا : دُنْيَوِيّ) وتقول في النسبة إلى (طَلْحَة : طَلْحِيّ) وإلى (الكوفة : كُوفِيّ) وإلى (البَصْرة : بَصْرِيّ) وتقول في (عماد الدّين وفخر الدّين وتاج الملك) : (عِمَادِيّ فَخْرِيّ وتاجيّ)، وتقول في النسبة إلى (أبي بكر : بَكْرِيّ) وإلى (ابن الزّبير : زُبَيْرِيّ) وإلى (حَضْرَموت : حَضْرَمِيّ) [5]، والله تعالى أعلم.

---

(١) وذلك بإلحاق ألف عوضاً عن إحدى الياءين ، ومن العرب من قال (يمانيّ) ، بالتشديد ينظر : الكتاب : ٣٣٧/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٩٥٩/٤ ، وارتشاف الضرب : ٢٩٢/١ .

(٢) في (ع) : (ثميري) .

(٣) في (م) : (حَنيْفِيّ ورَبيْعِيّ) – باثبات الياء – وما أثبتناه هو القياس ، فما كان على وزن (فَعيْلَة) ينسب اليه اليه على وزن (فَعَليّ) – بفتح العين وحذف الياء والتاء – بشرط صحّة العين وعدم تضعيفها ، ينظر : شرح الشافية : ٢٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٩٤٤/٤ ..

(٤) في (م) : (جُهَيْنِيّ) – باثبات الياء – وما أثبتناه هو القياس ، فما كان على وزن (فُعَيْلَة) ينسب اليه على وزن (فُعَليّ) – بحذف الياء والتاء – بشرط عدم تضعيف العين ، ينظر: المصدرين السابقين، وجهينة من قبائل الحجاز العظيمة ، وهي أيضاً من قبائل مصر تقطن الشرقية والقليوبية وقنا ، ينظر : معجم قبائل العرب القديمة والحديثة – عمر رضا كحالة : ١/ ٢١٤ ، ٢١٥ .

(٥) قوله : (حَضْرَميّ) يُعدّ شاذاً ، وهو مقصور على السماع خلافاً لما صرّح به المصنّف ، ووجهه أنّه بُني من من جزئي المركّب اسم على (فَعْلَل) ونُسِبَ إليه ، وقياسه أن يُقال : (حَضْريّ) بحذف عجز المركب ، والنسب إلى صدره . ينظر : الكتاب : ٣٧٤/٣ ، والتكملة : ٢٥٣ ، وشرح الشافية : ٧١/٢-٧٤ ، ٣٢٣، وارتشاف الضرب : ٢٧٩/١ ، وشرح الاشموني : ١٩٠/٤ .

خاتمة الكتاب

وهي تجمع جميع ما في الكتاب؛ لأنّه كلّه يرجع إليها لمن حسن تأمله. اعلم يا أخي أنّ كلام العرب كلّه يدور على ثلاثة أقطاب، وهي : **الفاعلية والمفعولية والإضافة**، ورتبة الفاعل التقديم،ورتبة المفعول التأخير، والمضاف يكون بينهما، واستحق الفاعل الضمة ؛ لأنّها أخت الواو وهي من الشفة، واستحق المضاف الكسرة ؛ لأنّها أخت الياء وهي من وسط الحلق، واستحق المفعول الفتحة ؛ لأنّها أخت الألف وهي من أقصى الحلق، مثال كون المضاف واسطة : (ضربَ غلامُ زيدٍ جاريةَ بكرٍ). والله تعالى أعلم.

القطب الأول : الفاعلية، وكلّ مرفوع عائد إليها إمّا لكونه فاعلاً أو مشابهاً للفاعل، **والفاعل هو** : كلّ اسم اسند إليه الفعل نحو قولك : (قامَ زيدٌ) و(طابَ الخبزُ) و(لم يقمْ عمرُو)، ودخل في ذلك **مفعول ما لم يسمّ فاعله**؛ لأنّه أقيم مقام الفاعل، ولذلك ارتفع كما يرتفع الفاعل، كقولك: (ضُرِبَ عمرُو) و(سِيقَ البعيرُ) ، ونحوهما، ودخل في ذلك أيضاً **خبر المبتدأ**؛ < لأنّه خبر عنه كالفاعل >[1]، نحو (قامَ زيدٌ) و(خرجَ عمرُو)، إلاّ أنّ خبر المبتدأ يكون بعده عكس الفاعل، فنقول: (زيدٌ قائمٌ) و(عمرُو خارجٌ). ودخل فيه أيضاً **اسم (كان وأخواتها)**، نحو قولك: (كانَ زيدٌ قائماً)، يعني فيما مضى، فأقيمت (كان) مقام قولك : (فيما مضى)، فأعملت عمل الأفعال، فرفع المبتدأ بها، ونصب الخبر، فقيل : (كانَ زيدٌ قائماً)، كما قيل :(ضربَ زيدٌ عَمْراً) ؛ لأنّها فعل <مثل>[2] (ضربَ) وإن كانت (كانَ) تدلّ على الزمان دون المعنى و(ضربَ) يدلّ على المعنى والزمان معاً. ودخل في ذلك أيضاً **خبر (إنّ وأخواتها)** نحو : (إنّ زيداً قائمٌ) ؛ لأنّ الاسم يشبه المفعول ، والخبر الفاعل، وقال بعضهم غير ذلك ، انتهى.

القطب الثاني : المفعولية، وكلّ منصوب عائد إليها، إمّا لكونه مفعولاً أو مشابهاً للمفعول أو مشابهاً[3] للمشابه للمفعول، فأمّا **المفعول** فيكون على خمسة أقسام :

الأول : مفعولٌ به، وهو ما وقع الفعل به، المسند إلى الفاعل، نحو : (ضربتُ زيداً).

---

(١) <...> سقط من :(ع) ، وفيه : " ودخل في ذلك أيضاً خبر المبتدأ يكون بعده عكس الفاعل ، نحو : (قام زيدٌ) و(خرج عمرُو) " .

(٢) <...> سقط من: (م) .

(٣) في (ع) : (مشابهة للمشابهة للمفعول) ، والصحيح ما أثبت .

الثاني : مفعولٌ فيه، وهو ما وقع فيه[١] الفعل، ويسمّى **ظرفاً**، نحو : (سِرتُ اليومَ) و(جلستُ عندكَ)، وهو منصوبٌ **بنزع الخافض**[٢].

الثالث : مفعول له، وهو ما وقع الفعل لأجله ولسببه[٣]، نحو قولك : (جئتك ابتغاءَ الخيرِ) و(هربتُ خوفَ الأسدِ).

الرابع : مفعولٌ معه، وهو ما اجتمع مع الفاعل على الفعل، نحو قولك : (استوى الماء والخشبة).

الخامس : مفعولٌ مطلق[٤]، وهو المصدر، ويسمّى مصدراً مطلقاً ؛ لأنّه هو المفعول الحقيقي الذي أحدثه الفاعل وأوجده بعينه، كالماء الذي يصدر عنه الإبل.

ومن المنصوب العائد إلى المفعولية **التعجب**، كقولك : (ما أحسنَ زيداً)، ففي(أحسن) ضمير يعود إلى (ما) ، ومحل (ما) مرفوع بالابتداء. ومنه أيضاً **المنادى**، نحو : (يا عبدَ اللهِ) و(يا رجلاً عاقلاً) ، وهما منصوبان بفعلٍ مضمر يقوم مقامه ، التقدير : أنادي عبد الله، وأدعو رجلاً عاقلاً، وما كان من المنادى مفرد[٥]، فمبني على الضم، نحو:(يا زيدُ)، وبيانه أنّ حقّ المنادى أن يكون ضميراً كالمخاطب، فقولك[٦] : (يا زيدُ)، تقديره : (ياك)، فلمّا وضع الاسم المتمكن موضع (الكاف) بني على الضم، نظيره حروف الغاية، نحو قولك: (من قبلُ) و(من بعدُ). ومنه أيضاً **الإغراء والتحذير**، نحو قولك لرجلٍ[٧] : (الطريقَ الطريقَ)، (الأسدَ الأسدَ)، ومنه قوله تعالى : " ناقةَ اللهِ وسقياها "[٨] ، تقدير ذلك : خلِّ الطريقَ، واحذر الأسدَ، واحذروا ناقةَ اللهِ وسقياها. ومنه أيضاً **الاستثناء**، نحو : (جاءَ القومُ إلاّ زيداً)، أي : أستثني زيداً، فهو ملحق بالتمييز ؛ لأنّك أخرجته من القوم وصار بالاستثناء مميّزاً[٩] عنهم ، وأمّا المشابه للمفعول **فخبر (كان وأخواتها)،واسم (إنّ وأخواتها)**، كما مرّ. ومنه **التمييز** كقولك : (فلانٌ أحسنُ الناسِ

---

(١) في (ع) : (الفعل فيه) .

(٢) في (ع) : الخافظ ، والصحيح ما أثبت ، أي : يكون منتصباً على تقدير (في) . ينظر : شرح المفصّل : ٤١/٢ ، والارتشاف : ٢٢/٢ .

(٣) في :(بسببه) .

(٤) في : (مطلقاً) .

(٥) في : (م) : (مفرداً) ، خطأ نحوي ، والصحيح ما أثبت .

(٦) في : (م) : (فقيل) .

(٧) في : (ع) : (الرجل) ، والصحيح ما أثبت.

(٨) سورة الشمس ، من الآية : (١٣) .

(٩) في : (م) : (ضميراً) ، وفي (ع) : (مميّزٌ) ، والصحيح ما أثبت .

وجهاً)، فـ(الوجه) مشابه[١] للمفعول، وكذلك نحو : (عشرون درهماً) مشابه لل(ضاربين زيداً) ، ويقال للتمييز مفعول فيه[٢]. ومنه أيضاً **الحال**، نحو قولك: (جئتُ راكباً) < فإنّه >[٣] مشابهاً للمفعول فيه ؛ من أجل أنّ المختار في الظروف الفتح، لكن لا يخفى أنّ الحال أضعف نصباً من المفعول ؛ لأنّ العامل فيها الفعل الذي لا يتعدّى إلى مفعولية، ويقال للحال مفعولا عليه، وأمّا المشابه للمشابه[٤] للمفعول فكقولك في نفي النكرة[٥]: (لا رجلَ في الدار)، العامل في (الرجل) (لا) وهي ملحقة بـ(إنّ) ؛ لأنّها نقيضها[٦] ؛ وذلك لأنّ حرف (لا) يقتضي النفي، وحرف (إنّ) يقتضي الاثبات، فوجب أن تنصب الأسماء كما تنصبها، وإنّما بني الاسم مع (لا) ؛ لأنّه جواب لقول القائل : (هل من رجلٍ في الدارِ؟)، < فتقول : (لا من رجلٍ في الدارِ) >[٧]، فلمّا حذف (من) تضمّن الكلام معنى الحرف[٨]، والحروف كلّها مبنية، وقيل : (الرجل) مع حرف (لا) مشبّه [٩]بـ(خمسةَ عشرَ) و(حضرموت) ، ونحوهما ؛ ولهذه العلّة امتنع من التنوين[١٠]، وهذا القسم يعود،إلى المفعول به فافهم.

القطب الثالث : الإضافة، وكلّ مجرور عائد إليها، والإضافة تنقسم إلى ثلاثة أقسام، **الأول : <** إضافة اسم إلى اسم، نحو : (دار زيدٍ) و(غلام عمرٍو). **الثاني** : إضافة ظرفٍ إلى اسم، نحو: (عند ربِّك) و(تحتَ زيدٍ) و(فوقَ سطحٍ) و(يومُ الجمعةِ) **والثالث >**[١١] : إضافة معنى إلى اسم، وذلك لا يحصل إلاّ بحروف المعاني،نحو: (جئتُ من البصرة إلى الكوفة) و(في

---

(١) في : (ع) : (مشابهة) .
(٢) في : (م) : (معه) ، والصحيح ما أثبت .
(٣) <٠٠٠> سقط من :(م) .
(٤) في : (ع) : (المشابهة للمشابهة) .
(٥) في : (ع) : (المنكر) .
(٦) في : (م) : (تقتضيها) ، والصحيح ما أثبت ، ويؤيده السياق .
(٧) <٠٠٠> سقط من : (م) .
(٨) ينظر: معاني الحروف – الرماني : ٨١ .
(٩) في : (ع) : (مشبّهة) .
(١٠) أراد المصنّف أنّ الفتحة في (لا رجلَ) هي حركة بناء ، وهذا رأي أكثر النحويين ، وذهب الكوفيون والجرمي والزجّاج والسيرافي والرّماني إلى أنّها حركة إعراب ، وحذف التنوين تخفيفاً ، فأشبه المركّب ، ينظر : أسرار العربية : ٢٤٦ ، وشرح المفصّل : ١/ ١٠٥ –١٠٦ ، ومغني اللبيب : ١/ ٢٣٨ .
(١١) <٠٠٠> سقط من : (ع) .

الدارِ زيدٌ) و(على السطحِ عمرُو) و(مع زيدٍ سيفٌ) فـ(من) لابتداء الغاية، و(إلى) لانتهائها، و(في) للظرف[١]، و(على) للاستعلاء[٢]، و(مع) للمصاحبة[٣].

هذا[٤] قياس جميع أبواب النحو، فامتحن بذلك ما شئت من أبواب النحو تجده راجعاً إلى هذه الخاتمة، والله تعالى أعلم، والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً، وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً دائماً أبداً إلى يوم الدين.

وكان الفراغ منه يوم الخميس المبارك ، الثامن والعشرين[٥] من شهر شعبان الخير من شهور سنة ثمانٍ ومائة وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم السلام، والحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، كُتِب برسم سيدي مصلح الدين الشعراني الفقي – عفا الله عنه –[٦].

---

(١) في : (م) : (الظرف) ، وفي : (ع) : (الظروف) ، والصحيح ما أثبت .

(٢) في : (م) : (الاستعلاء) .

(٣) في : (م) : (للصاحب) .

(٤) في : (ع) : (فهذا) .

(٥) في الأصل : (ثامن عشرين شهر ٠٠٠) .

(٦) في : (ع) : (والحمد لله أولاً وآخراً وصلّى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً دائماً أبداً آمين ، والحمد لله ربّ العالمين ، ووافق ذلك في يوم الجمعة من شهر ربيع الثاني سابعه ، سنة ألف ومائتين وثلاثة وثلاثين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل . وكاتب هذه النسخة السيد علي عبد الباسط ، غفر الله له ولوالده ولمن دعا له بالمغفرة آمين آمين آمين .

ثبت المصـادر والمراجـع

* **أتحاف السادة المتقين لشرح إحياء علوم الدين** : السيِّد محمد بن محمد الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى (ت ١٢٠٥هـ)، ط١،دار الكتب العلمية –بيروت/لبنان، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
* **ارتشـاف الضـرب مـن لسـان العـرب** : أثيـر الـدين محمـد بـن يوسـف أبـو حيّـان الأندلسـي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيـق وتعليـق : د. مصـطفى أحمـد النمّـاس ، مطبعـة المـدني – القـاهرة ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
* **إرشـاد العقـل السـليم إلـى مزايـا الكتـاب العزيـز** : أبـو السـعود محمـد بـن محمـد بـن مصـطفى العمـادي (ت٩٨٢هـ)، وضـع حواشـيه :عبـد اللطيـف عبـد الـرحمن،ط١،دار الكتـب العلميـة – بيروت / لبنان، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
* **الاستيعاب فـي معرفـة الأصـحاب** : أبـو عمـر يوسـف بـن عبـد الله بـن عبـد البرّ(ت٤٦٣هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، ط١ ، دار الجيل – بيروت ، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
* **أسد الغابـة فـي معرفـة الصحابـة** : أبو الحسن علي بن محمد الجزري (ت٦٣٠هـ) ، تحقيق وتعليق : الشيخ علي محمد معوض ، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، ط٢ ، دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
* **أسرار العربيـة** : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي – دمشق ، (د.ت).
* **الأصـول فـي النحـو** : أبـو بكـر محمـد بـن سـهل بـن السرّاج (ت٣١٦ هـ)،تحقيـق : د. عبـد الحسين محمد الفتلي ، مطبعة النعمان – النجف الأشرف ، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
* **إعراب القرآن** : أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحّاس (ت٣٣٨هـ) ، تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني – بغداد / العراق ، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
* **الأعلام** : خير الدين الزركلي ، ط٣، بيروت، ١٩٦٩م.
* **الأمالي النحوية** : أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق : د. عدنان صالح مصطفى ، ط١ ، دار الثقافة – قطر ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
* **الإمام الشعراني ونبذة عن رسالته المسماة (الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية)** : بشرى اشماعو الفهري ، بحث على موقع الأنترنيت.
* **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٤ ، دار الفكر – القاهرة ، ١٩٦١م.
* **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** : جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، ط٦ ، دار الندوة الجديدة – بيروت / لبنان ، ١٩٦٦م.

* **الإيضاح في علل النحو** :أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجي(ت٣٤٠هـ) ، تحقيق : د. مازن المبارك ، ط٣ – بيروت ، ١٣٩٩هـ –١٩٧٩م.
* **البحر المحيط** : أثير الدين محمد بن يوسف أبو حيّان الأندلسي،دراسة وتحقيق وتعليق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية – بيروت/ لبنان ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
* **البرهان في علوم القرآن** : بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ) ، خرّج حديثه وقدّم له وعلّق عليه : مصطفى عبد القادر عطا ، ط١ ، دار الكتب العلمية – بيروت/ لبنان ، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.
* **التبيان في إعراب القرآن** : أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(ت٦١٦هـ)، تحقيق : علي محمد البجاوي ، ط٢ ، دار الجيل – بيروت ، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.
* **تحفة الأحوذي في شرح سنن الترمذي** : أبو العلى محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت١٣٥٣هـ) ، أشرف على مراجعة أصوله وتصحيحه : عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة ، (د.ت).
* **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** : محمد بن عبد الله بن مالك(ت٦٧٢هـ) تحقيق وتقديم : محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي – القاهرة ، ١٣٨٧هـ–١٩٦٧م.
* **التصريح على التوضيح** : خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ) ، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة ، (د.ت).
* **التكملة**: أبو علي بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق ودراسة : د. كاظم بحر المرجان، دار الكتب للطباعة والنشر– الموصل / العراق ، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
* **تهذيب اللغة** : أبو منصور محمد بن احمد الأزهري (ت٣٧٠هـ) ، ج٢ تحقيق : محمد علي النجّار ، وج١٢ تحقيق : أحمد عبد العليم البردوني ، مطابع سجل العرب ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، (د.ت).
* **الجامع لأحكام القرآن** : أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ) ، تحقيق:سالم مصطفى البدري ، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت/ لبنان ، ١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م.
* **جمع التكسير في لسان العرب** : قحطان عبد الستار عارف ، رسالة ماجستير ، بإشراف : د. عدنان محمد سلمان ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.
* **الجنى الداني في حروف المعاني** : حسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) ، تحقيق : طه محسن ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل/ العراق ١٣٩٦هـ –١٩٧٦م.
* **حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** : محمد بن علي الصبّان (ت١٢٠٦هـ) ، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة ، (د.ت).

* **حروف المعاني** : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجي ، تحقيق : د. علي توفيق الحمد ، ط١ ، مؤسسة الرسالة – بيروت / لبنان ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
* **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية للرضي الاستراباذي** :عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، ط٣ ، مكتبة الخانجي- القاهرة ، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
* **الخصائص** : أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجّار، ط٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة ، ودار الشؤون الثقافية العامة – بغداد ، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
* **ديوان أبي الأسود الدؤلي** : تحقيق : محمد حسن آل ياسين ، مكتبة النهضة – بغداد ، ١٩٦٤م.
* **رصف المباني في حروف المعاني** : أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ) ، تحقيق : أحمد محمد الخرّاط ، ط١ ، دار القلم – دمشق ، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
* **السبعة في القرآءات** :أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد البغدادي، تحقيق : د. شوقي ضيف، ط٢ – القاهرة، ١٤٠١هـ-١٩٨٠م.
* **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة** : تخريج:محمد ناصر الدين الألباني ، ط١ ، المكتب الإسلامي – بيروت ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
* **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** : أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ) ، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت / لبنان (د٠ت).
* **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** : بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت٧٦٩هـ) ، ط٢٠ دار مصر للطباعة – القاهرة ، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
* **شرح ألفية ابن مالك** : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن جابر الهواري الأندلسي (ت٧٨٠هـ)، تحقيق وتعليق : الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة ،١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
* **شرح جمل الزجّاجي** : علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق : د.صاحب جعفر أبو جناح ،مؤسسة دار الكتب – الموصل / العراق ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م.
* **شرح الحدود النحوية** : عبد الله بن أحمد الفاكهي(ت٩٧٢هـ)، تحقيق وتقديم :د. محمد الطيّب الإبراهيم ، ط١ ، دار النفائس – بيروت / لبنان ، ١٤١٧هـ-١٩٩٠م.
* **شرح الرضي على الكافية** : رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٨هـ) ، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر ، كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية – بيروت، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨.

* **شرح شافية ابن الحاجب** : رضي الدين الاستراباذي ، تحقيق وشرح : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد،دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان ، (د.ت).
* **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** : جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام الأنصاري ، ط١٠ ، مطبعة السعادة – القاهرة ، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.
* **شرح القصائد السبع الطوال** الجاهليات : أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري(ت٣٢٨ هـ) ، تحقيق وتعليق : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف – القاهرة ، ١٩٦٣م.
* **شرح قطر الندى وبلّ الصدى** : جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه : د. إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان ، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
* **شرح الكافية الشافية** : محمد بن عبد الله بن مالك ، تحقيق : د. عبدالمنعم أحمد هريدي ، ط١ ، دار المأمون للتراث – دمشق ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
* **شرح المفصّل** : موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش(ت٦٤٣هـ) ، تقديم : د. إميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
* **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)** :إسماعيل بن حمّاد الجوهري(ت٣٩٣ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار ، ط٢، دار العلم للملايين – بيروت ، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
* **الصرف الواضح** : د.عبد الجبّار علوان النايلة ، جامعة بغداد – العراق ، ١٩٨٨م.
* **العلل المتناهية** : عبد الرحمن بن علي الجوزي ، تحقيق : خليل الميس ، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤٠٣هـ.
* **غاية النهاية في طبقات القرآء** : شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ) ، عنى بنشره : ج. برجستراسر، ط٢ ، دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان ، **١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.**
* **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير** : محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) ، حققه وخرّج أحاديثه : د. عبد الرحمن عميرة ، ط٢ ، دار الوفاء- المنصورة ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
* **الفرائد الجديدة** : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت٩١١هـ) ، تحقيق : الشيخ عبد الكريم المدرّس
* **فصيح ثعلب** : أحمد بن يحيى(ت٢٩١ هـ)، نشر : محمد عبد المنعم الخفاجي، ط١،١٣٦٨هـ- ١٩٤٩م.

* **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة** : الشيخ نجم الدين الغزّي (ت١٠٦١ ه) ، تحقيق وضبط: د٠ جبرائيل سليمان جبّور ، ط٢ ، دار الآفاق الجديدة – بيروت ١٩٧٩م.
* **الكتاب** : أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر المعروف بـ(سيبويه) (ت١٨٠ه) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب – بيروت ، (د.ت).
* **لباب الإعراب للفاضل الإسفراييني (ت٦٨٤ه)**: تحقيق : عبد الباقي عبد السلام الخزرجي، رسالة ماجستير ، بإشراف : أ.د. طه محمد الزيني ، كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر ، ١٣٩٩ه–١٩٧٩م.
* **اللباب في علل البناء والإعراب** : أبو البقاء العكبري ، دراسة وتحقيق : خليل بنيان الحسون ، أطروحة دكتوراه ، بإشراف : أ.د. السيد يعقوب بكر ،وأ.د. محمود حجازي ، كلية الآداب – جامعة القاهرة ، ١٣٩٦ه–١٩٧٦م.
* **لسان العرب** : أبو الفضل محمد بن مكرّم بن منظور (ت٧١١ه) ، دار صادر – بيروت ، ١٣٧٥ه–١٩٥٦م.
* **اللمع في العربية** : أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : حامد المؤمن ، ط١ ، مطبعة العاني – بغداد ، ١٩٨٢م.
* **ما ينصرف وما لا ينصرف** : أبو إسحاق الزجّاج (ت٣١١ ه) ، تحقيق : هدى محمود قراعة ، مطابع الأهرام التجارية – القاهرة ، ١٣٩١ه–١٩٧١م.
* **مجالس ثعلب** : أبو العبّاس أحمد بن يحيى الشيباني، شرح وتقديم : عبد السلام محمد هارون ، ط٢ ، دار المعارف – القاهرة ،
* **مجمع الأمثال** : أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني (ت٥١٨ه) ، تحقيق وتعليق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٢ ، مطبعة السعادة – القاهرة ، ١٣٧٩ه–١٩٥٩م.
* **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القرآءات والإيضاح عنها** :أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، ود. عبد الحليم النجّار ، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة ، ١٣٨٦ه.
* **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** : أبو محمد عبد الحق بن عطية (ت نحو ٥٤١ه)، تحقيق وتعليق : عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، والسيد عبد العال السيد إبراهيم و ط١ ، الدوحة ، ١٤٠٩ه–١٩٨٩م.
* **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة** : أبو **الحسن** علي بن إسماعيل بن سيده(ت٤٥٨ه) ، تحقيق : د. عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ ، ط١ ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – القاهرة ، ١٣٧٧ه–١٩٥٨م.

* **مختصر في شواذ قرآءات القرآن من كتاب البديع** : الحسين بن أحمد بن خالويه(ت٣٧٠ هـ)، نشر : برجشتراسر – القاهرة، ١٩٣٤م.
* **المخصص** : أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده ، دار الفكر – بيروت ، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
* **المذكّر والمؤنّث** : أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق : د. طارق عبد عون الجنابي ، ط٢ ، دار الرائد العربي – بيروت ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
* **المستدرك على الصحيحين** : أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري(ت٤٠٥هـ)، دراسة وتحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، ط٢ ، دار الكتب العلمية – بيروت/ لبنان ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
* **المصطلح النحوي ، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري** : عوض حمد القوزي ، ط١ ، شركة الطباعة العربية السعودية – الرياض ، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
* **معاني الحروف** : أبو الحسن علي بن عيسى الرّماني (ت٣٨٤هـ) ، تحقيق : د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط١ ، دار الشروق-جدة/ السعودية ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
* **معاني القرآن** : أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ) ، تحقيق : محمد علي النجّار ، وأحمد يوسف نجاتي ، ط٣ ، عالم الكتب – بيروت ، ١٤٠١هـ-١٩٨٣م.
* **معاني القرآن** : سعيد بن مسعدة الأخفش البلخي(ت٢١٥هـ) ، دراسة وتحقيق : عبد الأمير محمد أمين الورد ، جامعة بغداد ، ١٩٧٨م.
* **معاني النحو** : د. فاضل صالح السامرائي ، ط٢ شركة العاتك للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣.
* **معجم البلدان** : شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٥ هـ) ، دار الكتاب العربي – بيروت / لبنان ، (د.ت).
* **معجم قبائل العرب القديمة والحديثة** : عمر رضا كحالة ، المطبعة الهاشمية – دمشق ، ١٣٦٨هـ-١٩٤٩م.
* **المعجم الكبير** : أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني(ت٣٦٠هـ)، حققه وخرّج أحاديثه : حمدي عبد المجيد السلفي ، ط٢ ، مطبعة الزهراء الحديثة – الموصل / العراق ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
* **معجم المؤلفين** : عمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربي-بيروت ، مكتبة المثنى – بيروت ، (د.ت).
* **معجم متن اللغة** : الشيخ أحمد رضا ، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت ، ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.

* **معجم المطبوعات العربية والمعرّبة** : يوسف اليان سركين ، مطبعة سركين بمصر ، ١٣٤٦هـ – ١٩٢٨م.
*__معجم مقاييس اللغة__ : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ) ، تحقيق وضبط : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر – بيروت ، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
* **المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم** : أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي (ت٥٤٠هـ) ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر ، ط٢ ، مطبعة دار الكتب – القاهرة ، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
* **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** : جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام الأنصاري ، تحقيق وتعليق : بركات يوسف هبُّود ، ط١ ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت / لبنان ، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
* **المقتضب** : محمد بن يزيد المبرِّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، ط٢، عالم الكتب – بيروت ، (د.ت).
* **المقرِّب** : علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي، تحقيق : د.أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني – بغداد ، ١٩٧١م.
* **منهج السالك إلى ألفية ابن مالك** : علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت٩٢٩هـ)، ومعه حاشية الصبان، ط١ – القاهرة، ١٣٦٦هـ -١٩٤٧م.
* **هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين** : إسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ)، طبع استانبول، مكتبة المثنى – بغداد، ١٩٥١م.
* **همع الهوامع شرح جمع الجومع في علم العربية** : جلال الدين السيوطي ، عنى بتصحيحه : السيد محمد بدر الدين النعساني ، دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت/لبنان، (د.ت).
* **الواضح في العربية** : أبو بكر الزّبيدي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق: د.عبد الكريم خليفة، – أربد ، ١٣٨٢هـ-١٩٦٢م.